

الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية

١٩١٩ - ١٩٣٦

الجزء الثاني

د. نجوى كامل



● تاريخ المصريين

رئيس مجلس الإدارة

د. سمير سرحان

رئيس التحرير

د. عبد العظيم رمضان

تصدر من

المكتبة المصرية العامة للكتاب

الاخراج الفني :

مراد نسيم



اهداءات ٢٠٠١

المستشار / رابع لطفي جمعة

القاهرة

● تاريخ المصريين

رئيس مجلس الإدارة

د. سمير سرحان

رئيس التحرير

د. عبد العظيم رمضان

تصدر من

المجلة المصرية العامة للكتاب

الإخراج الفني :

مراد نسيم



● تاريخ المصريين

رئيس مجلس الإدارة

د. سمير سرحان

رئيس التحرير

د. عبد العظيم رمضان

تصدر من

الهيئة المصرية العامة للكتاب

الإخراج الفني :

هشام نسيم



الصَّحَافَةُ الْوَفْدِيَّةُ وَالْقَضَايَا الْوُطْنِيَّةُ

١٩١٩ - ١٩٣٦

الجزء الثاني

د. نجوى كامل



المكتبة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٦

.

.

.

.

.

.

قديم

يسرني أن أقدم للقارئ الكريم الجزء الثاني من كتاب
« الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية من ١٩١٩ الى ١٩٣٦ »
للأستاذة الدكتور نجوى كامل . وقد صدر الجزء الأول
منه في العدد ٢٤ من هذه السلسلة .

والكتاب في الأصل رسالة عليية حصلت بها صاحبها على
درجة الدكتوراه من كلية الاعلام ، وبالتالي تنطبق عليها مقاييس
الدراسة العلية من ناحية المنهج والمصادر . وتيسر بدراسة
الصحافة الوفدية ككل ، في حين تناوأت الدراسات السابقة
بعض هذه الصحف . مثل « الجهاد » ، و « المصرى » ، وبالتالي
فهى نقدم لنا صورة متكاملة لدور الصحافة الوفدية في الحركة
الوطنية ، ومعالجاتها للقضايا الوطنية .

ويتناول هذا الجزء الثانى نضال الصحافة الوفدية من أجل
الدستور ، وموقفها من دستور ١٩٢٣ ، وقانون الانتخاب ،
ودخول الوفد الانتخابات ، ثم موقف الصحافة الوفدية من
البرلمان الوفدى عام ١٩٢٤ ، وموقفها من الأزمات الدستورية
ونضالها من أجل عودة الحياة الدستورية ، وموقفها من الوزارات
الائتلافية .

كما يتناول هذا الجزء أيضا موقف الصحافة الوفدية من

القصر الملكى منذ ثورة ١٩١٩ ، وموقفها من حقوق الملك في دستور ١٩٢٣ ، وموقفها من الصراع بين سعد زغلول والقصر في أيام حكومة الشعب عام ١٩٢٤ . ويتعرض لموقف القصر من الوزارات الائتلافية : وزارة عدلى يكن ، ووزارة ثروت باشا ، ووزارة مصطفى النحاس . ويتبع هذه العلاقة حتى وفاة الملك فؤاد وتولى فاروق العرش .

كذلك اهتمت الدكتوراة نجوى كامل بدراسة موقف الصحافة الوفدية من الوزارات المصرية المتعاقبة ، فتناولت موقفها من وزارات ثورة ١٩١٩ ، وزارات : حسين رشدى باشا ، ومحمد سعيد باشا ، ويوسف وهبة باشا ، وتوفيق نسيم باشا ، وعدلى يكن باشا ، وعبد الخالق ثروت باشا ، ويحيى ابراهيم باشا . كما تناولت موقف الصحافة الوفدية من الوزارة الوفدية الأولى : ووزارات أحمد زيور باشا ، وعدلى يكن باشا ، ومصطفى النحاس الائتلافية ، ثم وزارة اليد الحديدية لمحمد محمود باشا ، والحكم الدكتاتورى لاسماعيل صدقى باشا . حتى وزارة مصطفى النحاس التى أبرمت معاهدة ١٩٣٦ . والكتاب يسد بذلك ركنا هاما في المكتبة العربية ، ويكشف دور صحف الوفد في القضايا الوطنية في فترة تاريخية هامة هي الفترة الواقعة بين ثورة ١٩١٩ ومعاهدة ١٩٣٦ . وأملى أن يجد فيه القارئ العربى الفائدة والمتعة .

رئيس التحرير
د. عبد العظيم رمضان

● الفصل الأول :

الصحافة الوفدية والدستور

عبرت الحركة الوطنية فى مصر منذ منتصف القرن التاسع عشر عن نفسها فى مطالبتها بوجود مجلس نيابى يحد من السلطة المطلقة للحاكم ويعطى المصريين قدرا من المشاركة فى حكم انفسهم وان كانت المجالس النيابية التى تكونت فى هذه الفترة قد نبعت من الحاكم ولأهداف ليس من بينها اقامة حياة ديمقراطية سليمة لصالح الشعب . فكانت أهداف الخديو اسماعيل على سبيل المثال من انشاء مجلس شورى النواب هى تحقيق مزيد من السيطرة على كبار الأعيان الذين تكون منهم المجلس وكسب تأييدهم السياسى ودعمهم المالى وتحسين صورة عهده أمام المحافل الأوربية والبنوك التى كان يقترض منها .

كما تميزت هذه المجالس النيابية بانها مجالس استشارية وأن ما يصدر عنها من قرارات هى بمثابة توصيات غير ملزمة سواء للحاكم أو للوزارة .

واستمر كفاح الشعب من أجل تحقيق مزيد من الديمقراطية الى ان حدث الاحتلال البريطانى على مصر فارتبط هدفا الاستقلال والدستور ، وارتبطت الحركة الدستورية بالحركة الاستقلالية . فقد دار كفاح الشعب قبل الاحتلال أساسا حول محور الدستور

والصراع من أجل التضييق من نطاق السلطة الفردية للحاكم وانتزاع حقوق الرقابة الشعبية على تصرفاته وإقرار سلطة البرلمان ونواب الشعب . ولكن بمجيء الاحتلال أضيف هدف العمل على الاستقلال وارتبط في مخطط الحركة الوطنية ضرورة الاستقلال والحصول على الدستور وربط الحرية الخارجية بالحركة الداخلية .

وتوج كفاح الشعب المصرى فى ثورة ١٩١٩ بدستور ١٩٢٣ الذى شكل أساس الحياة الدستورية فى مصر حتى قيام الثورة عام ١٩٥٢ .

تسروف إصدار دستور ١٩٢٣ :

ورد فى المذكرة التفسيرية التى قدمها للنبي الى السلطان مؤاد مع تصريح الغاء الحماية فى ٢٨ فبراير « لما انشاء برلمان يتمتع بحقوق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه يرجع الى عظمتكم والى الشعب المصرى » .

وفى أول مارس تألفت وزارة عبد الخالق ثروت التى عهدت الى لجنة معينة بوضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب . ورأس هذه اللجنة حسين رشدى باشا وسميت (لجنة الثلاثين) اذ كان قوامها ثلاثين عضوا من رجال القانون والدين والأعيان ، ولم يشترك فيها الوفد ولا الحزب الوطنى ، اذ كان الوفد يصر على أن تكلف جمعية تأسيسية منتخبة بوضع الدستور .

وقد أطلق سعد زغلول على هذه اللجنة اسم (لجنة الاشتقاء) واستمرت اللجنة تعقد اجتماعاتها فيها بين ابريل واکتوبر ورفضت

مشروع الدستور الى رئيس الوزارة فى ٢١ أكتوبر عام ١٩٢٢
وتضاقرت عدة عوامل ضد وزارة ثروت والمشروع ، فالملك لم يكن
قادرا على التخلص من ميوله الاوتوقراطية فأراد أن يكون الدستور
عونا له على مزيد من الحكم المطلق . وهكذا لم يكن أمام وزارة
ثروت الا الاستقالة وخلفتها وزارة نسيم التى حازت تأييد القصر
والوفد وقامت الوزارة بعرض مشروع الدستور على اللجنة التشريعية
التابعة لوزارة الحقانية التى قدمت تقريرا يتضمن عددا من التعديلات
التى كان القصر يطالب بها ، كما تدخلت بريطانيا فى ذلك الوقت
لتعديل النصوص الخاصة بالسودان - كما بينا فى الفصل السابق -
ولهذه الأسباب صدر الدستور فى ١٩ أبريل ١٩٢٣ وبه عدد من
الاختلافات بينه وبين المشروع الأسمى الذى وضعت لجنة الثلاثين
وتركزت فى اعطاء حقوق اكبر للملك لزام السلطتين التشريعية
والتنفيذية ، كما قبلت الاعتراضات البريطانية فلقب الملك بملك مصر
فقط واشير الى حقوق مصر فى السودان دون الاشارة الى أن
السودان جزء من مصر .

وفى ٣٠ ابريل صدر قانون الانتخاب الذى جعل انتخاب أعضاء
مجلس النواب على درجتين .

موقف الصحافة الوفدية من ظروف صدور الدستور :

عبرت الصحف الوفدية عن موقف الوفد من لجنة الدستور
والتعديلات التى أدخلت على مشروع اللجنة ثم من بعض مواد
الدستور والمنكرة التفسيرية .

ناقشت الصحف الوفدية ما تضمنته المنكرة التفسيرية بشأن
المجلس النيابى ، وقد حدثت جريدة (النظام) ثلاث دعائم يجب أن
يقوم عليها المجلس النيابى الجديد ليحوز ثقة الأمة :

الدعامة الأولى : حرية الانتخاب وإجراؤه بمقتضى قانون حر يخلو لكل مصرى بلغ سن الرشد أن ينتخب للمراكز النيابية دون قيود أو شروط .

الدعامة الثانية : يجب أن يكون الدستور الذى يسير عليه المجلس فى أعماله كفيلا بتقليب إرادة مجموع الشعب المصرى على إرادة الأفراد وجعل كلمته فوق كل كلمة فى مصر .

الدعامة الثالثة : مسئولية الوزارة أمام المجلس والزامها بحكم الدستور بالخضوع لقراراته والتقييد بمشيئته كما هو الحال فى البلاد الدستورية العريقة .

وأشارت (النظام) الى الحرية السياسية التى يجب أن تسود إثناء الانتخابات فى تمتع كل مصرى بحق الاجتماع والخطابة والكتابة فى الصحف ، ولذلك حثت اللورد اللنبى أن يصدر أمرا صريحا باباحة الاجتماع لمن يشاء بغض النظر عن آرائه السياسية ، كما طالبت بإيقاف تنفيذ قانون المطبوعات وإعادة الصحف المعطلة الى الظهور وإطلاق حرية الصحف حتى تستطيع « الأحزاب المصرية أن توجد لخططها وبرامجها الألسنة التى تبين فضائلها الوطنية ومميزاتها القومية وتدافع عن مبادئها السياسية وآرائها الحزبية بالصراحة التى يستلزمها الدفاع » .

لجنة وضع الدستور :

عبرت الصحف الوفدية عن موقف الوفد من لجنة الثلاثين إذ طالبت جريدة (المحروسة) أن يكون الدستور وليد جمعية وطنية مستقلة ممثلة لجميع المنابر الوطنية وأن يكون الغرض من الدستور تحقيق سلطة الأمة وجعل الوزارة مسئولة مسئولية كاملة أمام مجلس النواب .

وأشارت جريدة (النظام) الى ان الأمة لا تعترض على تأليف اللجنة من أجل أشخاص أعضائها وانما لأن طريقة تأليفها لم تحقق مبدأ اشتراك جميع الهيئات السياسية المصرية في تكوينها .

وأوضحت (النظام) الأسباب التي جعلت الوزارة ترفض أو تخول للأمة حق وضع دستورها بواسطة جمعيتها الوطنية المنتخبه وأتت بهذه الأسباب عن طريق تساؤلات وجهتها للوزارة لأحراجها فقالت « ٠٠ هل يخافون على العرش ؟ ٠٠ إن العرش فوق المنشآت ولا يتصور مطلقا أن تتعرض له الجمعية الوطنية في مناقشاتها ٠٠ فمن يخافون ؟ ٠٠ هل يخشون أن تضع الأمة دستورا ينقي السياسه المصرية من النفوذ الانجليزي ؟ » .

وهكذا اتهمت جريدة (النظام) الوزارة بأنها تضع دستور يبقى على مركز بريطانيا الممتاز في مصر .

وقد استنكرت (النظام) ما نشرته جريدة (المقطم) من أن حالة البلاد الاجتماعية ودرجة رقيها لا تسمح بانتخاب جمعية وطنية لوضع الدستور . وأنه لا بد من وضع قيود على الدستور تتفق مع هذه الحالة الاجتماعية ودرجة الرقي .

فهاجمتها (النظام) قائلة : « اذا كانت الأمة المصرية في نظر الكاتب أمة جاهلة ، واذا كانت جمعيتها الوطنية غير أهل لوضع الدستور فلماذا تجهد الوزارة نفسها في وضع دستورها ولماذا تجه نفسها أيضا في انتخاب البرلمان ؟ ٠٠ لكن الكاتب يرى أن الحكوم تضع الدستور وتنتخب البرلمان للأمة المصرية الجاهلة لذا يجب أن يتفق الدستور مع جهلها وتأخرها في حالتها الاجتماعية وهذا لا يتسنى الا اذا قيد هذا الدستور بقيود رقينا وحالتنا الاجتماعية ،

وتبدى (النظام) تخوفها ألا يكون هذا الرأى رأيا خاصا
بالكاتب وحده وانما أن يكون هناك آراء كثيرة متفقة مع هذا الرأى
بما يعنى سرهانه فى دوائر اللجنة ودوائر الحكومة وأن تكون مقالة
(المقطم) فاتحة لمقالات أخرى يقصد بها التمهيد لقبول القيود التى
يريدون ادخالها على الدستور بحجة الرقى والحالة الاجتماعية .

ونشرت (النظام) فى عديدها الصادرين بتاريخ ٧ و ٩ ابريل
تحت عنوان « الاعتراض على وضع الدستور » مجموعة من الرسائل
التي تعترض على انفراد الحكومة بوضع الدستور المصنئ بدون
دعوة الجمعية الوطنية .

وعلى الرغم من هذه الاعتراضات استعمرت لجنة وضع الدستور
فى جلساتها التى بدأت فى ١١ ابريل ١٩٢٢ وانتهت فى ٢٦ اكتوبر
من نفس العام ، وحفلت الجلسات بالمناقشات القانونية والفقهية التى
تعرضت لها الصحف الوفدية مثل المناقشات التى دارت حول تمثيل
الأقليات .

الصحافة الوفدية وتمثيل الأقليات فى الدستور :

اعترضت الصحافة الوفدية على مبدأ التمثيل السياسى النسبى
للأقليات فى الدستور الذى نادى به توفيق دوس عضو لجنة الثلاثين
بحجة اقفال الباب أمام التدخل الأجنبى خاصة وأن حماية الأقليات
أحد تحفظات تصريح ٢٨ فبراير . وسارت المناقشات بين أعضاء
اللجنة : المؤيدين للتمثيل وهم الأقلية والمعارضين له وهم الأغلبية ،
فعلى سبيل المثال ذكر عبد العزيز فهمى أن تمثيل الأقليات يعنى
منحهم امتيازاً ليس لغيرهم مع أن الروح الديمقراطية تعنى إزالة
الفوارق ، وأوصى أن يترك الأمر للمستقبل فإن وجد شعور عام
بطلب هذا المطلب عدل الدستور .

وانتقلت هذه المناقشات الى الصحف عبر القبل منها عن تأييده
لاقتراح تمثيل الأقليات مثل صحيفة (الاستقلال) محمود عزمي
واعترضت معظم الصحف الوطنية ، خاصة الصحف الوفدية ، على
هذا الاقتراح اذ أن سياسة الوفد قامت منذ انشائه على تساوى
جميع عناصر الأمة واحصاءوا غلط تحت لواء المصرية بغض النظر
عن الفوارق الدينية .

ولذا حملت جريدة (النظام) حملة شعواء على اقتراح تمثيل
الأقليات فى الدستور بما يحمله من معنى الفصل لعنصرى الأمة .

عبرت (النظام) عن رأيها من خلال عدة مقالات نشرت متتابعة
واوضحت عناوينها مبدأ الوفد فى الوطنية المصرية . وعلى سبيل
المثال ظهرت العناوين التالية (الحرية والاستقلال بين الأمة المصرية) ،
(الراى العام وتمثيل الأقليات) ، (ولا نهزقوا وحدة الأمة) ، وظهرت
هذه المقالات استنكار الجريدة لهذه الفكرة . فجاء فى المقالة الأولى
تأكيد على الوحدة الوطنية اذ قالت « كان جديرا بالعضو السامى
فى التفرقة أن يلغى نظرة واحدة الى ماضى الحركة الوطنية وحاضرها
ليمسك عن إبداء رأيه ويرجع عن بذل مسعاى . . فهناك فى طيات
ذلك الماضى آثار التضحية التى صاغت الأمة من آلامها وأحزانها
تمثال الوحدة الوطنية الخالد » .

وفى المقالة الثانية أكدت الجريدة على أن الراى العام لم يرض
عن اقتراح تمثيل الأقليات فى لجنة الدستور وأن المسلمين والأقباط
لا يعرفون أقلية ولا أكثرية وإنما هم أمة واحدة مصرية لا تتجزأ
ولا تتفرق .

وأشارت (النظام) فى المقالة الثالثة الى خطر دعوى تمثيل
الأقليات اذ أنها تعتبر تأكيدا لما جاء فى أحد تحفظات تصريح

٢٨ فبراير والساسة الانجليز يتوكلون على الأقليات لتقييد استقلال البلاد واتخاذها وسيلة للتدخل في شئونها والسيطرة عليها . وأكدت (النظام) على أنه إن يرضى أحد من المصريين - بعد أن عرف غرض بريطانيا من الاصرار على حماية الأقليات - أن يسمح للجنة الدستور أن تعترف بوجوده في نظام البلاد ، كما أكدت الجريدة على أن الأقباط قد أعلنوا براءتهم من كل فكرة تشهير أو تزكيد الانقسام بين عنصرى الأمة المصرية مهما بالغ أصحابها في الدفاع عنها .

كما نشرت (النظام) تحت عنوان « صوت الراى العام في تمثيل الأقليات » الرسائل التى تصلها من اقباط ومسلمين يعترضون فيها على الفكرة ويؤكدون أنه لا توجد أقليات في مصر .

واهتمت جريدة (وادى النيل) بتوضيح رأى الأقباط المصريين من تمثيل الأقليات فاستكثبت عددا منهم مثل : فريد ابراهيم جرجس الذى استنكر تمثيل الأقليات فى الدستور وأشار الى وحدة الأمة المصرية ممثلة فى مسلميها وأقباطها .

وقد نجحت حركة المعارضة ضد تمثيل الأقليات فى أن يصدر الدستور خاليا من أية نصوص تتعلق بالتمثيل النسبى للأقليات وسأوى بين جميع المصريين فى الحقوق والواجبات بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية .

تقرير اللجنة التأسيسية عن المبادئ العامة فى الدستور :

الفت لجنة الثلاثين لجنة فرعية من بين أعضائها لوضع المبادئ العامة التى يقوم على أساسها الدستور . وانتهت هذه اللجنة من عملها ورضعت تقريرها الى لجنة الثلاثين فى منتصف

مايو عام ١٩٢٢ وأخذت الصحف الوفدية تناقش ما وصل إلى علمها
مما تضمنه تقرير اللجنة .

وأشارت جريدة (النظام) إلى ضرورة نشر التقرير في
الصحف ليطلع الرأي العام مشتملاته ويتسنى للكتاب والمفكرين أن
يقولوا كلمتهم في المبادئ التي سيقام عليها الدستور وذلك قبل
اجتماع اللجنة العامة لبحثها .

واكدت (النظام) على أن من مصلحة اللجنة أن يكون
مشروعها مؤيدا من الأمة كما أن من مصلحة الأمة أن يقام النظام
الجديد على مشيئتها حتى تكون خطواتها الأولى في حياتها الدستورية
خطوة ثابتة لا تتزعزع .

وقد اعترضت (النظام) على بعض ما جاء في تقرير اللجنة ،
فرغضت تحديد سن ثلاثين عاما لعضوية مجلس النواب وأشارت
إلى أن هدف اللجنة من ذلك هو أنها تريد أن تمنع عن المجلس النيابي
فريقا من الشباب الغيورين المتحمسين الذين لا تؤمن غيرتهم ولا يؤمن
تحمسهم على ما تريد اللجنة من اتساع سلطة الوزارة .

كما بينت الجريدة أن في التقرير ثلاثة قيود يهدف منها إلى
تقييد سلطة الأمة لصالح سلطة الوزارة وتمثلت هذه القيود هي :

أولا : وجوب تقديم كل استيضاح يترتب عليه الاقتراح بالثقة
قبل الجلسة التي تحصل فيها مناقشته بثمانية أيام ، والغرض من
ذلك تمكين الوزارة من التأهب والاستعداد لمنازلة النواب والانتصار
عليهم ، فإن أنصارها ومرووسيا يستطيعون خلال الأيام الثمانية
أن يندسوا بين النواب لنشر دعوتها وترويج آرائها .

ثانيا : تخويل الوزارة حق تأجيل النظر في السياسة العامة
إلى جلسة مقبلة إذا راوا محلا لذلك ، فإذا لم تكف الثمانية أيام

تقدمت الوزارة بعد انقضائها الى المجلس فى الموعد المحدد للمناقشة وقضت بكلمة فيها بارجائها الى جلسة أخرى دون أن يتوقف الارجاء على استشارة أو يتعلق بقرار .

ثالثا : واذا لم ينفذ التأجيل وحلت الجلسة الثانية والخلاف مازال مسنحكا فان الوزارة نستطيع أن تحل مجلس النواب بما يعد بمثابة شبح مخيف أوقفته اللجنة بين سطور الدستور حتى اذا استقزتهم ضمائرهم لمخالفة الوزارة نكرهم مرآه بالخطر الذى يستهدفون له .

موقف الصحافة الوفدية من التعديلات اتى ادخلت على مشروع لجنة الثلاثين :

انتهت لجنة الثلاثين من عملها ورفعت مشروع الدستور الى رئيس الوزارة عبد الخالق ثروت فى ٢١ اكتوبر عام ١٩٢٢ ، الذى عرضه على اللجنة الاستشارية التشريعية لتقوم بفحصه ، وقامت اللجنة بتنقيح مشروع الدستور طبقا لطلبات السراى والانجليز فى عهد وزارة توفيق نسيم التى خلفت وزارة عبد الخالق ثروت .

وقد عانى الوفد فى ذلك الوقت من الحرج الشديد الذى وقع فيه فهو من ناحية قد رفض لجنة الدستور ووصف مشروعها بالرجعية ومن ثم كان من الصعب عليه أن يقوم بالدفاع عنه حتى لا يعتبر ذلك تأبدا له وتناقضا مع موقفه السابق، ومن ناحية أخرى لم يكن يستطيع السكوت عن التعديلات التى ادخلت على المشروع والتى تضعف من حقوق الشعب لصالح القصر والانجليز ، لذا لم يتخذ الوفد موقفا واضحا فى بيانه وأشار الى رايه السابق الخاص بضرورة عقد جمعية وطنية منتخبة تعبر عن ارادة الشعب لوضع

الدستور ، وبالطبع كان اوان أنتخاب لجنة اخرى لوضع الدستور قد فات بعد أن أعلنت لجنة الثلاثين مشروعها بالفعل .

الا ان الصحف الوفدية كانت أكثر تحررا من هذا الاحراج الذى وقع فيه الوفد اذ اعترضت بكل قواها على التعديلات التى ادخلت على النصوص الخاصة بالسودان - كما اوضحنا فى الفصل السابق - واعلنت الصحف الوفدية عن قرار مقاطعة الانتخابات التى تتولد عن الدستور اذا ما عدل مشروع لجنة الثلاثين .

فقد اشارت جريدة (المحروسة) الى أن الأمة تطلب أن يكون دستورها محققا لسلطتها جديرا بجهادها وتضحياتها وهدد أحمد حافظ عوض بأن الدستور لو صدر على غير ما ترغب الأمة فى سيطرتها الشرعية على جميع شئونها فانها لن تقبله « ولديها فى كل وقت سلاح المقاطعة والامتناع عن الاشتراك فى الانتخابات » .

وفى مقال آخر بعنوان « سلطة الأمة فى الدستور والا فلا معاونة » اكدت الجريدة على الفكرة نفسها فى أنه لو لم يصدر الدستور متضمنا سلطة الأمة كاملة ، ومنصوصا فيه على حق مصر فى سودانها وحق البرلمان فى تعديل نصوصه فان البلاد لا تستطيع أن تتقدم للانتخابات على أسس واهية ونظم ناقصة .

وهكذا عدت الصحف الوفدية وزارة نسيم بعدم الاعتراف بالدستور ومقاطعة الانتخابات اذا صح ما اتبع عما ادخل على مشروع لجنة الثلاثين من تعديلات ، خاصة وان هذه التعديلات لم تتأكد الا بعد سقوط وزارة نسيم بدليل أن أحمد حافظ عوض طالب الوزارة أن تصدر بيانا ينهى أو تأكيد ما اتبع عن هذه التعديلات « حتى ترى الأمة ان كان ما يقوله الناس صحيحا أم غير صحيح ،

وعلى ما قرأه الأمة من مواد هذا الدستور تقرر خطتها إزاء قبوله
أو مقاطعته ، •

وإزاء اهتمام الصحافة بصفة عامة بالدستور والتعديلات التي
انخلت عليه ظهرت بعض الآراء التي تنادى بأن قضية البلاد
الأساسية هي الاستقلال وليست قضية الدستور ، ومن هذه الآراء
ما كتبه جريدة (المحروسة) تعيب فيه على الأمة انشغالها بالدستور
لأنه « تضليل وخداع أن نعتقد بأن حل أزمئنا يكون بإصدار الدستور
كاملا كان أو منقوصا ، مادامت علة الأمة باقية وهي رغبة الانجليز
فى أن يعتبروا مصر جزءا من الامبراطورية البريطانية ، فلنتخلص
أولا من إشراف الأجنبي ثم بعد ذلك يحق لنا أن نفكر فى دستور
ينظم حياتنا الداخلية •• لسنا نشكو الآن من استبداد أفراد من
المصريين حتى نهتم بوضع حد لاستبدادهم بواسطة مجلس النواب
وانما نحن نشكو من تحكم الانجليز فى شئون البلاد . فاذا كان فى
وسع مجلس النواب أن يخلصنا من الانجليز وتسلطهم فى شئوننا
فلا بأس من المناداه بوجود الاسراع فى تشكيله ولكن كيف يستطيع
مجلس النواب أن يعتقنا من عبودية نحن فيها مادام أنه لا يملك من
القوة أكثر مما تملكه الأمة بأسرها ، •

الصحافة الوفدية ودستور عام ١٩٢٣ :

صدر الدستور فى ١٩ إبريل عام ١٩٢٣ كمنحة من الملك وقد
رحبت جريدة (المحروسة) بصدور الدستور « كما وضعت لجنة
الثلاثين » وكان هذا مخالفا للحقيقة إذ صدر الدستور وبه عدد من
التعديلات التى انخلت عليه والتى هاجمتها الصحف •

ومن الغريب أن الجريدة أكدت المعنى الذى رحبت به فقد هنأت

يحيى ابراهيم رئيس الوزارة الذى صدر الدستور فى عهده لصدوره بدون (مسخ أو تشويه) .

الا أن الجريدة تداركت هذا الترحيب القائم على مخالفة الحقيقة فأكدت « أن هذا الدستور لا يمكن أن تعتبره الأمة وليد ارادتها لأنه من عمل لجنة حزبية هي لجنة الثلاثين ولم تضعه جمعية وطنية ولم تحترم فيه حقوق الأمة » . وأكدت أن المعركة مازالت مستمرة بين القوى الوطنية والقوى الرجعية على الرغم من صدور الدستور .

وأوضحت الجريدة موقف الأمة من هذا الدستور (الوسط) فهو « أشبه بحال من يتنفس الصعداء أو من يشعر بالحصول على شيء هو أقل مما يريد ويصبو اليه » . وأنكرت ما يذيعه أعضاء حزب الأحرار الدستوريين عن ابتهاج الأمة العظيم بالدستور .

واهتمت جريدة (المحروسة) بأن توضح رأى سعد زغلول فى الدستور من خلال حديث نشرته جريدة (الديلى نيوز) إذ أعرب فيه سعد عن اعتقاده بضرورة عرض الدستور على مندوبى الشعب ليوافقوا عليه قبل أن يعلنه جلالة الملك . وقد أيدت (المحروسة) هذا الرأى وأعلنت أنه كان على الوزارة أن تعرض الدستور على مندوبى الشعب ليبدوا ملاحظاتهم عليه قبل استصدار المرسوم الملكى بإعلانه وبهذا كان من الممكن « أن ينال الشعب بعض القرضية من استهانة الوزارة الثروتية بارادته » .

أما جريدة (الرشيد) فقد وصفت حقوق الأمة التى نالتها بالدستور بأنها قليلة وعرضة للعبث والضياع .

ويصفه عامة رقصت الصحافة الوفنية دستور عام ١٩٢٣ فى ذلك الوقت ووصفته بأنه وثيقة رجعية ، وعلى هذا لم تهتم الصحف

الوندبة التى قدر لنا الاطلاع عليها ومنها (المحروسة) و (الرشيد) ان
تفقد نصوصه وتناقش مواده على أساس رفضها له بشكل كلى .
فيما عدا أنها كتبت بعض المقالات التى تعترض على المادة (١٥) من
الدستور والخاصة بحرية الصحف . وعلى سبيل المثال كتب العقاد
مقالة فى جريدة (الرشيد) هاجم فيها هذه المادة واعتبر أن الفقرة
الآخيرة فيها تجعل الصحافة ترسف فى نفس الأغلال التى كانت
تعانى منها فى عهد الاحتلال والحماية .

قانون الانتخاب :

صدر قانون الانتخاب فى ٣٠ أبريل ، وجعل الانتخاب
لمجلس النواب على درجتين .

وقد ناقش عباس العقاد فى جريدة (الرشيد) هذا القانون
مبينا عيوبه فى أنه « يقضى أن يكون لكل نلّانين ناخبا متجاورين
فى السكن مندوب وأن يسلمون اليه جميع حقوقهم الانتخابية
يتصرف فيها كما يشاء هو لا كما يشاءون هم مما يؤدى الى اتساع
مساءة البعد بين جمهور الأمة ونوابها ويصبح المندوبون الثلّانون
هم محور الحياة النيابية » ، كما ناقش العقاد القيود التى قيد بها
انتخاب المندوب 'الثلاثنى' « حتى أصبح انتخابه فى معظم الأحوال
أقرب الى التعيين والتسمية منه الى الاختيار والتفويض » .

وانتقد أحمد حافظ عوض فى جريدة (المحروسة) عدم تفصيل
القانون بنص يحدد موعد تنفيذه بل ترك هذا التنفيذ حقا من حقوق
وزير الداخلية ، فإذا لم يصدر الوزير قرار التنفيذ ، نلّ القانون
وكانه لم يصدر ، وكان حظه حظ السنور من حيث جعل انفاذه
رهنّا بعقد البرلمان . واكد الكاتب على أن هذا الامر بدعة جديدة
فى القوانين العامة .

وقد ألغى مجلس النواب الوفدى عام ١٩٢٤ هذا القانون وجعل الانتخاب على درجة واحدة .

دخول الوفد الانتخابات :

على الرغم من رفض الوفد دستور عام ١٩٢٣ ووصفه إياه بأنه وثيقة رجعية إلا أنه قرر الدخول فى الانتخابات على أساسه مما عرضه لهجوم حزب الاحرار الدستوريين الذى وصف موقفه بالتناقض إلا أن جريدة (المحروسة) حاولت أن تبرر دخول الوفد الانتخابات بقولها « نادينا مرارا بوقف صدور الدستور حتى تضعه جمعية وطنية فلم يكن نصيب تلك الأصوات إلا صدور الدستور الثلاثينى واليوم هل نقنع من الغنيمة بالاياب ونقف مكتوفى الأيدي أمام هذه الجهود القائمة على قسم وساق » ، واستطردت الجريدة فى دفاعها عن موقف الوفد فى دخول الانتخابات فقالت « ماذا يكون من أمرنا اذا خلت مقاعد المجلس من المخلصين من أبناء الأمة ؟ .. نحن نريد اصلاح ما افسده الغير ، ونعيد للأمة ما فقدته على يد بعض أبنائها ممن عبثوا بحقوقها واستهانوا بكرامتها ولا يكون ذلك الا بانتخاب البررة من أبناء مصر » .

وقد بدأت المعركة الانتخابية بالفعل على صفحات الصحف الوفدية منذ مايو عام ١٩٢٣ الى أن انتهت باجراء الانتخابات بالفعل فى ١٢ يناير عام ١٩٢٤ .

وقد اتخذت هذه المعركة الانتخابية عدة اشكال منها الدعاية للوفد ودعوة الناخبين الى تأييد مرشحيه والهجوم على المعارضين واتهامهم بالنقصان والمسالب المختلفة . وعلى سبيل المثال كالت جريدة (الرشيد) للأحرار الدستوريين الأوصاف الآتية : « المنشقون ،

المتعجلون ، دعاة التردد والهزيمة ، انصار ملتر فى خديعة مصر وتضليلها ، وأعوان عدلى فى صدع الوحدة وشق الصفوف ، وأذناب ثروت فى خرق الإجماع والخروج على الأمة والتنكيل بأبنائها » .
واطلقت جريدة (المحروسة) عليهم لقب « الأحرار الوصوليون » .

وسخر عباس العقاد من دعوة صحيفة (السياسة) الناخبين الى قيد أسمائهم فقال : وكأنهم « حزب حقيقى له أنصار وشبوع من الأمة » .

وقامت جريدة (المحروسة) بالرد على جريدة (السياسة) التى ذكرت أن الوفد ليس له برنامج يدخل على أساسه الانتخابات ، مما جعل جريدة (المحروسة) تهاجمها وتهاجم حزبها قائلة « ان هؤلاء الأحرار الدستوريين يقولون ان لهم برنامجا معروفا أما السعديون فلا برنامج لهم .. نعم ان لهم برنامجا قوامه التردد والدعوة الى الهزيمة .. أما نحن فبرنامجنا قصير وقصير جدا .. برنامجنا حرية مصر المطلقة واستقلالها التام ، برنامجنا ان السودان جزء من مصر لا يتجزأ » .

وقد ردت جريدة (الرشيد) ايضا على جريدة (السياسة) وأكدت أن برنامج الوفد المصرى يعرفه الناس جميعا ويعرفه الأحرار الدستوريون أيضا . ولم يكن هذا البرنامج « من وضعه ووحيه وانما هو من وضع أمة كاملة وهى شعب بأسره وهو ليس ككبر الأبواب والفصول حقيقة ولكنه على صغره وخلوه من تزويق الكلام جامع شامل ومادته الاولى والوحيدة هى الاستقلال التام لمصر والسودان » .

كما قامت صحافة الوفد بدور كبير فى حث الناخبين على قيد اسمائهم فى جداول الانتخابات ، وأعلن عباس العقاد عن ارتياحه الى نتيجة قيد الأسماء ان « بلغت نسبة عدد الناخبين الى عدد السكان فى بعض الدوائر نحو الربع و لا تقل عن السدس فى معظم الجهات » . وطالب العقاد بتسهيل عملية الانتخابات فى المدن والقرى والاكثار من الدوائر الصغيرة منعا لطول الانتظار وتعطيل الأعمال .

كما أبرزت الصحف الوفدية منشورات الوفد الانتخابية ونشرت اسماء المرشحين الوفديين فى صدر صفحاتها .

وفى ٢٧ سبتمبر جرت انتخابات المنوبيين الثلاثينيين وظهر فوز الوفد الباهر فيها مما كان يعد ليذانا بفوز الوفد فى انتخابات مجلس النواب والشيوخ .

وقد هلت الصحافة الوفدية لهذا النصر فكتبت (المحروسة) « كان يوم الخميس ٢٧ سبتمبر ، حدا فاصلا بين جد سعد وهزل خصومه ، كان يوم الخميس يوم الاختبار الصحيح ويبرهن على أن مصر مع سعد . . وان أولئك الذين اغتصبوا السلطة زمنا ما كانوا يحكمون فيها الا بالباطل والخديعة ويجرون مصر التى لا تدبى بمذهبهم ولا تعترف بأى صفة لهم ، الى سبيل آخر غير السبيل الذى اعتزمت ان تنتهجه وان تسبر فيه لآخر شوط » .

وتسخر جريدة (النظام) من هزيمة الأحرار الدستوريين فى الانتخابات ان « يزعمون انهم حزب واتهم اولو قوة ويطش وان قوتهم ويطشهم موفوران ليتجليا وقت الانتخابات حتى كان يوم ٢٧ سبتمبر فانهزم آخر ركن كانوا يستندون اليه وهوت آخر حجر يعلون انفسهم بها فقد كانت نتيجة الانتخابات خزيا لهم بل قضاء عليهم شر قضاء وهزموا جميعا فلم يفز واحد منهم بصوت واحد » .

ونشرت صحيفة (النظام) « تهانى الأمة بمناسبة فوز
السعديين » . وفى ١٢ يناير عام ١٩٢٤ تم انتخاب النواب وقاز
الوفد فوزا ساحقا .

وقد اكدت جريدة (المحروسة) انها لم تشك يوما فى ان الفوز
فى الانتخابات العامة سيكون للسعديين دون سواهم . وعبرت
الجريدة عن اعتقادها فى ان فوز السعديين بالأغلبية الساحقة معناه
ان الأمة لا ترضى بغير الاستقلال التام والحرية المطلقة ولذلك لم
تنتخب الأغلبية من غير السعديين من « أولئك المساومين الوصوليين
أو السياسيين الخياليين » . وكانت تعنى بالمساومين رجال الأحرار
الدستوريين والحزب الوطنى .

الصحافة الوفدية والبرلمان الوفدى :

فى ٢٨ يناير عام ١٩٢٤ ألف سعد زغلول الوزارة الدستورية
الأولى ، وفى ٢٣ فبراير جرت انتخابات الشيوخ وقاز الوفديون فى
معظم الدوائر .

وفى هذه الفترة بدأ الصدام بين الوزارة والسراى بشأن تعيين
أعضاء مجلس الشيوخ ، فكان الملك يرى أن التعيين من حقه هو
ارتكانا على ظاهر المادة (٢٧) من الدستور التى تنص على « أن الملك
له الحق فى تعيين خمسى أعضاء المجلس » أما سعد فتمسك بالرأى
الدستورى السليم فى أن الملك لا يباشر سلطته الا بواسطة وزرائه .
واتفق الطرفان على تحكيم البارون فان دن بوش ، النائب العام لدى
المحاكم المختلطة ، الذى أبد رأى سعد مما أدى الى تنازل الملك
عن رأيه .

ولم تستطع الصحف الوفدية أن تثير موضوع هذا الخلاف

بشكل واضح على صفحاتها وذلك لحساسية موقفها من الملك فاكتفت جريدة (المحروسة) بالاشارة الى أن الفضل يرجع فى هذا العهد الدستورى المتين الى الرئيس سعد زغلول والى صاحب الجلالة الملك المقدى لدى شعبه الأمين مهما اختلفت الوسائل وتنوعت الأسباب .

وفى ١٥ مارس افتتح البرلمان والقى سعد خطاب العرش نيابة عن الملك .

وقد اتخذ اهتمام الصحافة الوفدية بهذا المجلس البرلمانى الوفدى ثلاثة اشكال اساسية :

الأول : نشر أخبار مجلس النواب ومجلس الشيوخ ومناقشات أعضائها وجانب من محاضر جلساتها الرسمية .

الثانى : تأييد ما يصدر عن هذين المجلسين من قرارات واقتراحات .

الثالث : مواصلة الهجوم على المعارضين لقرارات المجلسين .

استقالة سعد الأولى والمكاسب الدستورية :

أدت استقالة سعد الأولى الى تراجع الملك عن موقفه المتناوئ للوزارة والمبادئ الدستورية السليمة .

وقد وافق الملك على عدد من المبادئ الدستورية الهامة من أهمها مسئولية الوزارة عن الأزهر ، وعدم انفراد الملك بمنح الرتب والنياشين وعدم تعيين موظفى السراى بغير موافقة الوزارة ، والا تحدث مخابرات خارجية بين الملك والبول الا باطلاع الوزارة وموافقتها . وكان لهذه الأحداث صداها الواسع على صفحات الصحف الوفدية .

فقد أشارت جريدة (البلاغ) الى المكاسب الدستورية التي حصلت عليها البلاد نتيجة سعى الوزارة « وكرم جلالة الملك ومبادئه الدستورية » . وقد ناقشت الجريدة مواد الدستور التي كانت سببا للخلاف بين سعد والملك فبينت أن المادة (٤٣) على الرغم من أنها تنص على حق الملك في منح الرتب والنياشين الا ان الدستور نص في المادة (٤٨) على أن الملك لا يباشر الحقوق التي له في الدستور الا بواسطة وزرائه . كما اوضحت أن المادة (٤٤) من الدستور — وأن كانت تعطى للملك حق تولية الموظفين وعزلهم ومباشرة هذا الحق من خلال الوزارة — الا أن العمل جرى على استثناء موظفي الديوان الملكي من هذا الحكم ، وأشارت الى أن الملك قد رضى أن يكون الحكم عاما وأن يكون موظفو الديوان الملكي داخليين فيه . وأكدت الجريدة على أهمية هذه الأسس الدستورية في تثبيت قواعد الدستور .

وطالب عبد القادر حمزة أن توضع هذه المكاسب الدستورية في مستند مكتوب ملزم بغض النظر عن الأشخاص أو الظروف .
الا أن الأمة لم تسعد بهذا النصر الدستوري على اوتوقراطية القصر إذ لم تكن تمضي سوى أيام قليلة حتى يقتل السردار الانجليزي ويضطر سعد زغلول الى تقديم استقالته في ٢٤ نوفمبر عام ١٩٢٤ ،
وبذلك شهدت البلاد عودة جديدة للرجعية بتولى احمد زيور تأليف الوزارة الذي كان عهده حريا على دستور الأمة لصالح السراى والاحتلال .

الصحافة الوفدية والأزمة الدستورية الأولى :

استصدرت وزارة زيور مرسوما ملكيا بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر رغبة منها في تجنب مواجهة البرلمان الوفدى .

ونشرت (البلاغ) نص العريضة التى رفعها عدد من أعضاء مجلس النواب الوفدى الى الملك يطلبون فيها دعوة البرلمان بسرعة الى الانعقاد وقيل المدة التى تأجل اليها ، كما نشرت الاحتجاجات التى وصلتها من القراء ضد الوزارة وتطالب بعقد البرلمان .

واستنكر عبد القادر حمزة ما أعلنه زيور من أن سياسة سعد ومجلس النواب الوفدى سياسة فاشلة مبررا بذلك تأجيل انعقاد البرلمان . وأعلنه بتناقض قوله هذا مع أنه كان رئيسا للوفد الذى أوفده مجلس الشيوخ على أثر تقديم سعد زغلول استقالة وزارته الى الملك ليرجو منه عدم قبوله الاستقالة ، ثم الى سعد باشا ليرجو منه سحب استقالته .

واتهمه عبد القادر حمزة بأنه يسير فى خط السياسة الانجليزية وأن ما ادعاه على سعد ومجلس نوابه هو نفس ما يقوله مستر تشمبرلين أو غيره من الوزراء الانجليز الذين « يعدون تمسك المصريين بالاستقلال سياسة فاشلة » .

وفى ٢٤ ديسمبر أصدرت وزارة زيور مرسوما ملكيا بحل مجلس النواب ودعوة المنوبين الناضحين لاجراء انتخابات جديدة للنواب بتاريخ ٢٤ فبراير عام ١٩٢٥ ودعوة المجلس الجديد للانعقاد فى ٦ مارس عام ١٩٢٥ . وقررت الوزارة العودة الى قانون الانتخابات على درجتين والذى ألغاه البرلمان الوفدى واستبدل به قانون الانتخاب المباشر .

وبدأت الصحف الوفدية منذ نهاية شهر ديسمبر معركة انتخابية جديدة فنشرت جريدة (كوكب الشرق) أسماء مرشحي الوفد فى مختلف الدوائر وناشدت المواطنين انتخاب مرشحي الوفد

حتى لا يكونوا عوناً للانجليز في ايجاد برلمان يقر الطلبات الانجليزية
المنافية لاستقلال البلاد . واكتت الجريدة على أن كل مجلس نيابي
لا يمثل الأمة تمثيلاً صحيحاً لن تقر الأمة ما يبرمه من اتفاقات
أو معاهدات .

كما أوضحت (كوكب الشرق) تفاصيل تدخلات الإدارة في
عملية الانتخابات ، وعلى سبيل المثال مقالة بعنوان « فضائح
الانتخابات في دائرة سمود » ، وخبراً بعنوان « مخازي الانتخابات
في الزقازيق » .

وعلى الرغم من المحاولات التي بذلها القصر والوزارة لهدم
الوفد بتشجيع بعض العناصر على الخروج عنه وانشاء حزب الاتحاد
لمناواته والذي ضم اليه العناصر التي خرجت من الوفد ، بالإضافة
الى تحميله مسؤولية حادثة السردار ، والضغط الحكومي والتدخل
الإداري لانتاج مرشحي الوزارة الا ان الوفد قد فاز في الانتخابات

وتنشر (البلاغ) نصريحا لعبد العزيز فهمي وزير الحقانية
جاء فيه « كنت اعتقد أن الدستور مناسب لبلدنا ولكن العمل اظهر
انه ثوب فضفاض » . واعتبرت الجريدة هذا التصريح بمثابة
توضيح لنية الوزارة المبيتة تجاه الدستور والحياة النيابية .

وبالفعل يصدق حدس جريدة (البلاغ) إذ أنه بعد عدة
ساعات من انعقاد البرلمان اصدر الملك مرسوما بحله وذلك على اثر
فوز سعد زغلول برئاسة مجلس النواب واستصدرت الوزارة
مرسوما آخر بوقف عمليات الانتخابات بدعوى انها شُرعَت في
تعديل قانون الانتخاب .

وقد استنكرت الصحف الوفدية هذا الاعتداء الذى وقع على الدستور بحل مجلس النواب مرتين لنفس السبب . وقد أعلنت جريدة (كوكب الشرق) أن الوزارة كرهت الدستور الذى يقرر أن الأمة فوق الحكومة وأنها منبع السلطات ، ولم تصبر على قيام البرلمان الذى يراقب الوزارة فى أعمالها ويحاسبها على استسلامها وتفريطها .

وعارضت (البلاغ) تصريحات وزير الداخلية التى علل بها وقف إجراء الانتخابات فى أنه « رأى ضرورة الإسراع فى تعديل نظام الانتخاب على وجه يتحقق معه تمثيل البلاد بصورة أصح وأنسب » فترى (البلاغ) أن التعديل لا يراد منه احكام التمثيل بل يراد به تشويه التمثيل بحرمان طبقات من الأمة من حقها فى أن تكون ممثلة فى البرلمان .

وبينت (كوكب الشرق) أن الهدف من قانون الانتخاب المزمع إصداره هو أن يحصر الانتخاب فى اخصال أقلية ممكنة ، حتى يسهل التأثير فيها بمختلف الطرق ولا يفوز الوفد بالأكثرية . ولهذا طالبت (كوكب الشرق) الوزارة أن تريح نفسها وتعين النواب أو تلغى الدستور وذلك حتى تعلم الأمة أى نظام للحكم يسود فى مصر دون خداع أو تضليل .

وأشارت (البلاغ) الى تقاعس الوزارة ومماطلتها فى إجراء الانتخابات « بحجة تعديل قانون الانتخابات خاصة بعد مرور فترة دون أن تعقد لجنة التعديل الوزارية جلسات تذكر أو تشرع فعلا فى وضع التعديل المزعوم » . وأعلنت (البلاغ) أن هذا التعديل (المسرعى) لا يعنى الأمة فى شيء إذ هى لا تزال تنادى بأن للانتخاب قانونا أقره البرلمان هو الذى يجب أن تجرى الانتخابات على

مقتضاه • كما أكتت الجريدة على أن هذه المماطلة فى التعديل فى وسيلة لكسب الوقت حتى يحكموا الوسائل الادارية وينظموا الشئون المحلية على الوجه الذى بحسبون أنه يضمّن لهم الفوز فى الانتخابات •

اجتماع البرلمان فى فندق الكونتنتال :

وازاء طرد الأحرار الدستوريين من الوزارة بعد أزمة كتاب « الاسلام وأصول الحكم » لعلى عبد الرزق حدث تقارب بين الأحرار الدستوريين والوفد وبدأت الصحف الحزبية تخفف من هجومها على خصومها الحزبيين واتجهت الى الوزارة تهاجمها بكل قوة مما أدى الى التقارب بين الأحزاب بعد أن أخذوا يصطلون جميعا بنار الاضطهاد والضغط وتقييد الحريات •

ودعا أمين الرافعى فى جريدة (الأخبار) الى وجوب انعقاد البرلمان بمجلسيه من تلقاء نفسه يوم السبت ٢١ نوفمبر عام ١٩٢٥ من غير دعوة من الملك استنادا الى حكم المادة (٩٦) من الدستور • ولقيت دعوة الرافعى تأييدا من الأحزاب المؤتلفة وقرروا عقد البرلمان فى موعده الدستورى الا أن السلطات منعت الاجتماع فى دار البرلمان فاجتمعوا فى فندق الكونتنتال فى اليوم المحدد نفسه وهو ٢١ نوفمبر وأصدروا عدة قرارات منها الاحتجاج على تصرفات الوزارة واعتبار دور الانعقاد موجود قانونا كما قرروا عدم الثقة بالوزارة طبقا للمادة (٦٠) من الدستور •

وقد نوهت جريدة (البلاغ) بالاجراءات التى اتخذتها الوزارة لمنع عقد البرلمان فى اليوم المحدد له اذ أثقلت الشوارع المؤدية الى دار البرلمان لمنع أى انسان كان من المرور ايا كانت

صفته ووزعت قوة كبيرة من الجيش والبوليس فى جميع الشوارع المؤدية الى تلك الدار . . وأكدت البريدة على أن مجلس النواب موجود قانونا ومن حقه أن يجتمع فى أى وقت نساء كما أن من حقه الاجتماع فى أى مكان بعد اغلاق البرلمان فى وجوه أعضائه لاعلان الاحتجاج على هذا العمل الخارج على الدستور وتقرير ما يروونه لتثبيت سلطة الامة واعادة الحياة النيابية . .

استنكر عباس العقاد منع النواب من البرلمان قائلا : « ماذا تعد الوزارة من انتصارها فى يوم سجلت فيه على نفسها أنها منعت سبيل النواب عنوة وسجل فيه انواب عليها أنها عصابة غاصبة لا تلوذ بحجة ولا تأخذ بقانون ؟ » وأكد العقاد على أن أبناء الامة كانوا قادرين على فتح أبواب البرلمان المغلقة عنوة وبدون حائل من رجال البوليس والجيش لولا أنهم خشوا العواقب فى بلد يحتله الغاصب وتشببوا فيه بمصالح الأجانب .

واشار عبد القادر حمزة الى أن الامة سجلت على الوزارة أنها تحل بقوة الجيش دار النيابة وتمنح بالسلاح البرلمان من أن يجتمع فيه وتذهب فى ذلك الى أن يقفل بالجند والسلاح جميع المنافذ المؤدية الى دار النيابة « وكأنها هذه الدار مقسرة للوهاب لا لسلطة الامة وكأنها هذا الشعب الذى صدته عن الذهاب الى داره ليس من الامة ثم كأنها هى سيدة لهذه الامة تأمر فيها ونهى لا خادما لها مأبورة » . .

وطالبت جريدة (البلاغ) الوزارة بالاستقالة بعد أن اعلن المجلس المجتمع قراره بعدم الثقة فى الوزارة « نأى هذه البلاد ليست ضبعة ورثها الوزراء عن آبائهم وقد حلت البلاد من عواقب جشعهم وتكالبهم على المصالح المادية ما حلت وصبرت على تبديدهم أموالها وعيشتهم بحرياتها ما صبرت » .

قانون الانتخاب المعدل :

صدر قانون الانتخاب المعدل في ٨ ديسمبر عام ١٩٢٥ الذي خشي من حق الانتخاب اذ وضع شروطا مادية وأدبية من بينها أن يكون الناخب حائزا لشهادة دراسة ثانوية كما جعل الانتخاب على درجتين . .

وقد قابلت الأحزاب هذا القانون بالاسفكار وقررت الامتناع عن تنفيذه أيضا ولذا امتنع عدد من المندوبين عن تسليم أوراق الانتخاب وقرروا الاضراب والاستقالة ورفضوا الاشتراك في الانتخابات التي تجرى على أساس هذا القانون .

وهاجمت جريدته (البلاغ) هذا القانون فوصفته بأنه قانون باطل لأن الوزارة التي أصدرته وزارة في حكم المستقلة أو هي وزارة غير شرعية بعد أن قرر مجلس النواب في ٢١ نوفمبر عدم الثقة في الوزارة . ووصفته أيضا بأنه قانون مخالف للدستور لأنه قيد الاقتراع بشروط مالية وأدبية خاصة في حين أن الدستور نص على أن يكون الانتخاب بالاقتراع العام ولا يكون الاقتراع علما مع وجود مصريين — بلغوا سن الرشد وغير محكوم عليهم في جرائم — محرومين من حق الانتخاب . .

وقد أبدت (البلاغ) حركة المندوبين في الاضراب والاستقالة اذ ان الوزارة « تلجأ الى اكراه المندوب على ما لا نرضاه ضمايرهم وهذا الاكراه لا ينتج سوى تأصيل الفكرة في مقاطعات الانتخابات » .

كما أشادت الجريدة بأقوال المندوبين التي أدلوا بها في تحقيقات النيابة اذ أكدوا أن امتناعهم عن تسليم أوراق الانتخاب

كان من تلقاء أنفسهم ولم دوحز به أحد العثم وأنه كان نلبية من كل واحد لنداء ضميره وبمسكا بقرار البرلمان الذى يعتقدون فى شرعيتها فقد رأت (البلاغ) فى هذه الأقوال دفعا حارا صادقا عن الدستور والنظام النيابى اللذين هما كل ما أنته الحركة الوطنية من الثمرات حتى الآن . وطلبت الورارء أن ننعط من هذا الدرس البليغ ندرك عبث مقاومة ميول الحربة والاستقلال بعد أن ثبت نديها أن جنورها نضرب فى الأعماق وفى المدن والإرباب على السواء .

عودة الحياة الدستورية :

وقررت الاحزاب المؤلفة الدعوه الى (مؤتمر وطنى) جمع شيوخ الامة ونوابها ونوى الراى والمسكنة بها لحل الأزمة الدستورية وبدأت صحيفة (الاتحاد) تنيع أن هذا المؤتمر ما هو الا مهزلة فتنبى (البلاغ) للهجوم عليها وتصف الوزارة وأنصارها بأنهم صنانع الانجليز وقالت : « ماذا عسى أن يرجى من قوم يتهمهم الناس بخيانة وطنهم ويبيع ضمائرهم فلا يحرك التهمة فيهم نخوة ولا تنكى ضميرهم خفيظة » .

وتضطر الزوارءه بسبب تدخل اللورد لوبد الى الغاء قانون الانتخاب المعدل والعودة الى قانون الانتخاب الذى أصدره البرلمان الوفدى الا أن صحيفة (البلاغ) تبدى تخوفها من التدخل الانجليزى فى مسألة الدستور ومن ثم فى الانتخابات للحيلولة دون بمثل الامة تمذيدا سحبحا

وتقرر الاحزاب الدخول فى الانتخابات بعد أن حصل سعد زغلول لواء الدفاع عن هذه الفكرة .

ويبرر العقاد قرار الاحزاب بالدخول فى الانتخابات « بأننا نريد أن نعيد الى البلاد حياتها الدستورية على أساس قانون

مشروع يكلل صحة التمثيل وامتناع وسائل الغش والاكراه بالقدر المستطاع .. فمقاطعة الانتخابات بالأدس ثم دخولها اليوم لبست قنبا يؤخذ على السياسة وانما الذنب الذى يؤخذ عليهم أن ينجح لهم باب الحياة النبوية غباقوه بأيديهم تشبثا بما لا يفيد » .

وأجريت الانتخابات لمجلس النواب فى ٢٢ مايو وقد ورعت الدوائر الانتخابية بين الأحزاب المؤلفة الوفد والاحرار والحزب الوطنى ونشرت (البلاغ) فائبة بأسماء مرشحي الوفد ودعت الناخبين الى انتخابهم .

وينوز الوفد بالأغلبية وتتدخل السلطة البريطانية لمنع سعد زغلول من تولي رئاسة الوزارة .

وفى ٧ يونيه عام ١٩٢٦ قدم زيور استقالة الوزارة وتولى عدلى بكن تأليف الوزارة الائتلافية . وفى ١٠ بونيه اجتمع البرلمان برئاسة حسين رشدى رئيس مجلس الشيوخ وحضر الملك جلسة الافتتاح وتلا عدلى يكن خطاب العرش وانتخب سعد زغلول رئيسا لمجلس النواب .

وتشدد جرودة (البلاغ) بما جاء فى خطاب العرش من عناية ظاهرة بالحياة النيابية والعزم على تقوية دعائمها . ونقترح (البلاغ) وضع عدد من التدابير التشريعية التى يجب التنزل فيها توصلا الى وقاية الدستور من التعطيل ومن أهمها وضع قيود لحق السلطة التنفيذية فى حل مجلس النواب اذ أن المادة ٢٨ من الدستور تجعل هذا الحق مطلقا الا من قيد واحد هو الذى ذكرته المادة (٨٨) والذى يمنع حل مجلس النواب مرتين لسبب واحد واعتبرت (البلاغ) هذا القيد واه ، اذ خرجت عابه الحكومة قبل ذلك .

وأوضحت (كوكب الشرق) ما تضمنه الخطاب من مبادئ دستورية واهتمام بالشؤون الداخلية مما « يحق للأمة أن تختط به وأن ترجو اتباع مبادئه وتنفذ كل اصلاح بواسطة البرلمان والوزارة الدستورية » .

وتنتهى الدورة الاولى لاتعداد المجلس فى سبتمبر عام ١٩٢٦ ويطلق العقاد على مميزات هذه الدورة فمراها فى التوازن بين التوى وعدم الاسراف فى القول واللجاج فى غير جدوى وقبام ما فريق من الهيئات والأحزاب بوضع حد برعاه الى جانب حدود غيره والتضامن بين النواب من جهة والنواب والحكومة من جهة أخرى .

ويشيد العقاد بدور سعد رغلول رئيس المجلس فى النجاح الذى تميزت به هذه الدورة البرلمانية فيقول « وما من أحد يمار على الدستور ويحسن النية الا وقد حمد هذه الفرصة التى أتت لمجلس النواب رئيسا مسرع الكلمة موثوقا برايه ومقصده فحفظ حقوق المجلس فى مجموعه ولم يضيع على أحد من رجاله حقا من حقوقه » .

أما عبد القادر حمزه فقد حدد أهم انجازات الدورة فى أن مجلس النواب قد اقتصد من ميزانية الدولة أكثر من مليون جنيه ، وظهر برقاوته وصالح الحكومة من جبراهيم الفوضى والتنفير والمحسوبية ، وشرع فى معالجة أعمال الإصلاح الكبيرة فى كل نوع من فروع حياة الأمة ، نوضع الأسس لاصلاح التعليم ، وحث على تحسين الحالة الصحية فى جميع جهات القطر ، ووجه مشروعات الرى فى الوجهة التى نرتضها القوية المصرية ، وحض الحكومة على تشجيع الصناعات الأهلية ، وطلب أن تمند يده بالاصلاح الى الجامعة الأزهرية والمعاهد الدينية .

مجلس النواب، والوزارات الاتحادية :

ربعاود مجلس النواب الاعتقاد بعد انتهاء فترة العطلة .

وفى ١٩ أبريل عام ١٩٢٧ أعلن عدلى بكن استقالته بسبب اعتقاده بعدم ثقة 'المجلس فى وزارته الثقة الكافية لبقائها فى منصبها وذلك عندما رفض المجلس اقتراحا من بعض أعضائه بشكر الوزارة على ما قدمته من تعزيز لثباتك مصر .

وفى ٢٠ أبريل صدرت (البلاغ) وفى صفحتها الأولى ما نصت جاء فيه « كيف ولماذا استقالت الوزارة — تقديم الاستقالة لصاحب الجلالة الملك » . ونشرت (البلاغ) فى صفحتها الثالثة من العدد نفسه محضر جلسة النواب التى نتج عنها الأزمة بين المجلس والوزارة .. وفى صفحتها الرابعة نشرت التفاصيل الخاصة بالاستقالة من حيث وعد نقديها الى الملك والجهود التى بذلت لمنع من الاستقالة وأجرت عددا من الأحاديث مع بعض أعضاء الوزارة المستقيلين .. وأوضح تطور الخلاف بين الوزارة والمجلس فقالت : « أن الوزراء قد لاحظوا أن النواب ينتقدون بعض أعمال الوزارة وأنهم يكثرون من تقديم الاستجابات وأن هذه الاستجابات تعطى معنى من معانى عدم الرضا .. ولما جاء دور المناقشة فى الميزانية لاحظ الوزراء أن النواب ينتقدون الوزارة مما يدل على عدم رضا المجلس عنهم حتى تكلم الأستاذ محمد عبد السلام جمعه معارضا فى توجيه الشكر للحكومة قائلا أننا انتقدناها وسننقدها فلا محل لأن نشكرها . ثم رفض المجلس الاقتراح الذى كان هذا الشكر شطرا منه ، فرأى الوزراء أن يستقبلوا لأنهم اعتبروا أن عدم رضا المجلس عنهم صار من الواضح بحيث لم يبق محل لأن يظلوا فى مناصبهم » .

الا أن عباس المتقار يرى أن المسألة بين ما حدث فى المجلس وبين المساس بمسألة الثقة بمدة حدا ذى الواقع ونى نيات النواب لأن رفض اقتراح منضمين شكر الوزارة فيها تضمنه من المطالب الأخرى لا يعد رفضا لشكر الوزارة على الصوم كما أن رفض اقتراح بشكر الوزارة فى مسألة معينة لا يعد نزعا للثقة بها ولا لوما عاما لها فى سياستها ..

ولم يكد يمضى شهر حتى وقعت أزمة جديدة بين مجلس النواب ووزارة عبد الخالق نروت ، مما جعله بصم هو الآخر على تقديم استقالته وذلك بسبب سعى عدد من نواب أسيوط وشيوخها للتوسط بشأن إعادة تعيين أحد العمدة الذين تم رفعتهم أثناء وزارة زيور واعتبر عبد الخالق نروت هذا المسلك من النواب تدخلا فى أعمال الوزارة ..

واكد عبد القادر حمزة أن استقالة عبد الخالق نروت لا تتناسب مع السبب الذى دعا إليها ، إذ أن هذا الحادث فى ذاته تافه لا يستحق أن يذكر ، وأن هناك أسبابا أخرى للاستقالة وتدور حول المناقشات التى دارت فى مجلس النواب حول مخصصات الملك وحول الاستجوابين المطروحين عن عدم تقديم المندوب السامى البريطانى أوراق اعتماده للملك وزيارته للمينا .

ولذا هاجم عبد القادر حمزة الوزراء لافعالهم أسبابا للخلاف مع المجلس وطالبهم أن يلينوا للحكم النيابى وبتطبعوا بطباعه أكثر . كما طلب منهم أن يغاروا على سمعته والا بمسحوا فيه ما يكون عندهم من أسباب . كما أشار الى خطورة هذه الأزمات المتوالية لغير سبب جدى فى زعزعة قواعد الحكم النيابى بما يؤخذ حجة ضده ..

وقد نجح سعد زغلول فى اقناع عبد الخالق ثروت بعدم
تقديم استقالته .

كما حدث فى ذلك الوقت ايضا أزمة قانون الجيش فى عهد
وزارة ثروت وأزمة قانون الاجتماعات فى عهد وزارة مصطفى
نحاس وقد تعرضنا لهما من قبل .

الا انه فى عهد وزارة النحاس حدثت أزمة داخلية بين النواب
الوفديين ونواب الحزب الوطنى والاحرار الدستوريين ، مما كان
دافعا لتصدع الائتلاف فى المجلس ، وما تبعه بعد ذلك من تصدع
فى الوزارة .

وقد بدأت هذه الأزمة عندما اعترض احد نواب الحزب
اوطنى على ما جرى فى المقابلة التى تمت بين النحاس واللورد
لويد عقب انتهاء أزمة الجيش وطلب فيها النحاس من اللورد لويد
« أن يبلغ حكومته امتنانه لما أعريت عنه فى ردها من تفهم حقيقى
لرغبة الحكومة المصرية فى المسالة والصداقة مع احتفاظها بوجهة
نظرها فى صون حقوق البلاد مما كان له أبلغ الأثر فى حل الأزمة
حلا سلميا » .

فقد هاجم عبد الحميد سعيد النائب عن الحزب الوطنى
مصطفى النحاس اذ رأى النائب فى شكر النحاس للحكومة
البريطانية ما يفيد بأنه شكر لها على اعتدائها على البلاد وتدخلها
فى شئوننا . فرد عليه النحاس محاولا اقناعه الا انه أراد
التعقيب فلما نبهه رئيس المجلس الى عدم التناول ثارت مشادة
بينه وبين مكرم عبيد ، وهم النائب الوطنى بضرب مكرم عبيد !
أن الأعضاء حالوا دون ذلك وانتهت المسألة باعتذار النائب
الوطنى .

وقد تعرضت (البلاغ) الى هذا الحدث فوصفته بأنه غريب ومحزن وينير الأسف والدهشة والاستغراب لوقوعه لغير سبب يقتضيه الا الرغبة فى التهويل والاعتداء والاخلال بالنظام .

واكد العقاد على أن هذه الحالة لا يسمح بتكرارها مجلس يريد أن يحتفظ لنفسه بشيء من الاحترام وليس لأحد مصلحة فى أن يظل باب هذه النقوضى مفتوحا فى كل ساعة لمن يطول له أن يقتحمه ويعتدى فيه بلا مسوغ ولا استقزاز على كرامة المجلس وكرامة الحكومة ، فمن الواجب أن يمنع تكرار هذه الحالة والا يكون فى استطاعة كل عضو أن يعتدى باليد واللسان على زملائه ويعود الى الاعتداء فى اليوم التالى بغير رادع برده من الصفع ولا من الجزاء .

وبالفعل يقرر أحمد ماهر رئيس مجلس النواب تعديل اللائحة الداخلية بما يكفل حماية المجلس من الشغب . واعترض نواب الحزب الوطنى على هذا التعديل وتضامن معهم نواب حزب الاحرار الدستوريين .. ولذلك قرروا الانسحاب من الجلسة التى اثير فيها تعديل اللائحة على أثر رفض المجلس طلب بتأجيل النظر فى تعديل اللائحة الى الدورة البرلمانية المقبلة .

ورات جريدة (البلاغ) فى انسحاب النواب المعارضين رغبة فى التحكم من جانب النواب المنسحبين فى رأى نواب الاكثية الحاضرين وحمل هذه الاكثية على الخضوع لرأيهم .

وبينت الجريدة أن تعديل اللائحة لا يقصد منه اهانة لنواب الحزب الوطنى ولا يقصد منه أن يكون وسيلة لخنق المعارضة فى مجلس النواب ، وليس فى التعديل المقترح الا منع مقاطعة المتكلم والخنق فى الشخصيات واسناد أهور شائته بسوء القصد الى

نائب أو وزير . واعتبرت (البلاغ) انه من التحسف ومن التجنى المحض أن نسمى وسائل المحافظة على الحرية والآداب والتلالم في مجلس النواب كما للأمواء وغنقا لروح المعارضة .

الصحافة الوفدية والإزمة الدستورية الثانية :

تولى محمد محمود رئاسة الوزارة بعد أن نجح في شق الائتلاف واتالة الملك وزارة النحاس في ٢٥ يونيه عام ١٩٢٨ .

وقد نبيات صحيفة (كوكب الشرق) بمؤامرة تحايل بالدستور عندما أخفت صف (الأخبار) و (الاتحاد) و (السياسة) تتحد في مهاجمة وزارة النحاس ونوقعت الجريدة أن يكون هذا الاتحاد مقدمة لشر يوقع بالدستور والحياة النيابية .

وعلقت (البلاغ) على استقالة محمد محمود كوزير من وزارة النحاس !الائتلافية بأن هذه الاستقالة ما هي الا حلقة في سلسلة المؤامرات التي تدبر للدستور والحياة النيابية في الأيام الأخيرة .

وقد بدأت وزارة محمد محمود عملها بالفعل بتأجيل البرلمان ادة شهر ..

ونشرت (البلاغ) المرسوم الملكي بتأجيل عقد البرلمان ، وذكرت أن هذا المرسوم قد أرسل الى المجلسين لتلاوته غيبها واعتزمت الوزارة عدم التنبؤ لتلاوته لأنها لا تجرؤ على راحة نواب الأمة .

واستنكرت (كوكب الشرق) هذا القرار وأوضحت أن الوزارة تعتمد الى هذا الاجراء حتى توفق في تخدير الأعصاب في هذه هذا الشهر والى كسب بعض الانتصار كما فعلت وزارة زيور .

وفي ١٩ يوليو استصدر محمد محمود مرسوما بتعليق الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، مما كان معنى بدنية معركة شديدة السراسة بين صحف الوفد والوزاره . فقد اضطلعت الصحافة الوفدية بمهمة انذاع عن الحياة النيابية وكرست جهودها في المطالبة بعوده العمل بالدستور وانهجوم على محمد محمود ووزارته وحزبه مما عرضها للتعطيل والمصادرة . الا ان الصحافة الوفدية استطاعت ان تواصل القيام بدورها ، فكل صحيفة اغلقت ظهر لها بديل على الفور ، خاصة وان الدستور والحياة النيابية اصبحا جزءا لا يتجزأ من نسيج الحركة الوطنية ، اذ تأصلت فكرة ان دستور الامة هو المكسب الوحيد الذي نالته منذ كتملحها المجيد في ثورة ١٩١٩ الى ذلك الوقت .. وهكذا دافعت الصحف الوفدية عن الدستور باستماتة باعتباره رمزا لنضال الامة .

وام تتوان صحافة الوفد عن كشف الدور الذي لعبته السياسة الانجليزية في هذه الازمة ووصل بها الامر الى اتهام الاحرار الدستوريين بانهم صنائع الاحتلال مسيرة الى تاريخهم في معاداة الحركة الوطنية والوقوف في صف الخارجين عن الامة المعارضين لآمالها منذ انشقوا على سعد الى يوم اعلان تعطيل الحياة النيابية .

وقد حاولت الصحف الوفدية ان تلجأ الى الملك في نزاعها الدستوري مع الوزارة فكتب (وادي النيل) في يوم عيد الجلوس الملكي « تذكر الامة دستورها وتطالب برده ، ان الامة المصرية تنق ان رفعة العرش من رفعها فهي من أجل هذا ترى فيها يقام من نية الاحفاء بعيد الجلوس الملكي مناسبة لاعلان ذكرى دستورها والمطالبة برده راجية ان يكون من توافق الغيرة الدستورية وعيد جلوس صاحب الجلالة ما يعيد اليها دستورها وحياتها البرلمانية

حتى يرد اليها نظام حكمها الملكى النيابى وهو النظام الأصـيل
المقرر » .

وقد قامت جريدة (كوكب الشرق) بدور كبير فى الدفاع عن
الدستور والهجوم على الوزارة وذلك قبل تعطيلها .

وبينت السبب فى حقد محمد محمود على الدستور فى انه
اعنبره سيفاً مسلطاً بمنعه من الخاود فى الحكم خاصة وأن ثقة
ممثلى الشعب بعيدة عنه بعد السماء عن الأرض ، ولذلك لم يكن
أمامه سبيل الا تعطيل الحياة النيابية وواد الدستور والقضاء على
سلطة الأمة ونخبير اعصاب الشعب .

واطلقت الجريدة على حزب الأحرار الدستوريين لفظ (العبد
الإرقاء) .

وطالبت جريدة (الربيع) التى أصدرتها روزاليوسف الوزارة
بأن تعيد الى الصحافة حريتها وتغك اعتقالها وأن تعيد حرية
الاجتماع والقول وأن تترك الناس أحراراً فى اعتقاداتهم ومبادئهم
وعليها أن تعبد الدستور دون تعديل فى مواده أو فى قانون
الانتخاب .

وتشيد جريدة (البلاغ) بجهود الوفد وزعيمه فى سبيل عودة
الدستور منذ أن أعلنت الوزارة حل البرلمان وتعطيل الدستور فقد
وقف الوفد « يقاومها وينادى باستعادة الدستور والحياة النيابية
وطاف رئيسه صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا فى طنطا
ودمهور والاسكندرية والمنصورة ينشر فى المصريين عقيدة الدستور
ويعلمهم أن يكون منزهاً عن كل مخالفة أو مساس » .

ونشرت (البلاغ) نص العريضة التى قدمها (الشعب
المصرى) الى الملك، يطلبه فيها باعادة الحياة النيابية .

واهتمت الجريدة أيضا بنشر الرسائل والبرقيات التي تصلها
تطالب بعودة الحياة النيابية فعلى سبيل المثال نشرت تحت عنوان
(يطلبون الحياة النيابية) « جاعنا تلفراف طويل من أهلى الغوم
يطلبون فيه عودة الحياة النيابية وقد وقعه حضرات الآتية
اسماؤهم .. » .

واستمر محدود محدود فى سياسته فى اضطهاد المعارضة
واصدار القوانين المقيدة للحريات وكان لابد له من تدعيم أركان
حكمه بالتفاوض مع الحكومة البريطانية وانتهت هذه المفاوضات
الى مقترحات رفض الوعد ابداء رأيه فيها الا فى البرلمان .

وأعلن عبد القادر حمزة أن المقترحات ايا كانت فان الوقت
الآن ليس وقت البت فيها وانما الوقت وقت اعادة الحياة النيابية
صحيحة سليمة ، فبتى عادت فالحكومة التى يثق بها البرلمان هى
التي تتفاوض مع الحكومة البريطانية فى ابرام معاهدة تستقر بها
علاقات البلدين على قواعد ثابتة، والبرلمان هو الذى ينظر بعد ذلك
فى هذه المعاهدة ايقرها او يرفضها ، أما الآن والبلاد محكومة حكما
مطلقا والقوانين الاستثنائية تحول دون الاجتماعات ودون حرية
الصحافة والبرلمان بنطق باسم الأمة فالكلام فى معاهدة او فى
اقتراحات لمعد معاهدة سابق لأوانه ، ولتعد الحياة النيابية أولا ،
ولتعد سارية كالألة واتستشفى البلاد نسيم الحرية ثم ليكن بعد ذلك
الكلام فى المعاهدة او فى الاتراحات بعقد معاهدة . وهكذا يتبين
أن (البلاغ) استغرقت عودة الحياة النيابية والغاء القوانين
الاستثنائية قبل ابداء الراى فى المقترحات .

ويصل الأمر بالصحف الوفدية ازاء رغبتها الشديدة فى عودة
الدستور والحياة النيابية الى تأييد التدخل البريطانى فى الشؤون

الداخلية . اذ نجد أن بريطانيا مطلب سرعة عقد برلمان بقر المداينة
وتطالب بأن يكون قانون الانتخابات له على درجة واحدة .

وفد بررت جريدة (البلاغ) هذا الموقف البريطاني بتأكيدها
على أنه ليس تدخلًا في الشؤون المصرية الداخلية ، بل هو موقف
سليم من وجهة النظر السياسية ووجهة النظر القانونية معا . اذ
ان الحكومة البريطانية معرض على الشعب المصري مقترحات
معاهدة تحالف وصداقة فمن الحق لها والضرورة أن تكون على
بيئة من أن الذين سيتعاقدون معها في هذه المعاهدة هم وكلاء
عن الشعب توكيلا صحيحا لا كراه فيه ولا غش ولا تزوير ولهذا
يكون من حقها أيضا أن تطالب بأن يكون الانتخاب حرا ومن درجة
واحدة لأن هذا النوع من الانتخاب هو الذي يعطيها وكلاء حقيقيين
لا وكلاء مزيفين .

ويوجه محمد التابعي في جريدة (مصر الحرة) خطابا مفتوحا
إلى محمد محمود متسائلا : « هل حريات المصريين سترد إليهم لأنهم
يستحقون الدستور ولأنهم أهل للحياة النيابية ؟ أم تلك الحريات
سترد إليهم بحكم الضرورة ولأن هناك مشروع اتفاق يجب عرضه
عليهم ؟ فلو لا المعاهدة ومشروعها لنالت مصر غير أهل للدستور
ولا للحياة النيابية ؟ » وأكد التابعي على أن كرامة مصر تحتم ردا
واحدا : الحياة النيابية السليمة قبل كل شيء وبلا قيد أو شرط .

واكتت صحيفة (البلاغ) أن أية انتخابات تجري على يد
هذه الوزارة ، ان تكون حرة بآية حال من الأحوال . وإذا ع
الأحرار الدستوريون أن الوفد يبيت للمقترحات لذا أسرع للنحاس
إلى مقابلة السير برسي لورين المندوب السامي ليكذب هذا
الادعاء ويؤكد أن الوفد يرى في المقترحات خطوة جدية في سبيل

الصداقة بين الشعبين لكنه من ناحية أخرى يطالب بعودة الحرية والحياة النيابية فينبظر في المقترحات نهائيا .

وقد أخذ الوفد ورئيسه هذا الموقف خوفا من أن نتراجع السياسة البريطانية عن تأييدها لعودة دستور الأمة وجلسها النيابي . وبذلك تحددت علاقة مصر ببريطانيا في هذه الفترة في نوع من التناهم والود من أجل الدستور والحياة النيابية ..

عودة الحياة النيابية :

بستقيل محمد محمود في ٢ أكتوبر عام ١٩٢٩ ويتولى على يكن رئاسة الوزارة لاجراء الانتخابات التي نقرر لها موعدا يوم ٢١ ديسمبر . ويقرر الاحرار الدستوريون الامتناع عن الاشتراك في الانتخابات فيكتب عباس العقاد في صحفة (مصر) يعلق على هذا القرار قائلا : « ليس في هذه الامة عنصر يسمى عنصر الاحرار الدستوريين فيمثله عدد كثير او قليل في مجلس النواب ، وانما هم طائفة من طلاب المنافع ولا علاقة بينها وبين الامة ولا يمكن أن يتم تمثيلها للامة بالانتخاب على أى وجه من وجوه التمثيل » . وأكد أن الوفد لا يضار من دخولهم مجلس النواب او غيابهم عنه . وتسخر جريدة (مصر) من الاحرار الدستوريين وهي تبرز مقاطعتهم الانتخاب فتقول : « هم معززون لانهم فاشلون في الانتخابات المقبلة نخير لهم أن يفشلوا باختبارهم في ظاهر الأمر من أن يفشلوا مكرهين وخير لهم أن يفشلوا ويدسوا من أن يفشلوا ولا نتاح لهم الدسياسة التي لعلها تغلح فيكون فيها ربح لهم او لا تغلح فلا تكون فيها خسارة عليهم وسيرشعون أنفسهم بمعزل عن الحزب فلا يفوتهم أملهم الضعيف في النجاح ثم يتصلون من خزي الفشل اذا جاعوا به متفرقين » .

وقد تابعت الصحف الوفدية المعركة الانتخابية فى الدوائر
المختلفة مع الدعاية لمرشحي الوفد كالآتي .

ونشرت جريدة (البلاغ) عشر وصايا للناخب « بيدر به
ان يتبعها لخير الوطن وحفظ الدستور » وهى :

١ — اسحب تذكرة الانتخاب حالا .

٢ — اعط صوتك للمجاهدين الحقيقيين مرشحي الوفد اى
مرشحي الشعب لان الوفد والشعب تعبيران عن الشعب
واحدا . .

٣ — لا يكفى ان تعطى صوتك لمرشح الوفد اى مرشحك بل
يجب ان تقتنع كل اصحابك ان يفعلوا مثلك .

٤ — كن جنديا امينا طائعا لاطن ولا تشتت بمرشح خارج على
الشعب يدعى انه مرشح نفسه على منادىء الوفد : بن
أجل هذه المبادئ (النظام) والنظام يقتضى بعدم مزاحمة
مرشحي الوفد الذين اختارهم بعد بحث دقيق وتجربة
طويلة .

٥ — اذكر ان الخارجين على الوفد وعلى الامة وضعوا يديك
فى الاغلال دهرًا طويلًا ليحرقوا المبادئ لانفسهم وانهم
حننوا فى يمين الامة للدستور وباعوا بنفسهم بن الله .

٦ — كون لجانا للاحتلة الانتخابات وارشد الناخبين الى القيام
بواجبهم المقدس وخصص جزاء كبيرا من وقتك لهذا
الفرض .

٧ — اقرأ الجرائد المخصصة للامة التى جاهدت فى الدفاع عن
حرية الشعب واترك الجرائد المذبذبة وجرائد ابناء
الحرية والدستور وهل يغذى العقول القاعى لكى تلدغه .

٨ — اكشف كل مكيدة يكبدها أعداء الحرية والدستور، وخصوصا مساعيهم لاحداث الشغب ليثبتوا أن الشعب لبس أهلا للحرية والدستور فنعود اليهم منافعهم من الاستبداد والسيطرة الفاشمة .

٩ — لازم السكينة والهدوء والرزانة مهما تحرش بك الكاثدون للأمة وأعمل بحكمة ورزانة .

١٠ — وتابع هذه الوصايا وآخرها اتق الله فى نفسك وفى اهلك وفى بلدك وفى وطنك واتبع أوامر الدين وأبعد عن المعاصى وافعل الخير » .

وقد أسفرت انتخابات ديسمبر ١٩٢٩ عن الأغلبية المعهودة للوند فى كل انتخابات حرة . وفى ٢١ ديسمبر قدم عطلى بكن استقالته وتولى مصطفى النحاس رئاسة الوزارة الجديدة فى أول يناير عام ١٩٣٠ باعتباره زعيما للأغلبية .

وافتح البرلمان فى ١١ يناير عام ١٩٣٠ حيث ألقى النحاس خطاب العرش .

وتشير جريدة (البلاغ) الى فرحة الأمة بافتتاح البرلمان وتاليف الوزارة وتبين أن هذا الفرح تجلى أبهر ما يكون فى مجلسى البرلمان اللذين تتجمع فيهما سلطة الأمة وتتمثل ارادتها فتكون أولى الجلسات بمثابة تحية خاصة للدستور ونرحب صادق بعودة الحياة النيابية .

ووجهت جريدة (اليوم) انظار مجلس النواب الى أهم الإجراءات غير الدستورية التى اتخذت فى غيئه فحذرتها فى المرسوم بقانون الجنسية الذى يعين شروط المصرية والمرسوم بقانون الاحوال الشخصية والمرسوم بقانون المعاشات ورسوم

الوزارة السابقة بتعديل قانون الاجتماعات والمظاهرات ومرسومها بقانون ما أسمته (الجرائم ضد السلم) وقانون حفظ النظام فى معاهد التعليم .

قسانون محاكمة الوزراء :

شنت (البلاغ) حملة تطالب فيها بسن تشريع يحمى الدستور والحياة النيابية من العبت « فلو أن هناك تشريعا يحمى الدستور والحياة النيابية ، لما جرا وزير على حل البرلمان وتعطيل الدستور بدعوى الرغبة فى الاصلاح ولفكرت الحكومات تفكيرا جديا فيما يترتب على أعمالها وتصرفاتها من العواقب » .
وتعد وزارة النحاس مشروع قانون بمحاكمة الوزراء الذين « يعتقدون على الدستور كأن يعطلوا حكمه أو يطوا البرلمان أو يمنعوا الانتخابات » .

واكنت (البلاغ) أن هذا القانون يتفق مع الدستور فى المادة (٩٦) ولا يستطيع أحد أن ينكر على الأمة هذا الحق بعد تجربتي سنة ١٩٢٥ وسنة ١٩٢٨ وطالبت البرلمان بأن ينظر فى المشروع فى هذه الدورة .

وتدافع (البلاغ) عن القانون ضد هجوم الأحرار الدستوريين وجريدة (السياسة) عليه « اذ أنهم يدعون أنه قانون شاذ ولا ذيل له » مؤكدة على أن مثل هذا القانون مطبق فى تشيكوسلوفاكيا واليونان . وأعلنت (البلاغ) أنه من التخليل والكنب أن يدعوا أن الحكومة الوفدية تتعمد التشبث به فى هذه الساعة لتخلق حول أزمة اذ أن المصريين جميعا يعرفون أن هذه الحكومة قد وعدت به فى خطاب العرش ويعرفون أن مصطفى النحاس طالب به حينه انتخب رئيسا لمجلس النواب فى سنة ١٩٢٧ فالمطالبة به قديما

وكان من الضروري أن تشدد هذه المطالبة الآن لأن اعتداء نائيا وقع فى سنة ١٩٢٨ فعلم المصريون أن دستورهم لا يستحق اسمه فلم يحط بكل حماية ممكنة ..

الآزمة الدستورية الثالثة :

أعلن النحاس استقالة وزارته فى البرلمان فى ١٧ بونبه ١٩٣٠ وأرجع سبب الاستقالة الى أن الوزارة لا تتمكن من الوفاء بوعودها التى سجلتها على نفسها فى خطاب العرش . وكان النحاس بقصد العراقيل التى وضعها القصر لمنع مناقشة قانون محاكمة الوزراء فى مجلس النواب . وبقبل القصر استقالة الوزارة وبؤلف اسماعيل صدقى الوزارة الجديدة لتبدأ الآزمة الدستورية الثالثة بعد ستة شهور فقط من عودة الحياة النيابية .

وكتب (روز اليوسف) تنعى حظ الدستور فى مصر اذ انه « لا ينجون ترك حتى يقع فى شرك آخر ولا ينقذ من لدغة عقاب حتى تكون له أختها بالمرصاد ولا يفر بجلده الممزق من عصبة الذئاب حتى تظهر له عصبة أخرى على رأس الطريق ولبس فى هذا من غريب ما دامت مصر أصبحت وطنا قوميا للعقارب والذئاب » . وتعلن الجريدة عن دهشتها فى أن القوانين الصغيرة فى مصر كقانون المرور وغيرها تحترم ولا يحترم الدستور أبو القوانين وحينما يفتح أحد فمه بكلمة أنصاف لهذا الدستور بعد خارجا على النظام والقانون .

وبدأ اسماعيل صدقى عهده كالمعتاد فى كل أزمة دستورية باستصدار مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ابتداء من ٢١ بونبه عام ١٩٣٠ . الا أن ويدا واصف رئيس مجلس النواب أصر على أن مرسوم التأجيل يجب أن يلقى على الشيوخ والنواب فى

المجلسين . وعندما طلب صدقى باشا من وبصا واصف تأكيدا بعدم التعليق بعد تلاوة المرسوم من أى عضو من أعضاء المجلس رخص وبصا واصف بحجة أنه تدخل من السلطة التنفيذية فى إدارة جلسات المجلس . ورد صدقى على ذلك باغلاق ابواب البرلمان بسلاسل من حديد ووضع القوات المسلحة حوله للحيلولة عن دخول الشيوخ والنواب الذين حضروا فى الموعد المحدد . الا أن وبصا واصف كلف بوليس البرلمان بتحطيم السلاسل واندفع الشيوخ والنواب الى داخل المبنى ونلوا مرسوم التأجيل وسط هرج شديد وأصدر مجلس الشيوخ قرارا بالاحتجاج على ما ارتكبه الحكومة فى هذه المخالفة الدستورية .

ونشرت جريدة (البلاغ) تفاصيل هذه الاحداث فى عددها الصادر بتاريخ ٢٤ بونبة معلقة عليها اذ رأت فى طلب صدقى باشا بعدم مناقشة قرار التأجيل فى مجلس النواب حدا من حرية البرلمان وحرية رئيسه فى نظام ادارة الجلسات . كما نشرت الجريدة احتجاج عدلى يكن رئيس مجلس الشيوخ على اغلاق ابواب البرلمان والذي اتهم فيه صدقى بمخالفته لحكم الدستور . وفى العدد نفسه نشرت الجريدة انباء المظاهرات التى قامت فى القاهرة ومنهجر بعد انتهاء جلسة مجلس النواب .

وفى ٢٦ يونيه عام ١٩٣٠ اجتمع المؤتمر الوطنى من اعضاء مجلسى النواب والشيوخ واعضاء مجالس المديريات واعلنوا مناهضتهم للوزارة لانها لم تتقدم الى نواب الامة لتتال نقتهم حتى يحسح لها أن نهيم على شئون البلاد وقرر المؤتمر عدم التعاون مع الوزارة اذا لم تتقدم الى البرلمان فى ٢١ يوليو لتتال ثقته ، وعو اليوم المحدد لانتهاء مدة الشهر التى حددها صدقى لتأجيل انعقاد البرلمان .

ورأت جريدة (البلاغ) فى هذا المؤتمر دليلا على التضامن
الوئيق والتأيد الإجماعى من الأمة للوفد لحرصه على الدستور .
وأشارت الى ان أبة محاولة من خصوم الدستور للتصغير من شأن
هذا المؤتمر هى محاولة فاشلة منشؤها الحقد الذى يملأ النفوس
على نواب الأمة ومثليها والنية السيئة التى تست للدستور والحياة
النيابية .

وفى ١٢ يوليو أصدر صئقى مرسوما بفض الدورة البرلمانية
وأعلن النواب والشيوخ عن عزمهم على الاحتجاج بدار البرلمان
فى ٢١ يوليو ، ولكن الحكومة أخلت البرلمان من التوليس الخاص
به واحتلته عسكريا ، وأعلنت ان أنة محاولة لاقتحام الدار ستقابلها
باطلاق الرصاص .. فما كان من النواب الا ان تقدموا بعريضة
الى الملك يطالبون فيها بعقد البرلمان فى الموعد المحدد وفى دار
البرلمان . ولما لم يجابوا الى مطالبهم اجتمعوا بالفعل فى اليوم
نفسه فى دار النادى السعدي وقرروا عدم الثقة بالوزارة
واستفكرت جريدة (اليوم) تعطيل الدورة البرلمانية واعتبرتها بداية
لويلات أخرى تقع بالدستور فكتب نوفيق دياب « تلك اذن أول
جرعة من دم الدستور ننجرعها وزارة صئقى وستتبعها لا محالة
جرعات » .

وأعلنت جريدة (الوادى) ان الشروط التى كان يجب توافرها
لفض الدورة البرلمانية غير مسنوفية بالعمل . كما كان يجب ان
يقرا مرسوم فض الدورة على البرلمان .

وتشير الجريدة الى السبب فى ان النواب اضطروا الى
تقديم العريضة الى الملك قائلة انهم خشوا مما ينتظر وقوعه من
الحوادث الجسام اذا صمموا على اقتحام البرلمان وارادوا بذلك ان
يفوتوا على خصوم الدستور أغراضهم فقرروا ان يلجأوا الى حقهم

الدستورى الصريح فى رفع عريضة الى الملك وان هذا التصريح
الدستورى لم يقصد منه غير المحافظة على الارواح البريئة التي
قد تذهب ضحية لتشبيث الحكومة وعنادها .

واشارت جريدة (مصر) الى انه « مخدوع من يتصور ان
هذه الامة راضية بالحكم المطلق بعد ان تفوقت لذة الحكم
الدستورى وانها ستقف مكتوفة الايدي عن صيانة الدستور اذ
رات اعتداء جديدا يقع عليه » .

ويعلن اسماعيل صدقى فى شهر سبتمبر عام ١٩٣٠ ان
الحكومة تنوى تعديل قانون الانتخاب وتبدأ جريدة (المؤيد الجديد
فى شن حملة قوية ضد هذا التعديل من خلال عدة مقالات متتابعة
تدور كلها حول عدم دستورية تعديل قانون الانتخاب ، وكانت
عناوين بعضها هي (صدقى باشا لا يملك تعديل قانون الانتخاب) ،
(سيصلطمون بالدستور مهما حاولوا) ، (تعديل قانون الانتخاب
عدوان على الوزارة والدستور) ، (لماذا الانتخاب) ، (الوزارة
وقانون الانتخاب لتفرض نم تفرض فماذا نكون النهاية ؟) .
(قانون الانتخاب وتعديله) ، (سيعطل الدستور ولكن كيف)
(تعديل قانون الانتخاب رجوع بالامة الى الوراء واساءة لسمعها) ،
(تعديل او نصريح) (هل قالت الحكومة البريطانية كلمتها في
تعديل قانون الانتخاب) .

وقد اوضحت الجريدة وجهة نظرها فى هذا التعديل فى
قانون الانتخاب فأكدت على ان كل تعديل هو عبث مادام صدق
باشا لا يستطيع عرضه على البرلمان الحالى ولا يتيسر له نيل
موافقته عليه طبقا للمادة (٤١) من الدستور .

واشارت الجريدة الى ان كل تشريع مهما يكن ومهما تكن
نتيجته وآثاره لابد ان يعرض على الامة ممثلة فى شيوخها ونوابها

فكيف بتشريع هام كهانون الانتخاب الذى من نتائجه تنظيم الحكم فى البلاد ، فإذا تم تعديل قانون الانتخاب ونفذ هذا القانون بإجراء الانتخابات بمقتضاه دون أن يحوز موافقة البرلمان يصبح عملا باطلا بطلانا أصليا وكل ما يترتب عليه باطل كذلك .

وأعلن عباس العقاد أن إجراء انتخابات لتفريق مجلس ترضى به الوزارة قد يكون غرضا معقولا لهذه الوزارة ولكنه لن يكون غرضا معقولا للأمة تقره وتساعد عليه .

ونوهت جريدة (المؤيد الجديد) إلى أن مقاعد النواب إنما هي الهدف الوحيد الذى يرمى إليه أنصار الوزارة بتأييدهم تعديل قانون الانتخاب وأنهم من أجل هذه الغاية ومن أجل أغراضهم الشخصية يغفلون عن الأثر السبىء الذى يحدثه هذا التعديل بل يغفلون عن أنهم بفعلتهم هذه إنما يطعنون سمعة مصر كدولة منتقلة لها مكانتها ولها الاحترام اللائق بها لدى أمم العالم طعنة نجلاء ويرمونها بعدم النضج السياسى الذى يخول لها حق الاستمتاع بجميع الحقوق التى تتمتع بها كل أمم العالم المتقدمين .

وعلى الرغم من هذه الحملة الشعواء ضد صدقى إلا أنه لم يكف فقط بتعديل قانون الانتخاب بل أصدر فى ٢٢ أكتوبر مرسوما ملكيا بإبطال دستور ١٩٢٣ وإعلان دستور ١٩٣٠ وحل المجلسين القائمين ..

وقد قامت جريدة (مصر) بحملة قوية ضد الدستور الجديد موضحة التعارض الكبير بينه وبين دستور ١٩٢٣ من خلال عدة مقالات بعنوان رئيسى (بحث فى الدستور الصدقى) .

فقد تناولت الجريدة المادة (٣٥) من دستور ١٩٢٣ وأوضحت الاختلاف بينها وبين ما جاء فى دستور ١٩٣٠ إذ أن منه

المادة تنص على أنه إذا لم ير الملك التصديق على مشروع غانون أقره البرلمان رده اليه في مدى شهر فإذا لم يرد القانون في هذا الميعاد عد ذلك (تصديقا) من الملك عليه وحده . أما في الدستور الصديق فقد اعتبر عدم رد مشروع القانون في موعده (رفضا) للتصديق وليس قبولا له . واعتبرت الجريدة هذا التناقض بين الدستورين في هذه المادة سلبا لحق من حقوق البرلمان وأكدت على أن العقل ينسج لتقبل تأويل فكرة عدم رد القانون الى البرلمان أنها تصديق ولا يتسع لتقبل فكرة ان عدم رد القانون يعتبر قرينة أو دلالة بالرغض فوق ذلك حرم الدستور الصديق البرلمان أن يتدارك ما فاتته في وضع المشروع بحيث يصلح لقبول شسرف التصديق عليه من الملك وبحرم الأمة من المبادرة بالانقاع بقانون جديد وضعه البرلمان لمصلحة البلاد .

وناقشت الجريدة أيضا المادة (٢٨) في دستور ١٩٣٠ التي تنص على أن للملك حق حل مجلس النواب وان تجرى الانتخابات في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ الحل وميعاد الانتخابات يحدد اما في الأمر الصادر بالحل أو بأمر لاحق وفسرت مذكرة الوزارة التفسيرية هذه المادة فقررت أنه لا يشترط أن يشتمل الأمر الصادر بالحل على دعوء المنحويين للانتخابات .

وقد اعترضت الجريدة على هذه المادة والمذكرة التفسيرية الخاصة بها فاعلنت أن الدستور الصديق قد فتح ثغرة واسعة للعبث باجراء الانتخابات ، وذلك باباحة عدم النص في أمر الحل على موعد الانتخابات الجديدة ومن المذكرة الايضاحية يتبين أن هذه الاباحة هي التي ستكون القاعدة لا الاستثناء وأكدت الجريدة أنه مادام الدستور قد أتاح للوزارة التي تحل مجلس النواب أن لا تعين موعدا للانتخابات الجديدة الا حسبما تشاء هي وترك لها مطلق التقدير ، فأى مانع يمنع هذه الوزارة من الثغرة مفتوحة واسعة

والإباحة مطلقة والانتدس لها وحدها أن نجعل الانتخابات سى مرد
بزيد على ثلاثة شهور .

وقارنت جريدة (مصر) بن نص المادة (٤٠) من دستور
١٩٢٣ ومثيلتها فى دستور ١٩٣٠ والخاصة بحق مجلس النواب
فى عقد اجتماع غير عادى اذ قيده دستور ١٩٢٠ وأوضحت
الجريدة أن هذا الحق أصبح معلقا بإرادة السلطة التنفيذية
لا بإرادة الطالبين من أعضاء مجلس النواب وبهذا حرمت البرلمان
حقا أساسيا من حقوقه لأن تخويل عقد البرلمان بصفة غير عادية
هو إجراء مقصود منه أن تبقى السلطة التنفيذية دائما تحت رقابة
البرلمان كلما شاء ذلك حتى لو كان فى فصل الاحازات .

كما قارنت الجريدة بن نص المادة (٤١) من دستور ١٩٢٣
والمادة نفسها فى دستور ١٩٣٠ . اذ نصت المادة فى دستور ١٩٢٣
على انه اذا حدث فيها بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الاسراع
الى اتخاذ تدابير لا تحتل التأخير ، فللملك الحق فى أن يصدر فى
شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط أن لا تكون مخالفة
للدستور ويجب دعوة البرلمان الى اجتماع غير عادى وعرض هذه
المراسيم عليه فى أول اجتماع له فاذا لم يقرها أحد المجلسين زال
ما كان لها من قوة القانون ، فى حين أن الدستور الصدى نص
على : « اذا حدث فبما بين أدوار الانعقاد أو فى فترة حل مجلس
النواب ما يوجب اتخاذ تدابير عاجلة للملك الحق فى أن يصدر فى
شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور
ويجب أن تعرض هذه المراسيم على البرلمان فى ميعاد لا يتجاوز
الشهر من اجتماعه التالى . . فاذا ام تعرض على البرلمان فى ذلك
الميعاد أو لم يقرها أحد المجلسين انتهى ما كان لها من قبل من قوة
القانون » .

وقد حددت الجريدة خمس نقاط يبرز فيها التناقض بين النصين في كل من الدستورين :

أولاً : إلغاء دعوة البرلمان لانعقاد غير عادي لعرض المرسوم الذي صدر أثناء عطلة وفي هذا الإلغاء إزالة رقابة برلمانية مهمة وزوال حق برلماني أساسي من بينه وظيفة البرلمان وأصل وجوده وحكمة نيابته عن الأمة .

ثانياً : تسببه حالة حل مجلس النواب لإجراء انتخابات جديدة بحالة عطلة البرلمان الصيفية أو العادية ، وهو مشابه مع الفارق ، غنى حالة الحل لا يوجد مجلس يستطيع مراقبة السلطة التنفيذية ، أما في حالة العطلة غان البرلمان يكون موجوداً ، ويدعى من أجازته للانعقاد .

ثالثاً : اشترط عرض المراسيم التي صدرت في عطلة البرلمان ، عليه عند انعقاده العادي — وهو ٧ شهور — في مدة شهر ولم يشترط أن يكون ذلك في أول انعقاده وبذلك يفتح الباب للمساومات على إقرار هذا المرسوم في بحر الشهر المحدد .

رابعاً : تعترف مذكرة الوزارة أن اشتراط دعوة البرلمان إلى انعقاد غير عادي قد يجرحها إلى حد أنها تفضل أن لا تصدر المرسوم . والأمر في هذا إما أن في البلد برلماناً على نوع ما وأو كان برلماناً صدقياً وإما أن لا يكون فيها أي برلمان فإذا كان فيها برلمان فلماذا تقول الوزارة أنه يجرحها وتتفاداه ومعنى ذلك أنها تريد أن نحكم البلاد استبدادياً .

خامساً : تجيز الوزارة في دستورها عدم عرض المرسوم على البرلمان وتقبل أن يزول وجوده بعد العرض في بحر شهر ومعنى ذلك أن الوزارة قد تصدر قانوناً ظالماً أو خطراً تطبئه

وننتزع به الأغراض التى نريدنا ، ثم لا تعرضه حتى لا نزال عنه حيث يكون قد قضت وطرها من وجوده .

وتعرضت جريدة (مصر) الى المادة (٦٥) من الدستور الصدى الخاصة باستقالة الوزارة اذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بها الا أنه اشترط فى المادة (٦٦) أن يوقع على طلب عدم الثقة ٣٠ نائبا على الأقل وأن تبين فيه الشئون التى ستجرى فيها المناقشة .. وأن لا يجوز أن يطرح هذا الطلب للمناقشة الا بعد ثمانية ايام . واعلنت الجريدة ان هذه الشروط منافية للروح الدستورية بحيث تجعل البرلمان خاضعا للحكومة مراقبا منها وان اشتراط توقيع ٣٠ نائب على طلب الاقتراع فيه احراج كبير لهؤلاء الموقعين فمد بجعلهم يعلنون عن طلب الاقتراع لأسباب شتى نفسية أو حزبية وان هذا الشرط لطلب الاقتراع بنائى مبدأ أن النائب ينوب عن الأمة كلها اذ هو لا يعترف له بهذه الصفة اذ لا يقبل منه الانفراد بطلب الاقتراع على الثقة .

وبالطريقة نفسها ناقشت الجريدة المادة (٧٤) والتى نصت على انقاص عدد أعضاء البرلمان والمواد (٩٦) و (٩٩) و (١٠٠) و (١٥٣) و (١٦٩) وأوضحت تناقضها مع الأسس الدستورية السليمة .

وقد قرر كل من الوفد والأحرار الدستوريين مقاطعة الانتخابات التى أجريت على أساس دستور ١٩٣٠ .

وقد أعلنت (البلاغ) أنه ليس فى أعضاء الوفد جميعا الا من يتمسك بدستور سنة ١٩٢٣ ويرفض كل حل لا يؤدى الى عودة هذا الدستور .

وقد وصفت جريدة (الصرخة) إلغاء دستور ١٩٢٣ واصذار دستور ١٩٣٠ بأنه اعتداء جسيم على دستور الأمة وأيدت

الاحرار الدستوريين اذ وقفوا فى صف واحد مع الوفديين
يدافعون عن غرض مشترك ضد خصم مشترك » .

وينعى توفيق دياب للأمة دستورها قائلا : « فى يوم مشنوم
نعقت فيه اليوم والغربان على اطلال الكعبة — كعبة الامة المصرية
فى شنون دنباها — دار البرلمان ، فى ذلك اليوم المشنوم امسك
أحد المصريين ذلك الدستور تلك الثمرة ، وذلك التاج امسكه
شماله وبيمينه امسك معولا قاسميا جبارا فهوى به على تاج
الجهاد خمسين عاما فاذا هو هشيم واذا هو حطام » .

وبردد عبد القادر حمزة الكلمات نفسها فى جريدة (البلاغ)
فيصف الدستور بأنه الثمرة الوحيدة التى خرجت بها من جهادها
الوطنى ، وان صلقى رد الامة الى الخلف خمسين عاما ، واكد
حمزة ان الامة التى ثارت من أجل سلطتها فى سنة ١٨٨٢ لن
تسكت على ضياع سلطتها فى سنة ١٩٢١ .

ونشرت جريدة (الجهاد) قرارات هيئة الوفد بمناسبة مرور
عام على الغاء دستور الامة والتى تحدثت فى :

اولا : تمسك الهيئة الوفدية بدستور الامة واستقلال البلاد
وتأييدها الميثاق الوطنى المعقود بين الوفد والاحرار
الدستوريين .

ثانيا : استنكار اعتداءات الوزارة المتواصلة على حريات الافراد
والجماعات .

ثالثا : اعلان السخط الشديد على تقصير الوزارة وفشلها فى علاج
الازمة المالية .

رابعا : ترى الهيئة انه طالما ان الامة محرومة من دستورها وان
الوزارة التى تهيمن على شنون البلاد لا تمثلها فانه لا يرجى

تحقيق أمانى البلاد سياسيا واصلاح الفساد الذى شمل
أحوالها اقتصاديا واجتماعيا وترى الهيئة انه ما من علاج
لهذه الحالة الا بعودة دستور البلاد اليها وقبام حكومة حرة
لنقطة البلاد ومثلة لها تمثيلا صحيحا .

واستمر صدقى فى اصدار قوانينه الاستثنائية التى تهدف
الى تكهيم الأفواه والقضاء على الحريات مثل قوانين الصحافة
وقانون الاجتماعات .

وقد اوضحت ('البلاغ ') السبب فى اصدار هذه القوانين بأن
صدقى قد تسر ان جميع الجهود التى بذلها لمحاربة المعارضين لم
تجده فتيلا وان المعارضة باقية على شدتها كما كانت بل هى آخذة
فى الازدياد كما ان الانجليز شعروا ان التجربة التى جربوها حتى
الآن محكوم عليها بالفشل فعزموا على دفعها الى أقصى مداها
مرة واحدة فاذا نجحت فهذا كل ما يريدونه وان فشلت فهذا هو
الجهد الأقصى الذى يبذلونه وبه تكون خاتمة التجربة .

واهتمت (كوكب الشرق) بإجراء مقارنة بين البرلمان الصدقى
والبرلمان الوفدى من حيث حرية المناقشة واعطاء النائب وقته فى
التعبير عن وجهة نظره كاملة وهاجمت الجريدة البرلمان الصدقى
لرفضها موقف الاستجداء الذى تقفه السلطة التشريعية من السلطة
التنفيذية .

وتهاجم (كوكب الشرق) أعضاء المجلسين وتتهكم على ما
يجرى فى اجتماعاتهم بينهم وبين بعضهم البعض وبينهم وبين
الوزارة ، فعلى سبيل المثال نشرت تفاصيل الجلسة التى عقدت
لمجلس الشيوخ للنظر فى تقرير اللجنة المالية الخاص ببحيرة
تسانا فذكرت مقاطعة الأعضاء بعضهم لبعض لأنهم لا يطبقون

صبروا على الاستماع الى المنكرات الفنية واذا انسحبوا من الجلسة واحدا بعد الآخر حتى لم يبق الا الوزراء وأعضاء المكتب وأقلية ضئيلة مما اضطر العضو المتحدث الى النزول عن المنبر .

وفي ٢١ سبتمبر عام ١٩٢٢ يقدم صدقي استقالة حكومته ويؤلف عبد الفتاح بحبي الوزارة الجديدة التي سارت على سياسة صدقي نفسها من تقييد للحريات والبطش بالمعارضين واصدار القوانين واتخاذ الاجراءات غير الدستورية وواصلت الصسحم هجومها على الوزارة مطالبة اياها بالاستقالة .

الغاء دستور ١٩٣٠ وعودة دستور ١٩٢٢ :

تسقط وزاره عبد الفتاح يحيى ويؤلف توفيق نسيم الوزارة الجديدة على قاعدة الغاء النظام الذى نتج عن دستور ١٩٣٠ . ولذا قرر توفيق نسيم واعضاء وزاره عدم قسم اليمين بطاعة الدستور واكتفوا بالقسم بأن يرعوا « عهد الولاء لجلالة الملك فؤاد الاول وللوطن » .

وفى ٣٠ نوفمبر عام ١٩٢٤ استصدرت وزارة نسيم مرسوما بالغاء دستور ١٩٣٠ وابطال العمل بالقوانين الاستثنائية وعبرت جريدة (الجهاد) عن انتهاج الامة وسرورها العظيم اذ « النى ما أطلق عليه اسم (النظام) وهو الظلام والفوضى والفساد والنفى ما أطلق عليه اسم (دستور) ١٩٣٠ وهو عدوان على الحرية والمساواة ، وحل برلمانا لم يقم الا على تدجيل وتديليس واهدار لسلطة الامة وكذب على الناخبين واجرام ضد كل من يرفع صوته ضد انتخاب مطبوخ ، فلا عجب اذا تجلى فى ابتهاج الامة امس بعلو كلمة الحق كل مظاهر العزة والكرامة والنقة بقاقتها الاخيار ووزرائها الذين سجل لهم شرف العمل الخالد على الدهر .

وأنشأت الجريدة بإلغاء الوزارة للقوانين الرجعية الخاصة بالمحاماه وطالبت الوزارة بأن تبادر بإلغاء القوانين الرجعية كلها جملة نم تعيد النظر على مهل فيها يراد استبداله .

وبدا نوفق نسيم منذ أبريل عام ١٩٢٥ مساعيه من أجل إعادة دستور ١٩٢٣ وهو المطلب الاساسى للحركة الوطنية فى ذلك الوقت ، ولذلك يرسل كتابا الى الملك فى ١٨ ابريل فوض اليه فيه أمر إعادة دستور ١٩٢٣ ونود بأنه اذا كانت هناك ضرورة لاجراء شىء من التعديل فيه فان ذلك يتم بالطريقة المنصوص عليها فى الدستور ذاته ، وعقب على هذا الطلب بأنه فى حالة عدم الموافقة على عودة دستور ١٩٢٣ تؤسس جمعية وطنية لوضع دستور جديد على النحو الذى تريده البلاد وترضاه .

وفى ١٩ ابريل نشرت (الجهاد) خبرا مى صدر صفحتها الاولى تحت عنوان (نشاط جديد فى الجو السياسى) عرضت فيه للمقابلة التى جرت بين رئيس الوزارة والملك فؤاد وقد أشارت الى موضوع المقابلة قائلة « وقد ترمى الينا فى المساء أن حثبت دولة رئيس الوزارة مع جلالة الملك تناول المسألة الدستورية وما ترجوه الأمة والحكومة من تمتع البلاد فى المستقبل القريب بالحياة الدستورية » .

كما بينت (الجهاد) لقرائها انها تمتنع عن نشر التفاصيل الخاصة بهذا الموضوع لأنها « من الدقة بحيث لا نستطيع لأنفسنا أن نعلنها تفصيلا على الملأ وهى مازالت فى مرحلة العرض على الجهة المختصة العليا تشملها بنظرها وتدرس الظروف المحيطة بها والمقتضيات التى يستدعى اتخاذ موقف حاسم فيها . وبعد هذا الامتناع عن نشر أخبار هامة تقصيرا من الصحيفة تجاه رأى العام

.. كما بعد نقصرا من الصحافة نى ونلغتفا التى تقوم فى الأساس
على تقديم المعلومات والإنباء الى القارىء .

وعلقت جريدة (روزاليوسف) اليومية على هذه المقابلة بأن
الحياة النيابية والحكم الديمقراطى الدستورى هما أساس استقرار
الأمور فى نصابها كما أشارت الى انه مدام للانجليز كلمة فى نظام
الحكم المصرى فمصلحتهم تقضى بأن يعود الى مصر نظامها
الديمقراطى الذى تسهل فى ظله تسوية الأمور المعلقة بين مصر
وانجلترا ويعلن الملك فى خطاب الى رئيس الوزارة عن موافقته
على عودة دستور ١٩٢٣ وان كان هناك تعديل له فيتولاه ممثلو
الامة بما تدعو اليه الأحوال .

وأعلن عباس العقاد فى جريدة (روزاليوسف) اليومية أن
الامة لا تقر المساس بأحكام دستور ١٩٢٣ الا فى الحدود المقررة
ومادام التعديل المقترح فى مصلحة الامة فلا بد أن تجريه وزارة
يؤيدها برلمان منتخب ودستور قائم حتى لا يكون التعديل خارجا عن
حدود الحكومة النيابية مفروضا على الامة وعلى من تنتخب من
الوزراء والنواب فالجباة النيابية هى الضمان لصيانة الدستور ،
ولا معنى لتعديل يسبق اجتماع البرلمان مادام البرلمان سيرضى بذلك
التعديل عند اجتماعه ولا يرى فيه ضررا على مصلحة البلاد .

وتوقعت الصحف الوفدية أن يكون موعد عودة دستور ١٩٢٣
هو منتصف مايو نتيجة اشاعات سرت بهذا التاريخ خاصة وان
الوزارة لم تكذب هذا الموعد بعد نشره وبعد أن وافق الملك بالفعل
على عودة الدستور . الا ان الحسبف البريطانىة نفت ما تدعيه
الصحف المصرية من اقتراب الموعد الذى يصدر فيه الدستور بل
وأعلنت هذه الصحف البريطانىة ان الدستور لن يعود قريبا ما

يحدو بجريدة (الجهاد) أن ثعتب على الوزارة صمتها حول مسألة الدستور وموعده عودته اذ تقول : « ما هذا الخطر الجسيم الذى تتوخاه الوزارة حين تمسك عن الكلام فى أمر الدستور سلبا او ايجابا ؟ ولماذا تقضى الوزارة هذه الشهور وهى ليست بالقليلة دون أن يتفضل صاحب الدولة رئيس الوزراء بكلمة واحدة فيها جلاء لهذا الغموض » . وطلبت (الجهاد) الوزارة أن تقول كلمتها حتى تقضى على الإشاعات التى ترززع طمانينة البلاد . وناشد على سالم حضو الوفد ومدير تحرير (الجهاد) الوزارة أن تصدر بيانا يطمئن الناس على دستورهما الذى هو السبيل لتحقيق امانيهما .

وتنشر (الجهاد) تعليق الوزارة على الضجة التى اثيرت حول موعده عودة الدستور اذ اكدت (الوزارة) أنها لم تصرح تصريحاً او تلميحا بأن الدستور سيعود فى شهر مايو او فى منتصفه وانها هى روايات لا تدرى الوزارة كيف انتهت الى الصحف وتعقب على ذلك انها ليست مسئولة عن ذلك الخطأ الذى سرى فى الجو عن موعده صدور المرسوم باعادة الدستور ، وطلبت بشيء من الاناة والصبر الذى لابد منه قبل عودة الدستور .

وترد جريدة (الجهاد) على هذا التعليق بأن للراى العلم والصحافة المصرية اعتبارات جديرة بالنظر والاحترام ، ومن تلك الاعتبارات أن سكوت الوزارة التسيمية على البشائر التى زنها الصحفيون الى جمهور الأمة بعودة الدستور فى شهر مايو كان من شأنه وقد تكرر كثيرا أن يلقي فى روع الصحف والراى العلم صحة الأنباء ، ومادامت الوزارة تقول أن تلك الأنباء لم تصدر عنها وليست حجة قائمة ضدها إذن كان ينبغى للوزارة أن تتلافى الأمر لأول وهلة وأن تصحح الموقف فلا يسرى الى النفوس ما سرى إليها من السرور والغبطة فى حين أن الوزارة تعلم أن خيبة الرجاء فى مثل هذا الأمر الأليم ليس فى مصلحة أحد .

ونشرت جريدة (كوكب الشرق) آراء لبعض الصحف البريطانية تبدي عدم ارتياح السياسة البريطانية لعودة دستور ١٩٢٣ وكان لهذه التصريحات الصحفية المنقولة عن الصحف الانجليزية صدى كبير في الأوساط المصرية إذ كان من المعتقد الى ذلك الوقت أن الانجليز لا يعارضون في عودة دستور ١٩٢٣ خاصة بعد أن اطلع توفيق نسيم السير مايلز لامبسون المندوب السامي على نص الرسالة التي بعث بها الى الملك ولم يبد المندوب اعتراضا عليها في ذلك الوقت .

وقد علت (كوكب الشرق) ذلك بأن الانجليز لم يتوقعوا أن تجاب مطالب الوزارة وخاصة ما يتعلق منها بعودة الدستور بالسرعة التي أجيبت بها إذ ظنوا أن الملك لن يوافق على عودة دستور ١٩٢٣ . وأعلنت (الجهاد) أن سياسة التقاهم والود التي أرسى دعائمها السير مايلز لامبسون بين الحكومة البريطانية والامة المصرية سوف تنقض اذا أصرت السياسة البريطانية على الوقوف سدا دون حق مصر الطبيعي في حكم نفسها حكما نيابيا على أساس دستور ١٩٢٣ . وأكدت الجريدة أنه اذا أصرت السياسة البريطانية على عنادها الحاضر في أمر الدستور عاد الجو الى فسادة القديم وعادت النفوس الى تلك العداوة التي خلقتها وغنتها المظالم البريطانية التي عاناها المصريون في مختلف العهود الفاشية .

وقد اعترضت الصحف الوفدية في ذلك الوقت على السياسة البريطانية ازاء الدستور خاصة بعد أن تأكد رفض بريطانيا عودة دستور ١٩٢٣ على أثر المذكرة التي أرسلت من الحكومة البريطانية الى توفيق نسيم تعلنه أنها ترى وضع دستور جديد بواسطة لجنة حكومية .

وقد نشرت جريدة (الجهاد) عددا من المقالات لعلی سالم تناول فيها علاقة السياسة البريطانية بالدستور المصرى وكانت عناوين بعضها كالآتى (الديمقراطية البريطانية والديمقراطية تفرض على مصر) (المطامع الاقتصادية سر تخوف الانجليز من عودة الدستور) ، (الدستور ودعوة الانجليز فيه) ، (الكلمة الآن لبريطانيا هل تسير الأمور لمصلحة الامتين أم تتحكم فيها الاهواء) ، (ابكى الانجليز ما فرضوا على مصر من تجارب فاشلة أم فى عزمهم تجربة جديدة) . وقد نشرت هذه المقالات خلال شهر مايو عام ١٩٢٥ الذى وصلت فيه مذكرة الحكومة البريطانية .

واستنكرت جريدة (الجهاد) تدخل بريطانيا فى الشئون المصرية الداخلية اذ رأت ان تدخل بريطانيا فى مسألة الدستور يعد حيازة جديدة على مصر « فلو سلمنا للانجليز فى اختيار الدستور الذى يناسبهم ليطبق بعد هذا فى مصر لو سلمنا ان تكون انظمتنا هى ما يرتضونه هم لنا لكتبنا بأيدينا صك عبوديتنا ولقوضت دعائم الاستقلال » واكتت الجريدة ان المصريين ليسوا من البساطة لينزلوا عن حقوقهم ويهدموا بأيديهم قوميتهم ويتجردوا من كرامتهم ..

وحدثت (الجهاد) الاسباب التى تجعل الانجليز يرفضون دستور ١٩٢٣ بقولها « تحاربون الدستور فى مصر لأنكم تخشون ان تقوم فى البلاد حكومة وطنية نزيهة تعمل لمنفعة المصريين وخيرهم .

« تحاربون لأنكم تخشون ان يعيش المصريون احرارا اذ لو تمتعوا بالحرية وتوطدت انظمتها فى بلادهم لامتلت الغنية بين انبيابكم ولضاعت الفرصة عليكم » .

« ثحاريون الدستور لأنكم تخشون أن تنشر صحائف أعمالكم وتظهر تصرفاتكم وتناقش مشاريعكم فتفتضح نواياكم ويرد الحق الى نصابه .. تحاريون الدستور لأنكم تخشون أن تنتظم الأمور وتستقر الأحوال وتترتب الأعمال وتتقدم البلاد » .

وتجرى محادثات بين رئيس الوزارة ودار المنسوب السامي في شأن عودة دستور ١٩٢٣ وتنتظر الأمة رد الوزارة الانجليزية على نتيجة هذه المباحثات الا أن الرد يأتي على شكل تصريح لصمويل هور وزير الخارجية البريطانية أشار فيه الى رفض بريطانيا عودة دستور ١٩٢٣ .

وتشتعل البلاد بالثورة ضد هذا التصريح فتقوم المظاهرات في كل مكان ويعم الاضراب . ويحمل الطلبة والشباب مشعل الحركة الوطنية في ذلك الوقت . وطالبت الصحف الوغدية الوزارة بالاستقالة خاصة بعد أن تخلى الوفد عنها . فأعلنت (كوكب الشرق) أن حجة الوزارة ودعوتها للانتظار قد سقطت كما سقطت حجة الذين ينتظرون أن يقبل الانجليز تحقيق المطالب المصرية ، وأكدت أنه لم يبق مجال لتأييد الوزارة الحاضرة أو سندها بعد أن عجزت مع الانجليز أو بعد ما تبين خطأ الاتجاه الذي تسير فيه .

وأكد أحمد ماهر في جريدة (كوكب الشرق) أن استقالة الوزارة هو أداء لواجبها نحو الوطن وتدلil على شعورها نحو البلاد بعد ما تبين فشلها في عودة دستور الأمة وأشار الى موقف الوفد في مطالبته اياها بالاستقالة اذ أن الوفد لا يقتنع بأقوال تمحو أقوالا ولا تصريح يزيل اثر تصريح، وإنما يجب أن يكون هناك عمل بل ينبغي أن تكف إنجلترا عن الاعتداء على استقلالنا أو التدخل في سن الدستور وهو من أخص شئوننا فالوفد لا يصانع أحدا في

مصصلحة بلاده والأمة تعرف هذا عنه وقد اختبرته منذ فجر النهضة .

ونشرت (كوكب الشرق) احتجاجات الفئات المختلفة (على تدخل إنجلترا واعتدائها على سيادة الأمة بتعطيلها دستورها الذى ارتضته واقسم جلالة الملك على احترامه) .

وطالبت جريدة (الجهاد) الوزارة ايضا بان تعجل بالاستقالة أو باصدار الدستور» فان تلك الوزارة النسيبة الى اليوم فى اصدار الدستور انما هو امعان فى التردد والضعف « وأشارت الى ضرورة اصدار الدستور فوراً دون حاجة الى مقابلة السير مابلز لامبسون أو العودة الى استشارته ومفاوضته .

وأفسحت جرائد الوفد صفحاتها الاولى لنشر اخبار المظاهرات وعدد القتلى والجرحى ، كما ابرزت باهتمام اشتراك مصطفى النحاس وام المصريين وعدد من اعضاء الوفد البارزين فى تشييع جنازات بعض الطلبة القتلى فى المظاهرات .

ونتيجة عنف الثورة التى قامت فى البلاد اضطر الانجليز الى التراجع ووافقوا على عودة الدستور ومن ثم استصدر توفيق نسيم مرسوما ملكيا بعودة دستور ١٩٢٢ وذلك فى ١٢ ديسمبر عام ١٩٢٥ وهو اليوم نفسه الذى وصل الى الملك كتاب من الجبهة المتحدة يطالب بعودة الدستور .

وقد نشرت (الجهاد) هذا الامر الملكى فى صدر صفحتها الاولى فى ١٤ ديسمبر عام ١٩٢٥ . وهنأت الجريدة الأمة المصرية بعودة دستورها قائلة : « فى هذا اليوم — يوم عيد دستور الأمة — نرفع من سويداء القلوب تحيات مصر مباركات مزاجها الدمع الهتون والذكر الحنون الى ارواح الطلاب الابرار والشباب الاخيار الذين ماتوا ليحيى الوطن ، ليحيى الدستور والاستقلال . كما

تبارك هبة الطوائف المختلفة فى دفاعها عن الدستور مثل المحامين والقضاة والطلاب وأعضاء التدريس فى الجامعة المصرية .

وتعلن (كوكب الشرق) ان عودة الدستور بعد الجهاد المتواصل واجتياز عديد من المحن ما هو الا انتصار للأمة وفوز باهر للشعب تشترك البلاد كلها فى فضله .. وتوضح الجريدة موقف الطلبة وجهادهم العظيم فى سبيل الدستور فتقول : « يتوج بأكاليل الغار موقف الشباب وايماره وتضحياته ولقاؤه الموت بسام المحيا ، متهللا باذلا لدمه الغالى الطاهر ، فى غير يخل به على الوطن المقدس وحقوقه الطبيعية ودستوره .. المحبوب ، واستقلاله الكامل ، وتغانيه الصادق فى مصر » .

وفى ١٩ ديسمبر صدر المرسوم الملكى بقانون الانتخاب المباشر .

ونوهت جريدة (الجهاد) برغبة الوزارة فى التعجيل بعودة الحياة النيابية ورأت فى الأوامر المشددة التى يصدرها توفيق نسيم كل يوم الى قسم الانتخابات فى وزارة الداخلية بشأن الاسراع فى اتخاذ الاجراءات اللازمة للحركة الانتخابية القادمة دليلا على هذا الاتجاه ، وأشارت الى أن الوزارة تعتبر نفسها وزارة انتقال تجرى عملية الانتخاب ثم تستقيل .

وتستقيل وزارة نسيم وتولى على ماهر تأليف وزارة انتقالية لاجراء الانتخابات . ويصدر مرسوما ملكيا بتحديد موعد ٢ مايو ١٩٣٦ لبدء انتخابات مجلس النواب الا ان صحيفة الأوبزيرير البريطانية اشارت الى أن موعد الانتخابات ربما يؤجل الى حين الانتهاء من المفاوضات المصرية البريطانية ويعترض توفيق دياب على تعليق موعد الانتخابات والحياة النيابية على موعد الفراغ من

المحادثات أو المفاوضات لأن الدستور يجب أن يحترم في ذاته وأن تجري أحكامه في مجراها الطبيعي طالما المفاوضات أو قصرت .

ويبدى عبد الرحمن فهمي في جريدة (روزاليوسف) اليومية تخوفه من نتيجة جو الانتخابات وما فيه من ضجة ومناقشات ومعارك على سير المفاوضات . وطالب باجتناب المعارك الانتخابية والتنافس بين الأحزاب بأن تكون انتخابات وحيدة وطنية حتى يتوفر حد معقول من التفاهم بين أعضاء الجبهة وهم مقبلون على المباحثات واستحسن فكرة تأجيل الانتخابات .

إلا أن توفيق دياب يعترض على هذا الرأي لأن الخطر الناتج من تعطيل أحكام الدستور أكبر ، وأشد من كل خطر آخر يتوقع بالنسبة للمباحثات من تنابذ الأحزاب في الانتخاب .

ويدات كل من (الجهاد) و (كوكب الشرق) في نشر أخبار اجتماعات الوفد لنظر ترشيحات أعضائه في الانتخابات ونشرت (الجهاد) في عددها الصادر في ٢٢ مارس سنة ١٩٣٦ (مرشحو الوفد المصري لعضوية مجلس النواب في انتخابات سنة ١٩٣٦) وكان مانشيت هذا العدد (بيان كابل بترشيحات الوفد المصري لعضوية مجلس النواب) كما قامت الجريدة بالدعاية لبعض المرشحين بالحديث عن وطنيتهم وجهادهم في سبيل مبادئ الوفد .

وقد قام كل من توفيق دياب ، وأحمد حافظ عوض المرشحان الوفديان بالدعاية لنفسهما من خلال صفحات جريدتهما .

فكانت أخبار (المعركة الانتخابية في دائرة باب الشعرية) المرشح فيها أحمد حافظ عوض تكاد تكون بلبا ثابتا في (كوكب الشرق) .

أما جريدة (الجهاد) فتبرز مظاهر الترحيب التي يقابل بها صاحبها في دائرته الانتخابية سواء بالصور أو بالمقالات .

وأجريت الانتخابات في اليوم المحدد لها وأعلنت الصحف الوفدية فوز الوفد بالأغلبية في الدوائر المختلفة ، فجاء مانشيت جريدة (كوكب الشرق) في عددها الصادر ٣ مايو (الفيز الساقق لمرشحي الوفد المصري) . ويصدر قرار في ٤ مايو من مجلس الوزراء بدعوة مجلس الشيوخ والنواب الى الاجتماع في ٨ مايو .

وأعلنت (الجهاد) عن ابتهاجها بعودة الحياة النيابية فكتبت تحت عنوان (عاد الدستور وعادت الحياة النيابية — ليخلد الدستور ولتدوم الحياة النيابية) تقول : « غدا تسترد مصر دستورها . . غدا تستأنف البلاد حياتها النيابية صحيحة غدا يسترجع الشعب حقوقه العامة ، غدا يستكمل افراد المصريين حريتهم الشخصية ، غدا مآتم الاوتوقراطية وعيد الديمقراطية » . وأكدت (الجهاد) أن الدستور عاد ليخلد ، وأن الحياة النيابية رجعت لتدوم ، وعملت هذا بعدة أسباب :

السبب الأول : لأنه قد ثبت بالبرهان التاريخي القاطع أن الوفد جبار يقهر ولا يقهر .

السبب الثاني : « لأنه ثبت بالدليل الحى ان ارادة الأمة أصلب من كل ارادة ، وان مشيئة الشعب المصري ، بعد مشيئة الله ، وهو لا يشاء الا خيرا متجددا لهذا البلد وأهله .

السبب الثالث : « ان الدستور ليس نعمة طارئة بل أصبح ضرورة أولية لازمة ، ولم يعد وليد ثورة جامحة بل أصبح ربيب نهضة طامحة وقد دفعت الأمة ثمنه غاليا من دماء جرحاها وأرواح

صحاياها ومصالح أبنائها التى عطلت ومرافق نهضتها التى عرقلت .

السبب الرابع : « لأن الثقة بالنظام البرلمانى الصحيح قد زادت تغلغلا فى صميم نفوس المواطنين ، بقدر ما زاد سوادهم عرفانا بمعنى الدستور وقبة البرلمان ومبلغ ضرورته لحماية حقوقهم العامة ورعاية حقوقهم الشخصية وتحقيق أسباب الرفاهية لهم والمساواة بينهم .

السبب الخامس : « لأن ثقة الأمة بزعيمها كانت منذ اللحظة الاولى عظيمة لا حد لها فنظامنا البرلمانى لا يعوزه اذن القائد الفطن الذكى الذى يتعهد الحياة الدستورية بالرعاية والتنظيم والتدعيم .

السبب السادس : « لأن احزاب الاقليات فى مصر قد اشرفت فيها نعتقد على فجر عهد جديد للحزبية البرلمانية ، بعد أن أدرك زعمائها أن الخير فى التضامن والعمل للمصلحة المشتركة ، لا فى التشاحن على تحقيق المآرب الذاتية .

وفى ٨ مايو بنعقد المؤتمر البرلمانى من أعضاء مجلسى النواب والشيوخ وتعرضت جريدة (كوكب الشرق) لتفاصيل هذا الحدث تحت عنوان (المؤتمر التاريخى الخطير — اعظم اجتماع برلمانى فى عهد الدستور) وباركت المؤتمر قائلة : « شهدت مصر بالأمس مشهدا جليلا من مظاهر وحدتها واجتماع قواها لمواجهة الظروف الدقيقة التى تجتازها البلاد فكان من فهم الأمة للموقف أن جاءت كلمتها عالية ، وأن توج جهادها بالنصر العميم الشامل فتحت الانتخابات فى جو صاف لا كدر فيه ، ثم اجتمع النواب والشيوخ بالأمس فاذا هم زهرة رجال الأمة من الشباب والكهول وصفوة العقول فيها من رجال الدين والدنيا . »

ويتولى النحاس رئاسة الوزارة باعتباره زعيما للأغلبية فى
٩ مايو وتنعقد أولى جلسات مجلس النواب فى ٢٣ مايو عام ١٩٣٦
وتنشر (الجهاد) فى ٢٤ مايو صور حفل افتتاح البرلمان .

وتوجه جريدة (كوكب الشرق) انظار النواب الى واجباتهم
الاساسية فى رفع المظالم العامة والسعى لتحسين حياة أبناء
الامة والمطالبة بالاهتمام بالمنشآت الحيوية ، والاشفراك فى قضية
البلاد والمساهمة فى المسائل الكبرى والمشاكل الاجتماعية ذات
الصبغة العامة .

وواصلت الصحف الوفدية متابعة جلسات مجلس النواب
والشيوخ وتأييدها لكل ما يصدر عنها من قرارات وقوانين .

وهكذا نعم المصريون فترة مؤقتة اخرى بالدستور والحياة
النيابية لم تكن خالدة كما توقع توفيق دياب فى صحيفة (الجهاد) .
اذ عاود محمد محمود حل مجلس النواب واجرى انتخابات جديدة
بعد سقوط وزارة النحاس فى ٣٠ ديسمبر عام ١٩٣٧ واستمرت
هذه الازمات الدستورية الى ان ألغى دستور ١٩٢٣ بعد قيام الثورة
عام ١٩٥٢ .

مما سبق يتبين الآتى :

* رفضت الصحافة الوفدية دستور ١٩٢٣ فى بداية صدوره
ووصفته بالرجعية الا انها شجعت دخول الوفد الانتخابات
على أساسه عام ١٩٢٤ .

* كرسست الصحف الوفدية نفسها للدفاع عن دستور ١٩٢٣
ونددت بمحاولات الرجعية فى انتقاص حقوق الامة
الدستورية .

* هاجمت الصحافة الوفدية دستور ١٩٢٠ ولم تعترف به واطلقت عليه اسم الدستور الصقئ ورفضت كل ما نتج عنه من مجالس برلمانية أو قوانين وقرارات .

* تحدت علاقة الصحف الوفدية بالانجليز من خلال موقف الاحتلال من الدستور فكانت تحمل على السياسة الانجليزية وتهاجمها بعنف اذا ما تدخلت هذه السياسة ضد الدستور والحياة النيابية .. وكانت في الوقت نفسه تهيب جوارح الود والتفاهم بين الامة وبين السياسة البريطانية في حالة ما اذا كانت تأمل في تدخلها لصالح الدستور ، بل وشجعت تدخل بريطانيا في شئون مصر الداخلية اذا كانت نتيجة ايضا في صالح الدستور .

* احتلت قضية الدستور والحياة النيابية مقام الاهتمام الاول للصحف الوفدية — خاصة منذ بداية صدور الدستور الى نهاية فترة البحث — وطلعت في بعض الاحيان على قضية الاستقلال .

* كان الدستور في رأى هذه الصحف هو الثمرة الوحيدة التي حصلت عليها الامة بعد كفاحها المرير مع الاحتلال ولذا اكدت على ضرورة التمسك برمز نضال الامة .

* اشتركت الصحافة الوفدية مع الوفد في معاركة الانتخابية بتأييد مرشحيه والتأكيد على أنهم أصلح من يمثل الشعب في البرلمان .

* أيدت الصحافة الوفدية كل ما صدر عن البرلمانات الوفدية من قوانين وعلى الجانب المضاد هاجمت برلمانات الأقلية وسخرت من أعضائها وقراراتها .

* وبصفة عامة كان لصحافة الوفد دور الريادة والقيادة في الدفاع عن أماني الأمة في حياة ديمقراطية سليمة وتعرضت في سبيل ذلك الى المصادرة والتعطيل عدة مرات خاصة أثناء الازمات الدستورية التي حدثت في عهد وزارات الأقلية .

● الفصل الثاني :

الصحافة الوفدية والقصر

قام القصر بدور كبير فى توجيه الأحداث السياسية فى فترة الدراسة ، فنزعة الملك فؤاد الأوتوقراطية رغبته فى الحكم المطلق جعلته يقف دائما ضد الإرادة الشعبية عن طريق توجيه ضربات للديمقراطية وإقام سياسته على أساس وضع العراقيل أمام الوزارات لتخفق فى أداء مهامها كما عمد الى التخلص منها ، مثلما حدث فى عهد وزارة سعد زغلول عام ١٩٢٤ التى شهدت كثيرا من تدخلات الملك فى شئون الحكم والتى رفضها سعد ، ولذا استغل الملك حادث السردار ليتخلص منها ، كما نجح الملك أيضا فى شق الائتلاف بين الوفد والأحرار وعزل الوفد من الحكم فى يونيو عام ١٩٢٨ وقامت سياسته أيضا على التمكين لوزارات الأقلية المناهضة للأمة بحكم البلاد .

وعلى الرغم من أن دستور ١٩٢٢ أعطى للملك سلطات واسعة إلا أنه لم بتوان عن الفتك به والقضاء على الحياة النيابية فكانت للملك اليد الطولى فى كافة الأزمات الدستورية التى مرت بالبلاد . ولم يكتف الملك بالسيطرة على السلطة التنفيذية بل تدخل فى السلطة التشريعية وذلك بإنشاء الأحزاب الموالية للقصر والزج بها فى الانتخابات العامة ، وضمان نجاحها من خلال التزوير والتلاعب فى نتائج الانتخابات وقد حاولت الصحافة الوفدية أن

تعبّر عن آرائها تجاه الملك ومواجهه المعادية للحركة الوطنية الا
أنها لم تستطع تحقيق ذلك الا بقدر محدود اذ كانت القوانين تنص
على أن ذات الملك مصونة لا تمس وهكذا حالت هذه القوانين
دون قيام الصحف الوفدية بتوضيح مواقفها من القصر بشكل
صريح .

القصر وثورة ١٩١٩ :

تولى (السلطان) أحمد فؤاد عرش مصر فى ٩ أكتوبر عام
١٩١٧ وقد وقف أحمد فؤاد فى بداية الحركة الوطنية موقف التأيد
الكامل لها اذ وافق على زيارة الزعماء الثلاثة الى دار المنسوب
السامى فى ١٢ نوفمبر عام ١٩١٨ . كما أبدى موافقته على سفر
رشدى باشا رئيس الوزراء وعلى يكن الى لندن لعرض المطالب
المصرية الخاصة بالاستقلال وهكذا قامت العلاقة بين السلطان
أحمد فؤاد وبين سعد زغلول على أساس من التفاهم والود اللذين
سرعان ما انتهيا بعد قبول السلطان استقالة وزارة رشدى الثالثة
فى أول مارس عام ١٩١٩ . فقدم سعد زغلول الى السلطان عريضة
شديدة اللهجة وقع عليها أعضاء الوفد اعترضوا فيها على السلطان
لقبوله استقالة الوزارة . وطالبوه بتعريضهم وبالوقوف الى
جانب الأمة فى هبتها للمطالبة بحقوقها المشروعة فى الحرية
والاستقلال .

وكان لهذه العريضة وقع سيئ فى نفس السلطان ، وعدها
تهديدا لشخصه ولذا لجأ الى دار الحماية البريطانية ليسألها عن
كيفية تجنبه اساءات مماثلة فى المستقبل ، ورأى فيها المنسوب
السامى حملة تستهدف منع تشكيل حكومة مصرية فى ظل الحماية ،
فاقترح على حكومته اعتقال سعد زغلول ونفيه الى مالطة . وقد تم
هذا بالفعل فى ٨ مارس عام ١٩١٩ .

وبذلك انتهى دور القصر فى تأييد الحركة الوطنية وأضح
دوره أيضا فى توجيه الأحداث السياسية ، حتى اعلان تصريح
٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ .

واقصر دور القصر فى ثورة ١٩١٩ على اعلان بعض
المنشورات السلطانية الى الامة بالاتفاق مع السلطة البريطانية ،
على سبيل المثال منشور السلطان فؤاد فى ١٦ أبريل عام ١٩١٩
والذى نصح فيه المصريين بالكف عن المظاهرات والاخلال الى الهدوء
والسكينة وقد نشر هذا المنشور فى (الوقائع المصرية) وفى
الصحف اليومية جميعها .

ونشرت الصحف هذا المنشور على حين أنها لم تشر أية
اشارة الى عريضة الاحتجاج التى قدمها سعد زغلول الى
السلطان .

وبدا الراى العام المصرى يحمل على السراى لعدم وضوح
مواقفها تجاه الحركة الوطنية التى يقودها الوفد . ونتيجة لهذا
بدات الهتافات العدائية ضد السلطان تسمع فى أرجاء البلاد .

ولم تستطع الصحف المصرية عموما أن تنشر شيئا يتعلق
بالسلطان وموقفه من الحركة الوطنية ، وذلك بسبب الرقابة
المعلنة .

ولم تستطع صحف (النظام) و (وادى النيل) و (الأخبار)
التعليق على ما حدث يوم الجمعة ٢٦ مارس عام ١٩٢٠ الموافق
لعيد ميلاد السلطان . اذ أعدت وزارة الاوقاف صيغة جديدة
لخطبة الجمعة بهذه المناسبة ووزعتها على خطباء المساجد وحشدت
فيها صنوف التملق للملك ، فما أن سمعها المصلون حتى هاجوا
ونادوا بهتافات ضد السلطان .

ونتيجة لعنف الثورة وتحت ضغطها أعلنت الحكومة البريطانية في ٢٦ فبراير عام ١٩٢١ في بيان موجه الى السلطان أن الحماية قد أصبحت (علاقة غير مرضية) ثم أعلنت الغاءها في تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ . وقام النبي بتبليغ هذا التصريح الى السلطان الذي أسرع باعلان نفسه ملكا في ١٥ مارس عام ١٩٢٢ واتخذ لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر .

وقد تميزت الفترة التالية من تاريخ مصر وحتى وفاة الملك فؤاد بطغيان العرش الذي قفز نتيجة لدستور ١٩٢٣ الى الخطوط الامامية كقوة معارضة للحركة الوطنية والذي اخذ يعمل من اجل تقويض الحياة النيابية وحكم البلاد حكما استبداديا . ونجح الملك فؤاد في أن يجمع حول القصر عددا من الساسة الطموحين ممن يتطلعون لتحقيق مطامحهم بمعزل عن الوفد ، كذلك ساعد الملك فؤاد في معركته ضد الوفد على قيام أحزاب جديدة كحزب (الاتحاد) وحزب (الشعب) وهكذا شهدت مصر صراعا حزبيا عنيفا للوصول الى السلطة وكان الملك يغذيه لاعتقاده بأن بقاء العرش مرتين باستحقاقه .

موقف الصحافة الوفدية من حقوق الملك في دستور ١٩٢٣ :

اعطى الدستور الملك حق المشاركة في الوظيفة التشريعية من خلال ثلاثة مسالك هي حق اقتراح القوانين وحق التصديق عليها وحق اصدارها ، كما كان له الحق في حل مجلس النواب ودعوة البرلمان للانعقاد وفض الاجتماع وتأجيله .

وتوزعت السلطة التنفيذية كما حددها الدستور بين الملك ومجلس الوزراء ، فالملك هو رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية وذاته مصونة لا تمس ويتولى السلطة بواسطة وزرائه .

وقد تأثر موقف الصحف الوفدية من الحقوق العديدة التى أعطيت للملك فى الدستور بموقف الوفد من الملك فى ذلك الوقت فقد نجح توفيق نسيم فى أن يخلق علاقات ودية بين الوفد والقصر لتحديد الوفد فى التعديلات التى أدخلت على مشروع لجنة الثلاثين والتى هاجمها الأحرار الدستوريون . ولهذا أكثر من دعوة الوفد الى القصر الملكى وإلى الصلاة فى المساجد التى يصلى فيها الملك أيام الجمعة .

وهكذا وجدنا الصحف الوفدية تشبذ بالملك « الذى كان عند حسن ظن أمته » لإصداره الدستور .

وتؤكد جريدة (المحروسة) أن الدستور قد صدر ليرد على أكاذيب الصحف البريطانية التى حاولت أن تباعد بين الأمة والعرش فيما أذاعته من « أن العرش واقف بالمرصاد لسلطة الأمة .. اذ أن الدستور قد تضمن أن الأمة مصدر كل سلطة ويعد أن صرح رئيس الوزارة يحيى باشا إبراهيم أن جلالة الملك لم يعارض فى أن يقرر الدستور سلطة الأمة بأوسع معانى الكلمة » .

ومن الغريب أن تنفى الجريدة تدخل الملك فى مشروع الدستور لاعطاء مزيد من السلطات للقصر .. فهى أن كانت لا تعلم فمعنى هذا أنها فقدت أساس وجودها كصحيفة وظيفتها الأولى هى البحث عن الحقائق وتوصيلها لقرائها ، وأن كانت تعلم فالأمر أكثر سوءا ، لأنها بذلك تقوم بتضليل قرائها . ولا تعتبر علاقة الوفد الطيبة بالقصر فى هذه الفترة مبررا على الإطلاق حتى تقوم بهذا التضليل ..

وهاجمت جريدة (المحروسة) صحيفة (نيوسيتسمان) التى أذاعت أن فى مصر حركة جمهورية متطرفة وأعلنت فى سياق هذا الهجوم ولاء الوفد الكامل للعرش اذ قالت « اننا اذا كنا قد

طالبنا بكل قواننا ان تكون الامة مصدر كل سلطة فليس معنى هذا اننا نتحدى العرش ، وليس معنى هذا اننا نطلب اقامة الجمهورية واننا متطرفون كما يزعمون ، بل معناه اننا كأمة راغبة فى الحياة الدستورية يجب أن تسعى فى أن تكون حياة دستورية بكل معنى الكلمة والعرش للامة لا لأفراد منها ، فكل خير يصيب الامة يتولى مكانة العرش ويزيد فى التقاف الشعب حوله .

ولم تتعرض (الرشيد) التى أصدرها عبد القادر حمزة بعد تعطيل (البلاغ) وجريدة (المحروسة) مواد الدستور التى فصلت حقوق الملك .

القصر والوزارة الدستورية الأولى :

كان لابد من حدوث صدام سريع بين الملك الأوتوقراطى النزعة وسعد زغلول الزعيم الدستورى . وقد بدأ هذا الصدام بتدخل القصر فى تشكيل الوزارة واختيار الوزراء ، ثم برز مرة ثانية بعد أن خلا كتاب الملك مؤاد الى سعد زغلول الذى عهد اليه بتولى الوزارة من الاشارة الى سبب اختباره لسعد باشا لتولى الوزارة وهو ثقة الامة فى الانتخابات . وكان قصد الملك من ذلك هو انكار الأساس الدستورى لقبام الوزارات وسقوطها واغفال سلطة الامة وحققها فى اختيار حكامها ، لكن سعدا أجاب على هذا الانكار فى جوابه الى الملك فقد جعل أول سبب لولايته الحكم ثقة الامة وضرورة احترامها .

وقام خلاف آخر أشد بين الوزارة والقصر حول تعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ ، فرأى الملك أن التعيين من حقه وحده بينما رأى سعد أن الملك يباشر سلطاته من خلال الوزراء ، والتجأ الطرفان الى التحكيم الذى أقر وجهة نظر سعد بأن أساس الحكم

هو أن الملك لا يتولى سلطته الا بواسطة وزرائه . وقد قبل الملك
فؤاد على مخض هذا الحكم وانتهاز فرصة فشل مفاوضات سعد —
ماكدونالد ليضع العراقيين امام الوزارة حتى تضطر الى تقديم
استقالتها .

وهكذا تمس للوزارة في الأزهر عن طريق حسن نشأت
الذى عينه الملك مكافأة له على هذه الدساتير وكبلا للديوان الملكي
ورئيسا له بالنيابة والانتعام عليه بالوشاح الاكبر من نوط النيل دون
علم الوزارة وموافقتها ، فما كان من سعد الا أن قدم استقالة
وزارته الى الملك بعد أن كاشفه بأن اتاسا من كبار الموظفين
المنتمين الى القصر يستخدمون اسم جلالته لمحاربة الوزارة في
الخفاء ونتيجة للثورة التي كانت تنلح في البلاد تراجع سعد عن
استقالته ، بعد أن وافق الملك على طلبات سعد الخاصة بمسئولية
الوزارة عن الأزهر وعدم انفراد الملك بمنح الرتب والنياشين وان
تكون تبعية الوزراء المفوضين والقناصل المصريين لوزارة الخارجية
تبعبة فعلية والا تحدث مخابرات خارجية بين الملك والدول الا باطلاع
الوزارة وموافقتها وانتهت الأزمة لصالح سعد زغلول والحكم
الدستوري .

وقد تجاهلت كل من صحيفة (البلاغ) و (المحروسة)
ما كان بين الملك وسعد زغلول من صدامات حول تشكيل الوزارة
او حول تعيين اعضاء مجلس الشيوخ .

بل نجد ان (المحروسة) نشرت مقالا بعنوان (الخلافة
مسألة اسلامية سياسية مصرية) ، لمحمود وهبه — نائب قويسنا —
أيد فيه فكرة الخلافة التي كان يسعى اليها الملك فؤاد في ذلك
الوقت على الرغم من اعتراض سعد زغلول عليها فقتل الكاتب
« ان شعب مصر أحق شعب بالقيام بأعباء الخلافة ومملكه أحق

الملك بتوليها والأزهر وليد إرادة أول خليفة كان في مصر ، فهم إذا عملوا لها فاتما يكونون حلقة اتصال بين الخلافة الماضية والحاضرة وليقوموا بالدعوة إلى مؤتمر إسلامي عام يكون مركزه جامعتهم القديمة يقرر في الخلافة حقنا .

إلا أن جريدة (البلاغ) واثناء اضطراب الأزهر أشارت إلى وجود « أيدي خفية شريرة تعمل في الدس بين طلبة الأزهر » وطالبت بقطع الأيدي التي تعمل في الخفاء ضد الوزارة . ونعتقد أن الجريدة كانت تقصد بذلك القصر إلا أن الجريدة تراجعت بعد ذلك فنسبت إلى الانجليز تدبير هذه الدسائس الخفية لتفريق كلمة الأمة .

وعندما قدم سعد استقالته إلى الملك أكدت (البلاغ) على وجود وسائل خفية تمنع الوزارة من المضي في عملها الذي استعدت له .

وحاولت (البلاغ) جهدا أن تثبت أنها لا تقصد الملك من قريب أو بعيد ولذا عمدت إلى التأكيد على مبادئ الملك الدستورية وجبه لأمته . وبعد انتهاء الأزمة كتبت (البلاغ) « أنه من حسن حظ مصر أنها رزقت بملك كريم لا يرضن على أمته بما يؤهلها لأن تبارى الأمم الحرة » .

وسرعان ما وقع حادث مقتل السردار لى ستاك وقدم سعد استقالة وزارته التي قبلها الملك . وبذلك سنحت الفرصة للملك ليظهر وجهه الديكتاتوري فيختار أحمد زيور رئيسا للوزارة والذي كان العوبة في يد القصر ، وتم في عهد وزارته توجيه أولى ضربات القصر إلى الدستور والحياة النيابية (والتي تعرضنا لها بالتفصيل في الفصل السابق عن الحياة الدستورية) .

القصر ومحاولة هدم الوفد :

عمد القصر الى محاولة هدم الوفد من الداخل عن طريق حسن نشأت الذى شجع حركة الاستقالات من الهيئة الوفدية ، وقد اسند الاعضاء المستقيلون سبب استقالاتهم الى أن الشكوك تحيط بالوفد من جهة اخلاصه الواجب لجلالة الملك . وكانت الخطوة التالية أمام القصر هى تأليف حزب الاتحاد الذى ضم كل من استقال من الهيئة الوفدية . وعهد حسن نشأت الى التنويه عن مؤازرة الملك لهذا الحزب الذى يستهدف مناضلة الحزب المشكوك فى اخلاصه للعرش .

وقد تنافرت الاقاويل حول عدم ولاء الوفد للعرش منذ أن وقع الاعتداء على حياة سعد زغلول فى يوليو عام ١٩٢٤ ، فقد تطور التحقيق فى حادث الاعتداء الى تحقيق فى مؤامرة لقلب نظام الحكم ، قبل انها تهدف الى ارجاع الخديو السابق الى عرشه بالقوة وجاء فى التحقيق اسم السيد حسين القصبى عضو الوفد وتدخل حسن نشأت فى سير التحقيق فكان يحضر جلسات التحقيق للتأثير على القضاة وتوجيه الدعوى الوجهة التى يريد .

وأشارت جريدة (المحروسة) فى الفترة التى أعقبت التحقيق فى حادثة الاعتداء على سعد مباشره الى أن هناك شائعات تدور حول وجود مؤامرة ضد العرش تهدف الى قلب نظام الحكم الحاضر واكدت الجريدة على أنه لو اسفر التحقيق عن صحة هذه الشائعة فان من الواجب على كل مصرى أن يدل على الذين اتفقوا على الاشتراك فى هذه المؤامرة أو الذين حرضوا عليها ايا كان مركزهم « لاننا لا نوقر رأسا مهما عظم أمام الاحتفاظ

بالعرش المفدى » . وكان هذا معنى ثقة الجريدة الوفدية فى ابنعاد الوفد عن الاشتراك فى اية مؤامرة ضد نظام الحكم .

وبصفة عامة لم تقف الصحف الوفدية مكتوفة الأيدي أمام هذه المحاولات التى كان يقوم بها القصر لهدم الوفد .. فقد ركزت الصحف الوفدية مقالاتها فى هذه الفترة حول موضوعين .. الموضوع الاول هو مهاجمة حزب الاتحاد والحلة عليه بشدة واعلان الرفض لوجوده ، والموضوع الثانى هو تأكيد ولاء الوفد للعرش .

ومن أمثلة هجوم صحفانة الوفد على حزب الاتحاد ما نشرته جريدة (كوكب الشرق) عنه اذ قالت : « ظهر حزب جديد واتخذ لنفسه مظهرا خادعا ستر وراءه سوء مأربه وانتحل اسم (الاتحاد) ليخدع به البسطاء .. ولم يكف هؤلاء الذين يدعون الاتحاد رياء بما أحدثه حزبهم من الانقسام فى الأمة فجعلوا يفتنون سمومهم الخبيثة فى ناحية أخرى لا تقل خطرا ، ويتهمون السعديين — وهم الاكثرية العظمى من الأمة بعدم الاخلاص للعرش ليفرقوا بين الملك المفدى وشعبه المخلص الأمين » .

واكد أحمد حافظ عوض ولاء الوفد الكامل للسراى وبالتالي ولاء الأمة له باعتبار أن الوفد هو الأمة « فالأمة التى التفت حول العرش باخلاص وولاء .. الأمة التى اعترفت بانها لم تنل نعمة الدستور ولم تظهر ببركتها الا بعطف جلالة الملك عليها وعلى الديمقراطية التى يعززها وينصرها . هذه الأمة لتحتقر كل من يتهمها بانها غير صادقة للعرش فى اخلاصها ونى ولائها » .

ونوهت جريدة (كوكب الشرق) الى خطورة الزج بالقصر فى المنازعات الحزبية « لأن العرش يجب أن يكون مقامه على الدوام قدسيا فوق منازعات الأحزاب ومهاب السياسة » .

كما أكتت (كوكب الشرق) على ولاء سعد زغلول للملك لما كان له من فضل على البلاد فى ماضيها وحاضرها فكبت تقول : « من هو صاحب العرش الذى يزعمون ان سعدا يخاصمه ؟ هو جلالة الملك فؤاد الذى تذكر له مصر اباما بيضاء عليها قبل توليه الحكم ومكارم وافضالا من بعده ، وهو الحاكم الشفيع بشعبه ، الساهر على رقيه ونفعه ، المحبذ لآماله المشجع لنهضته ، الذى يريد لمصر الاستقلال التام الصحيح كما تريده الامة ، والذى كان ولا يزال معنا لقادة النهضة قلبا وقالبا » .

ووصلت جريدة (كوكب الشرق) فى محاولة الدفاع عن الوفد ضد تهمة عدم الولاء للعرش الى حد تعلق الملك ونفاقه بشكل بهجه الذوق السليم خاصة وان موقف الملك تجاه الوفد وحيال الازمة الدستورية كان معروفا بالتاكيد لهذه الجريدة .

فكبت « يعيش الملك ، فالملك فؤاد الاول ابن اسماعيل عظيم ابن عظيم وملك فى وادى الملوك وسليل بيت اختارته الامة المصرية طائفة وخطبت وده مختارة اذ تبنت حبه لها وتغانيه فى اسعادها واستكمال وحدتها الوطنية مصر والسودان بالعمل قبل القول » .

وقد استنكرت جريدة (البلاغ) ايضا ما يذاع عن عدم ولاء الوفد للعرش واوضحت خطورة ادعاء حزب الاتحاد انه الحزب الذى يحتكر الولاء للعرش فى انه لو فشل فى اية انتخابات كما هو مؤكد فسوف يكون مركز العرش امام الشعب سيئا جدا .

وزاملت (البلاغ) (كوكب الشرق) فى مDAHنة الملك فحملت حسن نشأت وحده كل المسئولية فيها تعاتيه البلاد وأكتت انه يخفى الحقائق عن الملك ولولا ذلك لما سمع الملك بقيام حزب

الاتحاد بالدعاية باسمه ولما سمح بأن تنتهك وزارة زبور الدستور .
وقد أسندت الجريدة أيضا لوزارة زبور مسئولية تعطيل الحياة
النيابية دون الملك ، بل وانتهت الوزارة بأنها « رفعت الى جلالته
أرقاما غير صحيحة تنبئ بأنه حائز لثقة النواب المنتخبين » . .
واكتت (البلاغ) على أن المصريين يعتبرون العرش ممثلا للوطن
فى عظمتة وجلاله وان العرش يمثل ما فى الوطن من عزة وقوة
وكرامة فكل ما يمس العرش يمسهم بطريق مباشر وكل اساءة
تصيبه فهى صائبتهم لا محالة .

وبمناسبة عيد الجلوس الملكى هاجمت (البلاغ) الوزارة
الزبورية لاجبارها المواطنين على اقامة الزينات ، والموظفين على
السفر الى الاسكندرية حيث يقيم الملك لتقديم فروض الطاعة والولاء
بهذه المناسبة . واعتبرت (البلاغ) هذا التصرف حماقة من الوزارة
شوهت به مجال الحب الخالص من الشعب للملك « فهم يسعون
الى المقابلات لانهم يتشرفون بها لا لأن الوزارة تستأجرهم لها ،
ويقومون الزينات لانهم يفرحون بالعيد فرحا مستقرا فى أعماق
قلوبهم لا لأن رجال الادارة يأمرؤهم . وليس تدخل الوزارة
والادارة فى هذا كله الا تطفلا ضارا فى معناه وفى عاقبته . .

وعمدت جريدة (البلاغ) الى الايقاع بين الوزارة والقصر
والعمل على احراج الملك لتأييده الوزارة فقالت « مامعنى القول'
بأن الوزارة باقية فى مناصبها بثقة جلالة الملك ، أيريدون أن
يقولوا ان جلالته ليس ملكا دستوريا تتمشى ثقته بالوزارة مع ثقة
البرلمان أيريدون أن يقولوا ان عهد جلالة الملك مؤاد عهد حكم
استبدادى مطلق وان جلالته يبقى الوزارة ويرضى عنها وان فقدت
ثقة البرلمان والبلاد » ؟ . الا أن الجريدة سرعان ما تنفى كل هذا
وتقول « فبئس ما يدعون ، بئس العيب الذى يحاولون الصاقه
بالذات الملكية التى رفعها الدستور فوق كل مسئولية محتاطا فى

ذلك بتعليق تنفيذ كل أمر تصدره على امضاء الوزير أو الوزراء المسؤولين « وهكذا أبعدت (البلاغ) الملك عن مسئولية تعطيل الدستور ، بينما اتهمت الوزارة بأنها ثائرة على الدستور وعلى جميع السلطات الدستورية التي نظمتها الدستور غنى « ثورة على العرش كما هي ثورة على الأمة والبرلمان » .

وأشارت بعض الكتابات(*) التي تناولت صحافة هذه الفترة الى قيام الصحف الوفدية أو قيام بعض الصحفيين بالهجوم على الملك لموقفه من المعركة الدستورية التي حدثت في عهد زيور ، ورأت في هجوم هذه الأعلام على ما أسمته (الرجعية) هجوماً على الملك . الا أننا نرى من تتبعنا للصحافة الوفدية في هذه الفترة أن لفظ الرجعية والرجعيين كان يطلق على الأحزاب المعادية للوفد فقد أطلقت هذه الصحف على الحزب الوطني لقب حزب الرجعيين كما أطلقت على حزب الاتحاد وحزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب بعد ذلك . بل على العكس كان الشيء الواضح في هذه الفترة هو دفاع الصحافة الوفدية عن الوفد ضد اتهامه بالخروج على العرش بتأكيد ولائه للسراي وللملك والمبالغة في هذا التأكيد الذي وصل الى حد النفاق — كما سبق أن ذكرنا — ونعتبر أن المقالات التي استخدمت فيها فعلاً لفظ الرجعية للتعبير عن الملك هي المقالات التي نشرها العقاد عام ١٩٣٠ في عهد وزارة صققي والتي عرضته للمحاكمة والسجن بتهمة العيب في الذات الملكية فعندما يكتب العقاد عن تاريخ الرجعية ضد الحركة الوطنية وأنها كانت أحد أسباب نفى الزعماء في بداية الحركة الوطنية عام ١٩١٩ لابد أن يتطرق الذهن على الفور الى الملك إذ أننا لا نستطيع أن

(*) انظر راسم الجمال ، عباس العقاد ، دار المعارف ، ١٩٧٩ ، ص ٧٨ — ٧٩ .

ص ٧٨ — ٧٩ .

نقول هنا أنه يقصد بها حزبا من الأحزاب وسوف نتعرض لهذه المقالات بشيء من التفصيل فيما بعد . وتتساءل في سبيل التلليل على كلامنا ما الذى كان يمنع أن يتهم العقاد بالعيب في الذات الملكية في عهد وزارة زيور ، مادام كان يقصد بالرجعية الملك كما اتهم بها في عهد وزارة صدقي ، وهما عهدان متشابهان من ناحية أنهما من العهود غير الدستورية ، وأنهما وضعوا القوانين العديدة لتكبير الصحافة .

الصحافة الوفدية وعزل حسن نشأت :

على الرغم من أن اقضاء حسن نشأت من منصبه كوكيل للديوان الملكي ورئبسا له بالنيابة تم بناء على أوامر اللورد لويد بحجة أن مصلحة الملك لا تتطلب الا يتدخل موظف في القصر في الشؤون الادارية لتحقيق أغراض سياسية واضحة ، الا أن البلاد قد غمرها الفرح بهذا العزل واعتبر الرأي العام اقضاء حسن نشأت مقدمة لعودة الدستور ولم يخفف من هذا الفرح ان جاء اقضاؤه بناء على تدخل الانجليز .

وعبرت الصحف الوفدية عن ابتهاجها العظيم بإبعاد حسن نشأت اذ رأت في هذا الإبعاد الضربة القاضية لحزب الاتحاد الذي تأسس على نسايس حسن نشأت ، وقامت هذه الصحف بالرد على جريدة (الاتحاد) التي صرحت بأن اعفاء حسن نشأت إنما تم بناء على تدخل الوفد لدى اللورد لويد وبينت ما في ذلك من اعتداء على استقلال البلاد . . فقد أعلنت جريدة (البلاغ) ان أعمال نشأت باشا هي التي أدت الى تدخل اللورد لويد في مسألة نقله وان الوزارة هي التي قبلت هذا الإبعاد وهذا النقل . فتصبح :

بذلك هي التي قبلت بالاعتداء على استقلال البلاد وأنه لا دخل للوفد في ذلك .

واستنكر عبد القادر حمزة ما نشرته الجريدة نفسها من ان نشأت باشا مستهدف منذ عامين للمساعي الخسيسة والدسائس الدنيئة وأن استقالة سعد زغلول كانت احدى هذه الدسائس فرد حمزة على الجريدة قائلا : « بديهي أن يشعر حزب الاتحاد بأن الضربة التي أصابته في نشأت باشا قاتلة وأن الجو الذي يعيش فيه الآن يظهر أنه جو مقت له لجنائياته على الأمة والدستور . . وبديهي أيضا أن يحاول هذا الحزب تسليية نشأت باشا بكلمة دفاع عنه وعن أعماله فان كلمة كهذه هي أقل ما ينظر منه لرجل ضحى بمصلحة أمته ويفضائل نفسه لأجل أن ينشئه ويعمر بالمال خزائنه . . ولكنه ليس من المفهوم أن يعمر حزب الاتحاد في كلمة اندفاع عن نشأت باشا حتى ليسىء اليه وينشر للناس صنفحة كانت منسية وليس في نشرها الا التلليل على نوع الروح الرجعية التي حاربت الأمة ومازالت تحاربها منذ أن استقلت وزارة الشعب الى اليوم » .

وأوضح عبد القادر حمزة دسائس حسن نشأت للوزارة الوفدية والتي أتت الى استقالتها ومنها احاطة سعد زغلول وهو في أوروبا للتفاوض مع ماكثونالد بنطاق شديد من الجاسوسية ومسألة الأزهر التي قامت الأدلة على وجود أدنى خفية وراءها اثارها ، لتكون احدى وسائلها في تعكير الجو أمام الوزارة . ولم يبق شك لدى الوزارة ان حسن نشأت والذي كان آنذاك وكبلا لوزارة الأوقاف هو محرك هذه الأيدي ، ثم نقل من وزارة الأوقاف الى وكالة الديوان الملكي مع اعطائه لقب (رئيس بالنيابة) والانعام عليه بوسام . . فلم نستطع الوزارة أن تقبل ذلك فاحتجت عليه واستقالت .

ونتيجة خوف عبد القادر حمزة أن يفهم من هذا الكلام أن الملك دورا في هذه الدسائس أسرع بتوضيح أن الملك لم يكن يدري شيئا من هذه الدسائس وأنه ما كاد يقف عليها من سمسعد باشا حتى أمر فارتد كل شيء الى نصابه وجرى لسعد باشا بالأمر الكريم الذي كان قد صدر بتعيين نشأت باشا رئيسا للديوان الملكي وذيله بتوقيعه .

وفي وسط هذه الأحداث يصدر قرار بحفظ التحقيق في قضية المؤامرة على العرش . ويجد عباس العقاد الفرصة سانحة لمهاجمة حسن نشأت واتهامه بأنه هو الذي أوصى بتفريق هذه القضية رغبة في أن يظهر أمام العرش بمظهر الرجل الذي لا غنى عنه في حفظ قوائمه .

وهكذا كان عزل حسن نشأت وعلان حفظ التحقيق في قضية المؤامرة يعد نصرا للوفد على السراي ووسائلها ضده .

وقد تميزت الفترة التي عاد فيها الدستور بناء على التدخل البريطاني بتقييد سلطة القصر لصالح الإنجليز ، اذ قامت سياسة الأحزاب المؤتلفة في ذلك الوقت على مهانة الاحتلال خوفا من أن يطلق يد السراي مرة أخرى للعبث بالدستور .

الملك والوزارات الانتلالية :

١ - وزارة عدلى يكن :

قامت العلاقة بين القصر وعدلى يكن على اساس من التفاهم فلم يحدث بينهما ما يكرر صفو العلاقات فيما عدا معارضة الأزهريين مسعى الوزارة العدلية لوضع نظام جديد للمعاهد الدينية . وشكوا الى دار المندوب السامى . وقد حاولت (البلاغ)

أن تثبت أنهم بمسلكتهم هذا إنما هم خارجون عن إرادة الملك وقد تقدمت الوزارة بالفعل الى مجلس النواب بمشروع قانون ينظم سلطة الملك فى المعاهد الدينية خاصة بعد أن رفضت هذه المعاهد تقديم ميزانيتها الخاصة الى لجنة الأوقاف التابعة للمجلس على أساس أنها تخضع لإشراف الملك ، وقد أثيرت جريدة (البلاغ) لهذا المشروع وبينت مواده ، اذ نصت المادة الأولى منه على أن استعمال سلطة الملك فيها يخص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية يكون بواسطة رئيس مجلس الوزراء ونصت المادة الثانية على أن ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية تكون بقانون وطالبت الجريدة بسرعة اقرار القانون .

كما قام مجلس النواب الائتلافى فى هذه الفترة بكشف بعض المخالفات المالية لرئيس الوزراء السابق أحمد زيور والتي تمس الشرف والنزاهة فنجد جريدة (البلاغ) تهاجم زيور باشا وتعرض بالملك ضمنا اذ أنها قالت : « هذا هو الرجل الذى اعتمدت عليه القوة فى حل مجلس النواب وتعطيل الحياة النيابية وارهاق البلاد طلبا لاحتلال السلطة الفردية محل سلطة الأمة » .

ونستطيع أن نفهم بوضوح أن المقصود بالقوة هنا هو الملك كما أبدت جريدة (البلاغ) مناقشات مجلس النواب حول التمثيل الخارجى وأظهرت دور حسن نشأت فى تعيين كثير من جواسيسه موظفين فى المفوضيات المصرية فى الخارج مما اساء لسمعة مصر خارجيا وأظهر للناس هناك سوء أخلاق المصريين فكان التمثيل الخارجى من أجلهم ضرا لا نفعاً .

٢ — وزارة عبد الخالق ثروت :

أراد الملك فؤاد السفر الى أوروبا فى رحلة رسمية فى صيف عام ١٩٢٧ . ولم تتم هذه الرحلة الا بعد نضال دستورى مع الملك

الذى أراد لرحلته أن تكون رحلة ملك مطلق فلم يدع ثروت باشا رئيس الوزراء ووزير الخارجية فى الوقت نفسه لاصطحابه ، على حين أن المؤلف فى النظم الدستورية أن مصطحب الملك وزير خارجيته فى مثل هذه الرحلات . وسرعان ما هبت قوى الائتلاف تساند ثروت فى وجه الملك ، فقد أعلن سعد زغلول وقوفه الى جانب ثروت واشترط أن يصطحبه الملك فى رحلته ، كما أحجم البرلمان عن فتح اعتماد لنفقات الرحلة الملكية ولما أدرك الملك فؤاد أنه لن يستطيع اختراق هذه الجبهة المتحدة ضده أذعن فى النهاية وأن دفعه غروره وصلفه الى رفض ركوب ثروت باشا معه فى اليخت المحروسة ، فاستتله وحده وحاشيه وسافر ثروت باشا على ظهر سفينة أخرى والقى بالملك فى أوروبا .

وقد أشارت جريدة (البلاغ) الى ضرورة أن يصطحب الملك معه رئيس الوزراء خاصة أثناء زيارته الى بريطانيا اذ أنه من المتصور أن السياسة البريطانية سنحاول الاستفادة من رحلة الملك ونزوله ضيفا على ملك انجلترا فى التفاهم حول القضية المصرية .

وقد أكدت جريدة (البلاغ) هذا المعنى بعد وقوع أزمة الجيش(*) اذ أن المصلحة الوطنية أصبحت داعية الى ضرورة سفر بعض الوزراء مع الملك لازالة ما علق فى النفوس على أثر هذه الأزمة وحتى يكون نقدر الشعب الانجليزى للنفسية المصرية ولاثر الحكم النيابى فى العلاقات بين البلدين سلها .

(*) عندما أصرت بريطانيا على عدم نظر مجلس النواب فاقون اصلاحات الجيش ، وما تبعه من تهديد عسكري بتحريك قطع من الاسطول الانجليزى الى الموانئ المصرية .

وهددت الجريدة بطرف خفى بأن البرلمان لن يقر نفقات الرحلة ما لم يصطحب الملك وزيره الاول . وأكدت (البلاغ) انه مادامت الأمة هى التى ستدفع نفقات الرحلة فلا بد أن يكون لها نوع من الرقابة عليها عن طريق وجود وزير مسئول برفاقها .

وأشارت الجريدة بشكل غير مباشر الى أن التكاليف التى طلب القصر اعتمادها كمصاريف للرحلة مبالغ فيها « فالمعروف أن جلالة الملك وحاشيته سيكونون ضيوفا فى انجلترا على ملكها وفى البلجيك على ملكها وفى فرنسا على حكومتها ان لم يكن فى المرور بها أول مرة ففى العودة اليها بعد ذلك » .

وقد أعلنت (روزاليوسف) رفض مجلس النواب اعتماد مبلغ عشرين ألف جنيه لرحلة الملك على أساس أنه لا بد للملك أن يصحب معه رئيس وزرائه حتى تصبح الزيارة رسمية . كما أشارت الى عناد الملك الذى أعلن عن طريق توفيق نسيم رئيس الديوان الملكى لسعد زغلول أنه لا يساوم وسواء وافق المجلس أو لم يوافق على الاعتماد فسوف يسافر دون أن يصطحب معه نروت باشا .

الا أنه يجد فى الأمر جديد يتدخل المسنر بترسون المندوب السامى بالنيابة الذى يطلب من الملك اصطحاب رئيس الوزراء اذ أن الحكومة البريطانية ترى أن هذه الزيارة الملكية فرصة سانحة لاجراء المناقشات الاولى والمفاوضات التمهيدية لمبحث المسائل المتعلقة بين مصر وانجلترا ، وبالفعل بقرر الملك اصطحاب عبد الخالق تروت معه بناء على هذه الأوامر الانجليزية ويعطى عبد القادر حمزة أنه كان يرجو أن يوافق الملك على هذا وقبل أن يحظى مستر بترسون بمقابلة جلالة الملك « ، أو بمعنى آخر وقبل أن تتدخل بريطانيا فى الأمر . وأكد حمزة أن سفر تروت باشا مرغوب فيه من الانجليز والمصريين على السواء ، غاما الانجليز فان

حكومتهم دعت الحكومة المصرية دعوة صريحة الى فتح باب التفاوض معها فى التحفظات الاربعة ، ويدعى أنه اذا أريد الحديث فى التحفظات وفى شأن خطير كتسوية العلاقات السياسية بين إنجلترا ومصر فنروت بأشأ هو الرجل المتعين فى هذا الوقت لهذا الغرض لأنه من جهة رئيس الحكومة المصرية ووزير خارجيتها بالنيابة ومن جهة أخرى صاحب تصريح ٢٨ فبراير وتحفظاته وأما المصريين فقد رغبى مجلس نوابهم النظر فى الاعتماد المالى المطلوب لانتفاكات الرحلة حتى تتبين نية الملك هل بصطحب وزيره أم لا .

وتتشر (البلاغ) انباء الاستقبالات المعدة للحفاوة بالملك عند وصوله الى لندن وتتشر الى أن هذا الاحتفاء سمر كل المصريين خاصة وإن جلالة الملك يستقبل استقبال رؤساء الدول المستقلة .

الا أنها تعلن تحفظها فى الوقت نفسه على هذه الحفاوة المعدة لاستقبال الملك وذلك للصبغة السياسية التى نصطبغ بها الرحلة وخوفا من أن تصرف مظاهر الاحتفاء الألبصار عن القضية الأساسية التى ذهب رئيس الوزراء لبحثها « فليست القضية اقامة حفلات ولا مظاهر اكرام وإنما هى حقوق منعها عنا الانجليز ولن تحملنا هذه الاحتفالات على التفريط فى حقوقنا المقدسة » .

وتابعت صحيفة (البلاغ) اخبار الرحلة الملكية فى فرنسا وانجلترا وايطاليا من خلال التفرغافات الخاصة التى كانت تصلها .

وتوفى سعد زغلول فى هذه الفترة وكتبت (روزاليوسف) تلوم الملك لعدم ارساله برقية تعزية الى أسرة الفقيد .

كما حملت (روزاليوسف) على الملك بخصوص ما قيل من

رفضه اقامة تمثالين لسمعت زغلول اعتدها بالقاهره والثاني
فى الاسكندرية والتوقف عن انشاء ضريح سعد . وقد تعرضت
(روزاليوسف) للهجوم من جريدة (الاتحاد) واتهمتها بعدم الولاء
للعرش . وحاولت (روزاليوسف) أن تدافع عن نفسها بأنه ليس
من الاخلاص لصاحب العرش وليس من مصلحة البلد أن يكتب
ما يشتم منه أن فى البلد فئة لا تدن كما يجب بكل الاخلاص وكل
الحب والاجلال الواجبين للعرش .

وقامت جريدة (البلاغ) بحملة قوية ضد القصر رغبته فى
الاحتفال بعيد الجلوس الملكى والذى وافق اقتراب الاحتفال
بذكرى الأربعين لوفاة سعد زغلول .

فقد اظهرت خطر هذا الاحتفال فى انه قد يولد شعورا لس
من مصلحة جلالة الملك اذ أن حزن الشعب على زعيمه بالغ أعماق
قلبه فسوف لا يرى مظاهر الاحتفال الا بعين الكره والامتناع
وقدمت الجريدة نصيحته الى رجال السراى بعدم اتخاذ ذكرى من
ذكريات جلالة الملك فرصة لتحدى الشعب فى حزنه . وتحدى
القصر اراده الامة واستمر فى احتفاله كالمعتاد وبسطق الأنوار
واطلاق الألعاب النارية وغيرها .

وبعد انتهاء الاحتفال وصفت جريدة (البلاغ) جو الحزن الذى
كان سائدا ومخيبا على كل المصريين فكبت تقول « اضئت الترات
الكهربائية على أبواب الوزارات والمصالح فى القاهرة احتفالا بعيد
الجلوس الملكى ولكن هذه الأنوار كانت كأنها أنوار عادية لا يلتفت
لها أحد أو كأنها قائمة فى صحراء » . وبينت الجريدة كيف كان
الاحتفال هزىلا فى الاقاليم المصرية المختلفة ، « ففى المنيا وعلى الرغم
من الضغط الشديد الذى لجأ اليه مأمورو المراكز فى هذه المديرية
فان الذين وفدوا الى عاصمة المديرية لحضورها قلبون فكان المأمور

يدخل على المدير فى التشريفات وليس بجانبه سوى أفراد لا يبلغ عددهم أصابع البد الواحدة » .

وقد هاجم عباس العقاد رجال القصر هجوما صريحا وبين انهم فى سبيل المظاهر أرادوا أن يجرحوا شعور الأمة وأن يقيها سدا بين الأمة والعرش وأن يعلنوا عن أنفسهم أنهم أناس يتلقون سعدا حيا ولا يقدرون ذكره منا . ووضح العقاد أن الأعباد الملكية يجوز أن تمنع مظاهرها أكراما لشعور شعب أو شعور زعيم ومنعها بعد موت الزعيم أوجب وأولى لأنه أدل على الاختيار والتقدير وأكد على أن الأمة التى تعرف واجبها نحو عرشها لا تستطيع أن تكون محزونة ومحيرة فى آن واحد ولا هى بقادرة على أن تيكى اليوم وتضحك فى غد ذلك اليوم .

كما كتب العقاد مقالا عنيفا آخر ضد رجال القصر فى هذه الفترة تسأل فيه عن السبب فى أن يكون للقصر أثسباع غير أشياء الحكومة والبرلمان يفرضهم فرنسا على الأمة وأشار الى أن هؤلاء الأشياء دائما لا يكونون الا من أعداء الوزارة ومن الحزب الذى بناوىء الدستور ولا نرضى عنه الأمة وأن القصر يعتمد على القوة الأجنبية فى التخلص من الحكومات الدستورية .

واذا أمعنا النظر فى كلام العقاد وجدناه يحمل بشكل صريح على الملك الا أن العقاد تراجع سريعا فى المقال نفسه فحاول أن يفصل بين القصر والملك بقوله « فان كان هناك ملك على الأرض يطمع فى السلطة المطلقة ولا يرضى بنصيب الملك الدستورى فملك مصر آخر من يصح فيه هذا الظن وتغفل منه هذه الميول » . وكان هذا بالطبع تناقضا معينا فلا يمكن الفصل بين القصر والملك ، ورجال القصر انما هم يتفنون أوامر ونواهى الملك . وان كنا نجد بعض العذر للكاتب اذ أن عقوبة العيب فى الذات الملكية كانت

مسلطة عليه ، كما كانت نهمة عدم ولاء الوفد للعرش جاهزة ومسلطة عليه وعلى الوفد كذلك .

٣ - وزارة مصطفى النحاس :

لم يحدث صدام مباشر بين الملك والوزارة اذ كان الملك يبيت النية لاقتصاص مصطفى النحاس بعد أن زهد في الحكم الدستوري الذي استمر ما بقرب من عامين . ولذا اتفق القصر مع الاحرار الدستوريين على شق الائتلاف فاستقال عدد من الوزراء واستغل الملك هذه الاستقالات واتخذها ذريعة لاقالة الوزارة رغم ما كانت تتمتع به من بقية الاغلبية . ونص خطاب الاقالة على أنه « لما كان الائتلاف الذي قامت على أساسه الوزارة قد أصيب بصدع شديد فقد رأينا اقالة دولتكم » . وكلف محمد محمود بتأليف الوزارة الجديدة في يونيو ١٩٢٨ . ووضحت جريدة (البلاغ) أن الوزارة لم تؤسس على الائتلاف حتى تبين ضعف حجة الملك في اقالة الوزارة ولذا نشرت نص الأمر الملكي الذي صدر الى النحاس بتأليف الوزارة مؤكدة على أنه لم يحتو على أن الوزارة أسندت الى النحاس على أساس الائتلاف ، ونشرت أيضا رد النحاس على هذا الأمر والذي أعلن فيه قبوله الوزارة دون التطرق الى الائتلاف . وأكدت الجريدة على عدم جواز اقالة الوزارة بسبب تصدع الائتلاف الذي لم تقم في الأصل على أساسه .

وقد ركزت الصحف الوفدية هجومها على الاحرار الدستوريين والانجليز باعتبارهم المسئولين عن اقالة الوزارة ولم تتطرق الى الملك او السراى ومسئوليتها عن هذه الاقالة .

وهاجمت الصحف الوفدية الحزب الوطني ورؤسائه واتهمته بمعاداة العرش « وأنه استغل وظيفته في مجلس النواب ليدعو

الى اقتراح بالغاء مجلس البلاط اذ أنه وكبل عن دائرة صاحبة السمو والدّة الخديو السابق وعن دائرة أخرى تطالب نى قضايها النى يؤجر عليها بالغاء مجلس البلاط .

ولم تنطرق الصحف الوفدية انضا الى علاقة الملك بالوثائق المزيفة التى نشرتها جرائد المعارضة والمعروفة باسم الامبر سيف الدين . واقتصر الامر على مشاحنات قامت بين الصحف الوفدية والصحف المعارضة حولها .

الملك والأزمة الدستورية الثانية :

استصدر محمد محمود مرسوما ملكا بتعليق الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد . وانتقلت السلطة التشريعية خلال هذه الفترة الى الملك عن طريق مباشرتها بمراسيم لها قوة القانون . وبذلك أصبحت السلطة الفعلية مركزة فى يد الملك الذى حكم من خلال وزارة من صنعه ودون رقابة شعبية .

ومن تتبعنا لأهم الصحف الوفدية فى هذه الفترة سواء الصحف الوفدية أو الصحف التى أصدرها الصحفيون الوفديون بعد تعطيل صحفهم نجد انها كلها دون استثناء لم تنطرق الى علاقة الملك بهذه الأزمة اذ ربطت هذه الصحف بين الأزمة الدستورية والانجليز من جانب والأحرار الدستوريين والوزارة من جانب آخر ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل وصفت بعض الصحف الوفدية مثل صحيفة (البلاغ) الملك فؤاد بأنه ملك دستورى مترك لحكومته دائها أن تتقدم للأمة بأعمالها فلما رضيت هذه عنها فقبلتها واما لم ترضى فرحتها .

وتسقط وزارة محمد محمود ونجرى انتخابات يفوز فيها الوفد ويتولى النحاس تشكيل الوزارة نى أول يناير عام ١٩٢٠ ويسناتف

المفاوضات التي بدأها محمد محمود إلا أنها نبوء بالفشل فبجدها القصر فرصة أخرى مواتية لقلب الحياه الدستورية من جديد . . ولذا عمد القصر الى تعطيل اعمال الوزارة واهمال رغباتها والامتناع عن توقيع المراسيم بقصد شل اعمالها ونفعها الى الاسفقاله وبالفعل امتنع الملك عن توقيع مرسوم قانون محاكمة الوزراء كما حدث خلاف بين الوزارة والقصر حول تعيينات الشيوخ .

وقدم النحاس استقاله وزارته فى ١٧ يونيه عام ١٩٢٠ ، كما توجه الى مجلس النواب واعلن استقالته حيث نار النواب وهاجوا وسبوا المجلس روح التنديد بالمحاولات التى نفع من جانب القصر لارغام النحاس على الاستقاله . ووقف عيسى العقاد النائب الوفدى وصاح : « الا فليعلم الجميع ان هذا المجلس مستعد ان يسحق اكبر رأس فى البلاد فى صيانة الدستور وحمائته » فقول هذا التهديد للقصر بالتصفيق الحاد المتواصل من النواب وأدرك أحمد ماهر خطورة الأمر فوقف صائحا مضطربا : ما هذا يا أستاذ عباس انا لا اسمح بهذا الكلام ثم امر بحذف العبارة من محضر الجلسة . وقد علق جريدة (السياسة) على هذه العبارة بقولها : « سترى الأمة غدا أن هذه العبارة تعبر بالفعل عن نفسه الوفد ونوابه ولولا هذا لما صفق النواب » .

وفى ١٩ يونيه أصدر الملك فؤاد أمرا بقبول استقاله الوزارة وتولى اسماعيل صدقى تأليف الوزارة الجديدة فى ٢٠ يونيه لنبدا الازمة الدستورية الثالثة .

وعلى الرغم من أن جريدة (البلاغ) نشرت وصفا تفصيليا لما جرى فى الجلسة التى أعلن النحاس فيها استقالته الا أنها تجاهلت نهاما عبارة العقاد وما تبعها من أحداث . واما جريدة

(كوكب الشرق) فقد أبدلت عبارته العقد وأحلت محلها « ان البلاد جميعا على استعداد لمواجهة الظروف وملاقاة الصعاب » .

وقد حملت جريدة (البلاغ) على الملك وحملته مسئولية هذه الأزمة لما نضحه من عراقيل أمام الوزارة الدستورية . الا أنها اتبعت أسلوبا غير مباشر فى هذا الهجوم اذ ذكرت أن البريد حمل لها عدة رسائل بعرب أصحابها عن حزنهم العميق على أن يكون فى مصر دستور وأن يكون الدستور هدفا للصدمات فى كل وقت فى حين أن صاحب الجلالة الملك هو القائل فى أمره الكريم رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ . . وسأردت الجريدة نص الأمر الملكى الذى صدر به دستور ١٩٢٣ . . وللناس بعد ذلك أن يتعجبوا من أن الوزارة تربد حماية هذا الدستور فلا تستطيع .

الملك والأزمة الدستورية الثالثة :

لم يختلف موقف الصحف الوفدية عن مواقفها السابقة تجاه هذه الأزمة الدستورية فقد تجاهلت معظمها دور الملك فيها وحملت وزارة صدقى والانجليز المسئولية الكاملة . ولكن جريدة (مصر) التى أصدرها أحمد حافظ عوض بعد تعطل (كوكب الشرق) وشأركه فى تحريرها عباس العقاد قد فندت معظم المواد التى احتوى عليها الدستور الجديد ما أعطاه الدستور للملك من حقوق مطلقه نزيد على ما كان له فى دستور ١٩٢٣ وناقشت الجريدة المادة (٩٩) من الدستور والتى تتعرض لجريمة العيب فى الذات الملكية ومحاكمة أعضاء البرلمان على آرائهم . فقد رأت الجريدة أن هناك خطورة فى جعل أعضاء البرلمان عرضة لخطر المحاكمة على آرائهم وتفسير عباراتهم واعتبرت تهمة العيب فى الذات الملكية سلاحا خطيرا فى يد السلطة التنفيذية لارهاب النواب والتأثير فى حريتهم ورأيهم وهو ما يناقى وظيفة البرلمان .

وقد عادت الأقاويل تنابر مره أخرى حول مناواة الوفد للعرش . فقد نشرت جريدة (الوادى) لعبد الحميد حمدى نصريحا لمصطفى النحاس بنقى فيه الحديث الذى حرقه مراسل جريدة دبلو اكسبريس وكان هذا الحديث يتناول علاقة الوفد بالعرش اذ ذكر المراسل أن النحاس لم يعترض على مكره انشاء جمهورية فى مصر الا لأنها مخالفة للدستور ، أما تصحيح النحاس لهذا الحديث فقد قال فيه : « ولكن نحن نعتقد اعتقادا جازما بأن اصلح نظام لحكم بلادنا هو نظام الملكية الدستورية ، وليس تعبيرى بأن انشاء جمهورية مناف للدستور الذى اقمنا على احترامه والذى بنطوى تحته الولاء للملك الا تعبيراً أردت أن أبين فيه بأقوى لهجة اننا متمسكون بنظام الملكية بصرف النظر عن رأى غيرنا فى أن الدساتير مقدسة أو غير مقدسة » .

واكتت جريدة (الوادى) فى افتتاحيتها ان خطة الوفد انما هى ان الملك فوق جميع الاحزاب وأنه لا يسأل عما بفعل (لا نبعة عليه) وأن على كل مصرى ان يعمل معه وقد اقمنا ضمن حدود الدستور يمين الاخلاص للوطن والملك . واوضحت الجريدة خطورة مثل هذه الدعاوى فى استمرار التحكم البريطانى فى شئون مصر « اذ ان حماية العرش فى طليعة المسائل التى لا تتردد انجلترا فى اتخاذها وسيلة التحكم فى امورنا » ولهذا بينت الجريدة أنه على كل مصرى ان يجعل العرش فوق الأحزاب بمنأى عن الخلافات الحزبية وما تجر اليه من مشاكل .. ووجهت الجريدة انظار المصريين الى ضرورة الحذر مما تنصه الصحف الاستعمارية من الشباك لجرهم الى جعل مسألة العرش مسألة نزاع حزبى لأنها تفتح باب هذا الموضوع باظهار انتصارها لفريق دون فريق فهى تفعل هذا لخدمة غاية واحدة هى ان تجر المصريين انفسهم الى حشر العرش فى منازعاتهم لتهد بذلك الفرصة للاستعماريين .

وبينما جريدة (الوادى) كما رأينا تؤكد ولاء الوفد للعرش كان العقاد فى جريدة (المؤيد الجديد) يحمل حملة صريحة على الملك ، أكد فيها مسئولته عن الانقلاب الدستورى الذى شهدته البلاد . ووصل الى اتهامه بأنه كان يعمل لحساب الاحتلال ضد ارادة الأمة وأنه كان حرا على الحركة الوطنية منذ قيامها فقد قال : « ماذا كان حصة الرجعيين فى هذا الجهاد ؟ كانت حصتهم أنهم بذلوا كل ما فى وسعهم لتأخير الاستقلال وابقاء الحماية وأنهم مدوا كل معونتهم لاعداء الأمة فى وجه مطالب الأمة وأنهم أوعزوا بنفى فريق من الزعماء وسجن فريق آخر ، وتشيتت شمل الحركة الوطنية بقدر ما استطاعوا من وسائل الإيعاز والافراء » .

وتجاوز العقاد الهجوم على الملك الى الهجوم على أسرة محمد على بأكملها فاتهمها بأنها بسبب كراهيتها العميقة للدستور وتكبرها عن الاعتراف للفلاحين (العبيد) بالحرية لا كان الاحتلال ولما حدثت فى مصر تلك الأحداث التى تعانى منها البلاد الى الآن وأكد العقاد أن مصيبة الرجعة على هذا البلد أكبر من مصيبة الاحتلال وأنها هى التى مهدت واستعانت به . وهكذا أعلن العقاد أن العرش هو اصل البلاء الذى تعانى منه البلاد .

وبسبب هذه المقالات وغيرها استدعى العقاد للتحقيق معه ووجهت اليه تهمة العيب فى الذات الملكية استنادا الى نص المائتين ١٥٦ ، ١٥٦ مكرر من قانون العقوبات وعلى الرغم من أن العقاد فى التحقيق قرر أنه لم يقصد الملك بهذه المقالات الا أن القضية حوت الى محكمة الجنايات وفى ٣١ ديسمبر عام ١٩٣٠ صدر الحكم على العقاد بحبسه مدة تسعة أشهر حبسا بسيطا . وقد قوبل الحكم من الجمهور بالصمت التام . وحوكم أيضا على محمود غهمى الخضرى صاحب امتياز جريدة (المؤيد الجديد) باعتباره شريكا للعقاد بالحبس لمدة ستة أشهر . واستمرت البلاد

ترزح نحت حكم صدقى لمدة نزيد عن ثلاث سنوات كان للقصر فيها الكلمة العليا فى نسير شئون البلاد . وخلفت وزارة صدقى وزاره عبد الفتاح يحيى التى كانت هى الاخرى أداة طيعة فى يد القصر حتى أنها شكلت أثناء غياب رئيسها فى الخارج . وفى عهد هذه الوزارة صدر مرسوم بقانون فى يناير عام ١٩٣٤ بموجب حلف الوزراء يمين الولاء والاخلاص للملك والوطن قبل أن يتولوا مناصبهم . ويذّون أن الملك فؤاد — كما ذكر عبد الرحمن الرافعى — أراد أن يقسم الوزراء بن بديه بمنا خاصة به وأن يقدم فيها الملك على الوطن فى صيغة اليمين الدستورية .

وقد هاجم العقاد هذا المرسوم الا أنه ركز هذا الهجوم على وزارة عبد الفتاح يحيى دون الملك اذ رأى أن هذا المرسوم ما هو الا دليل على أزمة النظام الحاضر واحساسه بالخطر القريب على وجوده . . »

وقد سخر طه حسين فى جريدة (كوكب الشرق) من الطريقة التى ألفت بها الوزارة فنكر أن المصريين « ضحكوا من تهيئة الوزارة قبل أن يحضر رئيسها وابتسموا لهذا الشكل الظريف الذى ظهرت به الوزارة قبل تأليفها ، فوزارة الأشغال أسندت الى قاضى » .

ونتيجة لتخايل الوزارة وضعفها زاد تدخل الانجليز فى شئون البلاد بل وشئون القصر نفسه فقد تدخلوا فى مسألة الوصاية على العرش كما تدخلوا فى المناصب الكبرى بالسراى واعترضوا على زيادة النفوذ الايطالى فى القصر .

ونشرت جريدة (الجهاد) خبرا عن أن المندوب السامى طلب أن يقف على أسماء أوصياء العرش بعد أن انحرفت صحة الملك ، وبلغ هذا الانحراف مبلغا كان متوقعا منه قرب وفاة الملك ، وأوضحت

الجريدة أن النبة منجهة الى أن تتخذ بعد ذلك اجراءات تنتهى الى تعديل نظام أوصياء العرش بحيث يستبدل وصى واحد بمجلسهم الثلاثى .

وقد تابعت جريدة (الجهاد) تفاصيل الحالة الصحية للملك فؤاد طوال فترة مرضه عام ١٩٢٤ وأشارت الى الاجراءات التى عمد الانجليز الى اتخاذها نتيجة لمرض الملك الذى دعا الى الاقدام على ما لم يقض به تقليد سابق من انتداب رئيس القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية ليحل محل المندوب السامى فى الاسكندرية وليبقى « ديبانا » الى أن بجىء مستشار الدار الجديد ويستلم منه « النوبة » .

وقد عبرت الصحف الوفدية عن رفضها تدخل حاشية السراى فى شئون الحكم والذى كان يتم عن طريق الابراشى رئيس الخاصة الملكية . فقد اسفل الابراشى مرض الملك وضعف الوزارة فى التدخل فى الشئون السياسية وشئون الحكم وأصبح هو المحرك لأمور البلاد .

الصحافة الوفدية ورجال السراى :

تقدم عبد الفتاح يحيى باستقالته فى ٦ نوفمبر عام ١٩٢٤ والى سر بها الملك اذ أن ضعف الوزارة كان سببا فى توالى اعتداء الانجليز على السراى وقبلت الاستقالة فى ١٤ نوفمبر والى توفيق نسيم الوزارة الجديدة . وحاول القصر فى هذه الفترة التقرب من الشعب لذا سارع باصدار مرسوم ملكى بإلغاء دستور ١٩٢٠ ووافق على عودة دستور ١٩٢٣ .

وفى وسط هذه الاحداث كانت الصحافة الوفدية تحمل بشدة على الابراشى وتدخلاته فى شئون الحكم .

فهـاجمته جريدة (الجهاد) ، وطالبته « بأن بعنى بشئون
الخاصة الملكية واشرافه على انتاجها بدل اضاءة وقته فى التعلق
بأهداب شئون الدولة وهى ليست من اختصاصه » .

ورأت الجريدة أن الخبر فى أن يقصى من منصبه الى حيث
لا يستطيع أن ينفذ الى شأن من شئون الدولة خطيرها وصغيرها .

وكتب العقاد مقالة قوية ضد الإبراشى اعترض فيها على
ما قبل حول تعيين الإبراشى بعد انقضاءه عن منصبه كوزير مفوض
فى احدى البلاد الأوربية إذ أن « مقام السفير المفوض أمنية يقطع
إليها أناس هم أشرف من الإبراشى بأشأ نفسا وأصلح عملا وأحق
بالمثوبة وحسن الجزاء ، فلماذا يكون عقابه أمنبة للآخرين ؟ »
وسخر منه ومن دسائسه قائلا : « خير لمصر أن يقصى هذا الرجل
عن مكانه وعن كل مكان فاذا لم يكن بد من الهوادة فى الاقصاء
فلنذهب الى المزارع والحقول ولنبعمل فى سياسة الماشية
والعجول ، فاذا ألح عليه الدسائس فلا ضير أن يوقع بين البغال
والتيران أو بسعى بين المعز والحملان ، واذا تحرك عليه عرق
الطنبان فليأمر بقتل ديك أو ببجح خروف . اما ماعدا ذلك فافراط
فى الرحمة لا يستحقه هذا الانسان ولا تؤمن عقابه على الناس » .

وطالبت الصحف الوندية أيضا باقصاء الشيخ الظواهرى
شيخ الجامع الأزهر بسبب دسائسه التى يقوم بها هو أيضا . .
وتدخل الوفد لدى وزاره نسيم لوضع حد لدسائس الإبراشى
والشيخ الظواهرى وبناء على هذا طلب نسيم بإشأ من الملك فؤاد
مستعينا بالمندوب السامى اخراج الإبراشى والشيخ الظواهرى من
منصبيهما ، فلم يجد الملك بدا من الموافقة وقدم الإبراشى استقالته .

وقد زنت جريدة (الجهاد) الى قرائها بشسرى استقالة
الابراشى من منصبه « الذى طالما استغله أسوا استغلال فى
محرابة أمنه والذى طالما نصب من نفسه وهو فبه حاكما يأمر فى
الناس لا يسأل ماذا فعل وكف ولماذا فعل » .

وكتب توفيق دياب تحت عنوان (الابراشى عدو مصر وعدو
الوغد) مقالا هاجم فيه الابراشى هجوما عنيفا ، وأكد أنه ليس
عدوا لمصر وللوغد فحسب بل هو عدو للقصر نفسه إذ أنه أساء
للقصر « بها حجب من شعاع القصر فى نفوس المصريين ، وبها
حجب من عواطف المصريين نحو صاحب العرش فأية عداوة للقصر
شر من هذه العداوة التى سبهاها الابراشى فناء فى الاخلاص
لصاحب العرش » .

وأشار عباس العقاد فى جريدة (روز اليوسف) اليومية ان
اقضاء الابراشى عن منصبه هو عوده الى حجمه الطبيعى وأنه
لن يستطيع بعد الآن أن يملك الاضرار حتى بأصغر الناس بعد أن
فقد الجاه الذى يدعيه ويسند اليه .

وتهدد جريدة (كوكب الشرق) العاملين فى القصر بأن
مسيرهم سيكون كمسير الابراشى اذا اتبعوا سنته فى افساد
ما بين العرش والشعب المخلص له . فيجب أن يكون ما حدث
للابراشى عبرة لهم ودرسا لا ينسى .

وتواصل الصحافة الوفدية تخلاتها فى شئون القصر ،
فتعرض صحيفة (الجهاد) على تعيين على ماهر رئيسا للديوان
الملكى بعد استقالة زيور باشا إذ أنه كان « احدى الدعائم التى
قام عليها العهد الصدى فى أول انشائه .. ولا ريب فى أن تولية
على ماهر هذا المنصب الخطير فى القصر الملكى سيكون ذا دلالة
رجعية لا تخفى على أحد » .

وتبرر الجريدة رأبها بأنه يوجد تعارض بين موافقة الملك على عودة دستور ١٩٢٣ وبين اختيار على ماهر . . إذ أن على ماهر قد أقسم يمين الولاء لدستور صدق والمفروض أن يكون من يشغل مثل هذا المنصب الكبير في القصر الملكي ممن تتمشى روحهم مع العهد الحاضر ولا ينافي القسم الذي أقسموه الاحترام الواجب لدستور الأمة .

وعندما يصدر الأمر الملكي بتعيين على ماهر رئيسا للديوان تطالبه جريدة (الجهاد) بأن ينسى ماضيه في محاربة الأمة وأن يفتح صفحة بيضاء في بداية عمله الجديد .

ألا أن الجريدة بعد عدة أيام نبارك زيارته الى رئيس الوزراء والى رئيس الوفد ورأت في هذه الزيارات طبلا على روح جديدة من شأنها إذا أطرد سرياتها بين العرش والأمة أن تقضى على تلك المخلفات السيئة التي تركها في نفوس المصريين مسلك حزب الاتحاد ورجاله القلائل بما زينوا لأنفسهم تصوير الولاء للعرش في صورة (احكار) هم أعضاء شركته وحملة أسهمه .

وقد نجح على ماهر في العمل في هذه الفترة على التقرب بين الوفد والقصر ، بطليل انه عندما اختبر بعد ذلك لرئاسة الوزارة ليجرى الانتخابات لم يعترض على هذا الاختيار الصحف الوفدية .

وخاضت صحافة الوفد أيضا في هذه الفترة في مسألة تعليم ولى العهد الأمير (فاروق) فقد كتب توفيق دياب في جريدة (الجهاد) يحذ سفر الأمير الى انجلترا لاستكمال تعليمه لأن « المعاهد البريطانية الديمقراطية الحرة كجامعة اكسفورد او جامعة كامبردج هي البق المعاهد يتخريج ولى عهد الملكة المصرية لا من حيث هي جامعات بريطانية ولكن من حيث هي بيئات عليبة كأصلح ما تكون لتخريج الشباب وتكوينهم أمراء كانوا أو عليبة او

من اواسط الناس » . وقد وافقه عباس العقاد على هذا الرأي من خلال كتاباته في جريدة (روزالبوسف) اليومية الا انه بنى سبب تفضيله انجلترا كمكان لتعليم ولي العهد على عامل آخر فقد رأى ان انجلترا هي اصلح البلاد لدراسة صاحب السمو لأن الأمير من بيت مالك ولا يلقى الأمراء دراساتهم في بلاد جمهورية بل يحسن أن تكون هذه الدراسة في بلاد ديمقراطية عظيمة .

واستمرت العلاقة ودية بين القصر والوفد وصفحه خاصة بعد أن توجهت أنظار المصريين وعقولهم الى جهة واحدة هي الدستور ازاء ما بدى من تعنت بريطانيا في مسألة عودة دستور ١٩٢٣ . واستمر الحال كذلك الى أن نجحت القوى الوطنية في حمل وزارة توفيق نسيم للحصول على موافقة انجلترا على عودة الدستور واستصدر رئيس الوزارة مرسوما ملكيا بعودة دستور ١٩٢٣ .. مما كان له اكبر الأثر في استمرار التفاهم بين الوفد والقصر . ولذا نجد أن جريدة (الجهاد) نكتب في يوم عودة الدستور « تشكر مصر لصاحب عرشها المفدى رغبته بالامس في اعادة دستور الأمة وإبره السامى اليوم باصداره » .

كما نشرت (الجهاد) نبأ زياره مصطفى النحاس ومكرم عبده لسراى عابدين لقبه اسميهما في سجل التشريفات لشكر صاحب الجلالة على اصداره الامر الملكى بعودة الدستور .

وفى ٢٣ ديسمبر ظهرت (الجهاد) وفى صفحتها الأولى صورة كبيرة للملك فؤاد كتبت تحنها الرسالة النى وجهها الملك الى الشعب يعلن فيها اعتذاره عن مشاركة شعبه (الوفى الأمين) أفراحه بعيد الفطر بسبب نصيحة الاطباء وفى الصفحة نفسها كتب توفيق دباب في برواز ردا على رسالة الملك جاء فيها : « بنلقى الشعب المصرى هذا الصباح رسالة صاحب الجلالة ملكه المفدى بقلوب ملؤها الولاء الصادق والادعاء المستجاب ، وانها

لا سعد الانباء الميمونة التى تستقبلها مصر بجزيل الحمد لله الكريم
 ان يزف جلالة الملك الى شعبه المغتبط الشكر بشرى تقدم الصحة
 الغالية فى سبيل العافية الكاملة تقدما مطردا ، ولئن حرم المصريون
 اجتلاء الطلعة السامية فى هذا العيد البهيج المزدوج عيد الصحة
 الملكية وعيد الدستور ، فقد عوضهم صاحب العرش المحبوب عن
 حرمانهم الموقيت فى هذا العيد المبارك تلك العواطف الابوية
 السامية التى تتمثل صورة روحية جميلة بين كل مصرى من ملايين
 هذا الشعب الوئى الامين » . وهكذا عبرت صحيفة (الجهاد)
 عن جو التفاعم الذى كان سائدا بين الوفد والعرش فى هذه
 الفترة .

وفاة الملك فؤاد وتولى فاروق العرش :

تتبعت الصحف الوندية بالاهتمام الشديد الحالة الصحية
 للملك فؤاد وبرزت النشرات الطبية المختلفة التى كان يذيعها
 اطباء المعالجون له ونوهت عنها فى مانشيتات صفحاتها الاولى .
 كما اوضحت هذه الصحف مدى سوء حالة الملك الصحية فى
 الاوساط المصرية وبينت القلق العام الذى اعترى الوزارة ورئيسها
 ورجال القصر مما أدى الى توقف الاعمال تقريبا . وبينت ايضا
 اقوال الصحف البريطانية وتعليقاتها حول مرض الملك والاحداث
 المتوقعة .

وفى ٢٨ ابريل تظهر جريدة (كوكب الشرق) وهى مجلة
 بالسواد وصورة كبيرة للملك فؤاد تحتل جزءا كبيرا من صفحتها
 الاولى ، وأعلن المانشيت عن وفاة الملك — فقد جاء فيه (مات
 الملك — مصاب الشعب المصرى فى صاحب عرش وادى النيل
 جلالة الملك فؤاد الاول) .

وفى عددها التالى نشرت صورة للملك فاروق كجيت أسفلها

(ليحيى فاروق الاول ملك مصر) — وجاء فى مانشيت الصفحة الاولى فى هذا العدد (مات الملك — يحيى الملك — فاروق الاول ملك مصر — تاريخ حياته — موعد وصوله — تفاصيل تشييع جنازة الملك الراحل — مسألة الوصاية والدستور) وكتب أحمد حافظ عوض يرثى الى الأمة ملكها موضحا مآثره الحميدة على البلاد « ولئن بكى مصر اليوم ملكها الراحل فانها تبكى ملكا جعل لها مكانة بارزة بين الممالك » . وفى الوقت نفسه اشار الى تناول مصر بملكها الشاب وعهده السعيد .

وفى عدد (كوكب الشرق) الصادر فى ٣٠ أبريل ظهرت الصفحة الاولى وهى تحمل صورة كبيرة للملك فؤاد شغلت طول الصفحة وعرضها عدا عمودين يمين ويسار الصورة . ونشرت فى صفحتها الرابعة الوصف التفصيلى لجنازة الملك فؤاد تحت عنوان بلغ ارتفاعه ثمانية أسطر جاء فيه (المشهد التاريخى الحافل الرهيب — تشييع جنازة المغفور له جلالة الملك أحمد فؤاد الاول — من قصر عابدين الى مقره الاخير — أمة تشييع ملكها الراحل بين أنات الحزن ومصعد الزفرات — عشمات الألفوف والحشود التى لا عد لها تشترك فى المشهد العظيم — أطول موكب فيما شهدته مصر الحزينة — ونصف ساعة تمضى فى المسافة بين خروج النعش من القصر وبلوغه ساحة عابدين — يوم مشهود فى التاريخ) . وقد اتبعت جريدة (الجهاد) هذه الطريقة المثيرة فى التعرض لجنازة الملك ووصف أحداثها بشكل مؤثر عاطفى . . فوصفت جنازة الملك تحت عنوان (وأخيرا ثوى الملك فؤاد فى مرقده الاخير — من الذين تولوا غسله وتكفينه وحفنه وتلقينه — جلالة الملكة تبكى وتستبكي — والأميرتان فوزية وفايزة معها فى ثياب بيضاء — كيف ودع الشعب ملكه المحبوب) .

و قد طبقت الصحف الوفدية مقولة (مات الملك يحيى الملك)
بالفعل . فقد هالت ورحبت ترحيبا شديدا بعودة فاروق من لندن
وحاولت أن تصور له فى الازهان صورة ملك شاب نبمقراطى
سوف تنعم البلاد فى عهده بالرخاء والسعادة .

رتولى رلى العهد الأمير فاروق خلفا لوالده مع مجلس وصاية
تكون من الأمير محمد على وعبد العزيز عزت باشا وشريف صبرى
(خال الملك فاروق) .

فكبت (كوكب الشرق) تحت عنوان (عودة المليك) : « فى
هذا اليوم السعيد الميمون يستقبل الشعب المصرى ملكه العظيم
بها أخره فى الأئدة من صادق الولاء والتعظيم والتبجيل وفى
هذا اليوم المبارك يطالع جلالة الملك فاروق الاول بلاده العزيزة
الكريمة بعد غياب ليتربع على عرش آبائه واجداده الأكرمين ملكا
عظيما وشابا كريما » .

وتساهم (الجهاد) فى إبراز صورة الملك المحبوب فتكتب :
« جلالة الملك يأمر بتخفيض مخصصاته من ١٥٠ الى ١٠٠ ألف
جنيه سنويا لينفق الفرق فى مصالح البلاد » .

وعلى الرغم من أن الصحف الوفدية خاصة (البلاغ) قد
هاجبت القصر من قبل لاحتفاله بعيد الجلوس الملكى فى حين أن
الامة حزينة على فقد سعد زغلول الا أن هذه الصحف قد فعلت
الشيء نفسه . فكبت عن فرح الامة وابتهاجها العظيم بفوز الوفد
فى الانتخابات وتشكيل النحاس للوزارة الجديدة فى حين كان
الحداد العام معلنا آنذاك فى مصر .. وبصفة عامة نستطيع أن
نؤكد أن ولاء الصحف الوفدية بل والامة لسعد زغلول وحزنها
لوفاته كان أضخم بشكل واضح من ولائها وحزنها على الملك
الراحل .

وزارة القصر :

تضمن جواب النحاس رداً على تكليفه بتأليف الوزارة انها ستجعل من أول اغراضها تمكين صلات الولاء والفتحة بين العرش والامة ، ولهذا فقد اعترفت أن تنشئ وزارة جديدة باسم وزارة القصر وكان الهدف من انشائها الغاء منصب رئيس الديوان الا أن المندوب السامي اعترض على هذه الفكرة ورغبة من النحاس في عدم احداث أزمة مع الانجليز ومع القصر في مستهل عهده بالوزارة فقد قرر التراجع وتم ذلك على مرحلتين ، الأولى بالموافقة على أن يذكر في خطبة العرش أن موضوع وزارة القصر لا يزال قيد البحث ، والثانية الاكتفاء بإنشاء منصب وكيل وزارة برلماني لشئون القصر .

وقد أيدت (الجهاد) انشاء وزارة للقصر واعتبرتها سنة دستورية سامية لتمكين صلات الامة بالعرش . الا أن الجريدة لم تتعرض لها مرة أخرى بعد اعراض الانجليز عليها .

وتبارك (الجهاد) موقف النحاس من الملك الشاب ، إذ جاء وصف النحاس له في خطبة العرش « ملكاً دستورياً بطبيعته ونشأته ، وتوج الله هامته بتاج مصر تاج عرشها وتاج حبها » . ورات الجريدة أن أعظم مآثي خطاب العرش هو « تتويج ملك البلاد المحبوب تاج محبة الشعب الذي استحقه » .

وهكذا عبرت الصحف الوفدية عن تأييدها الكامل وولائها للملك فاروق . وأملت أن يكون عهده عهد الديمقراطية والحرية خاصة وأن الفترة التي تولى فيها الملك بعد وفاة والده ، كانت تتميز بانتصارات شعبية ضد الرجعية . فالانتخابات أجريت على أساس دستور ١٩٢٣ وفاز فيها الوفد وتألقت وزارة برئاسة النحاس .

وكانت المفاوضات المصرية البريطانية تجرى فى جو من الرغبة فى التفاهم والاتفاق ..

وقد اثرت هذه الظروف جميعها — التى كانت تنبئ وتبشر بآمال عريضة فى المستقبل — فى الحب والولاء الذى قابلت به الصحف الوفدية الملك الجديد فى بداية عهده .

ومما سبق يتبين ما يأتى :

* لم تستطع الصحف الوفدية أن تنشر أو تعلق على موقف السلطان أحمد فؤاد من الحركة الوطنية ابان ثورة ١٩١٩ بسبب ظروف الأحكام العرفية .

* أشادت الصحف الوفدية بالملك فؤاد لاصداره دستور ١٩٢٣ ونفت تدخلات السراى فى مشروع الدستور لاعطاء مزيد من السلطات للقصر .

* لم تتعرض الصحف الوفدية لمواد الدستور التى فصلت حقوق الملك سواء بالنأييد أو الاعتراض .

* اكدت الصحافة الوفدية على ولاء الوفد للعرش ونددت بكل المحاولات التى بذلت للايقاع بين سعد زغلول والسراى .

* نددت الصحف الوفدية بحزب الاتحاد التابع للسراى ورفضت فى الوقت نفسه تدخلات رجال الحاشية وموظفى القصر فى شئون الحكم .

* نددت الصحف الوفدية بدسائس حسن نشأت ومن بعده الابراشى فى الايقاع بين الأمة والعرش .

* لم تتعرض الصحف الوفدية لدور السراى فى الانقلابات الدستورية التى حدثت فى عهد وزارة زيور وعهد وزارة

محمد محمود وعهد وزارة اسماعيل صدقي . وحملت
مسئولية هذه الانقلابات للانجليز والوزارة .

* تابعت الصحف الوفدية وفاة الملك فؤاد متابعة اعلامية مكثفة
من خلال المقالات والصور . وأبرزت حزن الأمة على وفاته .

* عبرت الصحافة الوفدية عن ولائها وتأييدها الكامل للملك
الشاب فاروق وأبرزته في صورة الملك الديمقراطي الذي
سوف تنعم البلاد في عهده بالحرية والديمقراطية والرخاء .

* بصفة عامة كانت مواقف الصحف الوفدية من القصر تتميز
بالابتعاد عن توجيه أية انتقادات اليه بل غلب على هذه
الصحف مDAHنة الملك باعتباره يجب أن يكون فوق
الأحزاب وفوق النقد وأن ذاته مصونة لا تمس .

● الفصل الثالث :

الصحافة الوفدية والوزارات المصرية

اتسمت الوزارات المصرية في فترة الاحتلال والحماية بأنها وزارات ادارية ليس لها صفة سياسية ، وانما ترتبط الوزارة دائما بالخدو او بسلطة الاحتلال .. ولكن نتيجة لتصاعد الحركة الوطنية والثورة الشعبية بدأت الصفة السياسية للوزارة تتضح تدريجيا في السنوات الاخيرة من فترة الحماية ومثال على ذلك استقالة كل من وزارة حسين رشدي باشا في اول مارس عام ١٩١٩ ووزارة محمد سعيد باشا في نوفمبر عام ١٩١٩ لأسباب ذات طابع سياسى ، فالاولى استقالت لرفض السلطات الانجليزية التصريح لسعد زغلول ورفاقه بالسفر لعرض مطالب البلاد ، والثانية استقالت احتجاجا على قدوم لجنة ملتر الى مصر .

وتعد وزارة عدلى يكن (مارس ١٩٢١ - ديسمبر ١٩٢١) اولى الوزارات السياسية في تاريخ مصر الحديث ، ذلك لانها قامت على أساس برنامج سياسى هو تولى المفاوضات مع الحكومة البريطانية لتهديد شكل العلاقة بين البلدين .

الصحافة الوفدية والوزارات المصرية فى ثورة ١٩١٩ :

وزارة حسين رشدى (١٠ أكتوبر ١٩١٧ — ٢١ أبريل ١٩١٩) :

لقيت حركة الوفد منذ محادثة ١٣ نوفمبر تأييدا من رئيس الوزارة حسين رشدى وتم تأليف الوفد بتشجيعه وتعضيده ، كما كانت خطوات الوفد تسير باتفاق معه وتفاهم . ولذلك قدم حسين رشدى استقالة وزارته الثالثة على اثر رفض السلطات البريطانية سفر زعماء الوفد الى باريس . وقدم سعد زغلول عريضة شديدة اللهجة الى السلطان يعلن فيها اعتراضه على قبول الاستقالة .

وعلى الرغم من ان الصحف المصرية عموما لم تستطع ان تتعرض لهذه الاحداث بسبب ظروف الاحكام العرفية والرقابة الا انها ايدت تأليف حسين رشدى لوزارته الرابعة عقب صدور قرار الافراج عن سعد وصحبه والسماح لهم بالسفر بعد اندلاع ثورة ١٩١٩ فى البلاد .

فتشيد جريدة (مصر) بالوزارة وتؤكد ان اعمالها ستكون مطابقة لرغبات الامة كل المطابقة .

الا ان وزارة رشدى تضطر الى الاستقالة بعد عدة ايام بسبب اضراب الموظفين .

وزارة محمد سعيد (٢١ مايو ١٩١٩ — ١٥ نوفمبر ١٩١٩) :

الف محمد سعيد الوزارة الجديدة وقد توبلت بالمظاهرات العدائية من افراد الشعب ، ورفعت عرائض الاحتجاج ضد تأليفها الى السلطان

إلا أن جريدة (الاهالى) تدعو الى ضرورة تأييد الحكومة
اذ ان فكرة أن تبقى بلاد بلا حكومة لظهار مدى الغضب الشعبى
قد تجلى بصورة أكبر فى احداث الثورة ولم يبق محلّ لأن تعطلّ
البلاد أكثر مما عطلت .

واستمر العداء الشعبى ضدّ الوزارة ووصل الأمر الى حد
الاعتداء على حياة محمد سعيد ولم تتعاطف الصحف الوفدية معه
فقد قصرت (وادى النيل) اهتمامها على تصوير وقع الحادث فى
الدوائر الرسمية فقط دون التطرق الى تأثيره فى طبقات الأمة ،
كما ابتعدت فى تعليقها على الحادث من تحبيذه او معارضته .

وقد أبدت الصحف الوفدية بعد ذلك قرار محمد سعيد بأنه
سيقدم استقالته اذا صممت لجنة ملنر على المجيء الى مصر
وبالفعل قدم محمد سعيد استقالة وزارته بعد بلاغ دار الحمابة
الذى أعلنت فيه قرب قدوم لجنة ملنر الى مصر .

وقد نوهت جريدة (وادى النيل) عن أسباب الاستقالة
وأرجعتها الى تصميم الحكومة البريطانية على استمرار إبعاد
سياستها فى مصر .

وزارة يوسف وهبه (٢١ نوفمبر ١٩١٩ — ٢١ مايو ١٩٢٠) :

قوبلّ تاليّف هذه الوزارة بالسخط العام أيضًا . ونددت
جريدة (مصر) بالوزارة واعتبرتها وزارة لا تنوب عن الأمة ولا
تمثلها لأنها تقوم على أساس يخالف ما تذهب اليه الأمة لأن تاليفها
على إثر صدور بلاغ دار الحمابة بمجيء لجنة ملنر يعد اقرارا منها
للسياسة البريطانية .

واستمرت فى هذه الفترة حوادث الاعتداء على الوزراء

المصريين وقد رفضت جريدة (النظام) هذا الأسلوب في معالجة القضية الوطنية . وأكدت على أن البلاد تعتمد في مطالبها العادلة على سلاح القانون واحكام الحق والعدل وأنها ترفض كل ما يتنافى معها من وسائل الاعتداء غير السلمي .

وفي ١٩ مايو قدم يوسف وهبه استقالته الى السلطان .

وزارة توفيق نسيم (٢٢ مايو ١٩٢٠ - ١٥ مارس ١٩٢١) :

الف توفيق نسيم الوزارة الجديدة في ٢٢ مايو عام ١٩٢١ وكانت استمرارا للوزارات السابقة التي اضطنعتها السراى وقامت على أساس الاستخفاف بالحركة الوطنية ولذا قوبلت بالاحتجاج من الراى العام . وتعرض توفيق نسيم لحادثة اعتداء وقد أبدت جريدة (النظام) أسفها لتكرار مثل هذه الحوادث التي لا تخدم القضية المصرية .

وتعرض عبد الحليم الغمراوى الكاتب في جريدة (النظام) للاعتقال مع الذين تم اعتقالهم بعد حادثة الاعتداء على رئيس الوزراء وتعلن جريدة (النظام) ثقتها في براعته « لأن الذى يخدم القضية المصرية لا يحمل سلاحا غير قلمه ولا يسلك طريقا غير الطريق السلمي المشروع الذى يتخذه أصحاب الحقوق الواضحة التى لا تحتاج فى الوصول اليها الى سلوك للطرق الخفية واعداد المشاريع الجهنمية التى لا تتفق مع أخلاق المصريين وسلامة نياتهم التى برهنوا عليها فى كثير من المواقف الحرجة » .

وهكذا يتضح أن الصحافة الوفدية على الرغم من رفضها الوزارات التى تألفت فى فترة ثورة ١٩١٩ إلا انها رفضت فى الوقت نفسه أسلوب الاغتيالات السياسية كحل للقضية الوطنية .

وتسقط وزارة توفيق نسيم وبتولى عدلى يكن تأليف الوزارة الجديدة لاجراء المفاوضات مع الحكومة البريطانية .

وستتناول فى هذا الفصل موقف الصحافة الوفدية من الوزارات المصرية بدءا من وزارة عدلى يكن عام ١٩٢١ الى وزارة مصطفى النحاس عام ١٩٣٦ (*) وسنركز على بحث موقف الصحافة الوفدية من هذه الوزارات من خلال مواقفها من قضايا الحربه الداخليه وتحولات الاداره واصلاحاتها السياسيه والاجتماعيه والاقتصاديه سواء بالتأييد او النقد والمعارضة .

الصحافة الوفدية ووزارة عدلى يكن (١٦ مارس ١٩٢١ - ٧ ديسمبر عام ١٩٢١) :

اوضحت فيها سبق ان الصحف الوفدية كانت تجهل ابعاد الخلاف بين سعد زغلول وعدلى يكن فى باريس نتيجة لتفراغات سعد التى ارسلها من باريس واكدت على ان .. التفاهم تام بين الرجلين .. ولذا وجدنا الصحف الوفديه ترحب بوزارة عدلى يكن باعتباره احد المشاركين فى الحركة الوطنيه وذلك فى بادئ الامر الا أنه عندما تحول الخلاف بين سعد وعدلى من السريه الى العلن — نتيجة رفض عدلى شروط سعد زغلول للانسفراك فى وفد المفاوضات وبدء سعد زغلول حمله قويه ضد عدلى — وجدنا الصحف الوفديه تحمل حمله شعواء على عدلى ووزارته وتنشر ما كان خافيا من امر الخلاف بين الرجلين ، كما هاجمت سياساته وقراراته فى كافة المجالات .

(*) ان نعرض لموقف هذه الوزارات من قضيتى الاستقلال والدمشقر وايضا من حيث علاقتها بالقصر على اساس انه قد سبق التعرض لها فى الفصول السابقه .

وخير دليل على ذلك موقف هذه الصحف من قرار إلغاء الرقابة على الصحف . فقد أراد عدلى أن يتقدم للأمة بعمل يخفف من تيار السخط الذى واجهته وزارته فسعى لدى السلطة العسكرية البريطانية التى أصدرت قرارا برفع الرقابة على الصحف الوفدية ابتداء من ١٥ مايو عام ١٩٢١ . الا أن الصحف الوفدية تحفظ على هذا القرار . وتشير جريدة (النظام) الى أن هذا الإلغاء وحده لن يطلق الإعلام من قيودها ولذلك « فان خبره لا يفرحنا بل يزيد قلقنا واضطرابنا ، مادام يوقعنا تحت سيطرة أمر علينا من سيطرة الرقيب ، الا وهى سيطرة قانون المطبوعات الذى يخول للوزارة سلطة واسعة » .

وساعد على زيادة هجوم الصحافة الوفدية على الوزارة ما تقدمت عليه من احالة بعض الموظفين الى مجالس تأديب لمحاكمتهم على اقامة حفلة تكريم لسعد زغلول . وقد اهتمت هذه الصحف بمتابعة أخبار هذه المحاكمات التأديبية . فى حين نددت جريدة (النظام) باجراءات الوزارة فى معاقبة الموظفين .

وعلى اثر فشل مفاوضات (عدلى — كيرزون) يقدم عدلى يكن استقالة وزارته .

الصحافة الوفدية ووزارة عبد الخالق ثروت (١ مارس ١٩٢٢ — ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢) :

قامت الصحافة الوفدية بالطعن فى وزارة ثروت منذ تأليفها والتشهير بها واشاعة الكراهية لها لدى الراى العام ، خاصة وأنها تولت الحكم بعد نفى سعد زغلول للمرة الثانية .

ونددت الصحف الوفدية باجراءات الوزارة فى تكيم الحريات وتحريم اجتماعات الوفد وفسادها لافساد هذه الاجتماعات . وأعلنت جريدة (النظام) أن الحجر على حرية الآراء لا يكون فى

عهد الاستقلال الذى قالوا به .. وطلبت الوزارة باطلاق الحرية المحتبسة حتى تثبت ان زمام السلطة المصرية ليس فى يد الانجليز بل فى يد المصريين .

وكتب مصطفى القاياتى ، عضو الوفد المصرى ، بوضخ للوزارة معنى الحرية التى تنشدها البلاد وهى « ان يكون كل انسان حرا فى كل أعماله فى دائرة القانون العام ، لا مهيمن لغير هذا القانون عليه فى حالة من الأحوال ، فلا حرية فى القول والاجتماع ممنوع ، ولا حرية فى الكتابة وقانون المطبوعات موجود ، ولا حرية فى العمل وسيف الاحكام العرفية مسلول » .

ويضطر ثروت باشا الى تقديم استقالة وزارته نتيجة تدخل كل من القصر وانجلترا فى مشروع الدستور .. الا أن الصحف الوفدية امتنعت عن مساندته وتعزيد موقفه ، بل أعلنت سعادتها بهذه الاستقالة فكتب العقاد فى صحيفة (الافكار) ان الوزارة استقالت لأنها « باتت فى أخرج مركز وجدت فيه وزارة منذ سمعنا بالآزمات الوزارية » . وأشار الى أنه لولا رفض ثروت انتخاب جمعية تأسيسية لوضع الدستور ، ما كان اضطر لهذه المواجهة مع الانجليز .

الصحافة الوفدية ووزارة توفيق نسيم (٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ — ٥ فبراير ١٩٢٣) :

اتخذت الصحافة الوفدية موقفا ودبا من الوزارة فى بداية عهدها تماشيا مع موقف الوفد المؤيد لها وذلك لسعى توفيق نسيم لاحداث تقارب بين القصر والوفد ووعده بالعمل على إعادة المنفيين والامراج عن المعتقلين . الا أن هذه الصحف قد أبدت أسفها لأن الوزارة تألفت بدون برنامج سياسى يعرض على الأمة وعدلت بذلك

عن سياسة وضع البراج التي سارت عليها وزارة عدلى يكن
وعبد الخالق ثروت .

وتعلن جريدة (المحروسة) نرح الأمة وابتهاجها باستقبال
الوزارة الجديدة وذلك « لزوال كابوس ثروت باشا وخطته فى
محرابة الأمة فى اتق مشاعرها » .

وطالبت جريدة (وادى النيل) وزارة نسيم بضرورة الاسراع
فى عودة سعد واصحابه من المنفى « وغسل الاهانة التى لحقت
بمصر من جراء أعمال النفى والاعتقال » .

فى حين طالبتها جريدة (الافكار) بالعمل على ان تنظر نظرة
عدل فى كافة التعيينات والترقيات التى تمت فى عهد وزارة ثروت
حتى تقضى على جرائم الفكرة الحزبية ولتكون الكفاءة الشخصية
وحدها أساس العمل الحكومى .

الا ان هذه العلاقة الودية بين الصحافة الوفدية ووزارة
نسيم سرعان ما تنتهى عندما يذبح الوفد بياناً فى ٢٠ يناير عام
١٩٢٣ يحمل على الوزارة بسبب عدم الافراج عن سعد زغلول
وبلقى الزعماء المنفيين واستمرار الأحكام العرفية وعدم اتخاذها
موقفا حاسما ازاء تمثيل مصر فى مؤتمر لوزان تمثيلا شعبيا .

وفى اليوم التالى لصحور البيان هاجم أحمد حافظ عوض
توفيق نسيم قائلا : « قد مضى على تبوئه كرسيها أكثر من شهر
ونصف شهر فماذا فعلت وزارته فى سبيل تحقيق الأمنى الوطنية
من ارجاع المنفيين واطلاق سراح المسجونين والمعتقلين » .

وطالب الوزارة بتقديم استقالتها بعد ان فشلت فى تحقيق
أمنى البلاد . وعندما يقدم توفيق نسيم استقالة وزارته على اثر
تهديد الانجليز للملك بخصوص نصوص السودان فى مشروع
الدستور تعلن جريدة (المحروسة) سرورها بهذه الاستقالة لأنها

تريد من اقتناعها بضرورة الامتناع عن تشكيل وزارات حتى يحقق
الانجليز المطالب المصرية .

ودعا الملك فؤاد عدلى يكن ليؤلف الوزارة الجديدة الا ان
عدلى اعلن موافقته على تولى رئاسة الوزارة بشرط ان يعلن الوفد
تأييده له خروجاً من حالة الانقسام التى تعاني منها البلاد وقد
اعترض الوفد وصحفه على تأليف عدلى يكن الوزارة واتهموه بأنه
يسعى لتنفيذ مشروع كيرزون من خلال توليه الوزارة . واكد احمد
حافظ عوض رفض الأمة لاية وزارة تتشكل من الاحرار الدستوريين
وطالبهم بافساح المجال لغيرهم ممن هم محل ثقة الأمة حتى تتول
البلاد استقلالها .

واوضحت جريدة (المحروسة) عدم ثقتها فى دعوة الاتحاد
التي نادى بها عدلى « فهم ليسوا فى حاجة الى الاتحاد مع الأحزاب
المخالفة لهم وانما ارادوا بهذه المناورة ان يوهبوا ان الأمة قد
التفت حولهم » .

واشارت الجريدة الى نفور الشعب من دعوة الاتحاد هذه
واكدت الجريدة على أن الوفد لا يوافق على تأليف عدلى الوزارة
لأنه لا يرغب فى تأليف وزارة من حزبه ولا يعضد أية وزارة تتألف
على قاعدة تصريح ٢٨ فبراير .

وقد بدأ تبار يسرى فى الاوساط المصرية بأن حل الأزمة
الوزارية التي دامت لمدة تقرب من شهر هو فى تأليف وزارة
ادارية الا ان الجريدة لا توافق على هذه الفكرة الا اذا كان الغرض
من الوزارة الادارية هو أعداد الجو الصالح وتمهيد الوسائل
اللازمة لاطلاق سراح سعد زغلول وبالقى المسجونين والمعتقلين
والا غلامفضل بقاء البلاد بلا وزارة لأن زمان الوزارات الادارية قد

مضى ولم يعد نى مصر من يقبل البلاد أن تعود الى الورا بعد أن أصبحت الوزارة المصرية (شبه مسئولة) أمام الراى العام .
وانتهت الأزمة فجأة عندما أصدر الملك مرسوما بتأليف الوزارة الجديدة برئاسة يحيى إبراهيم .

الصعافة الوفدية ووزارة يحيى إبراهيم (١٥ مارس ١٩٢٣ — ١٧ يناير ١٩٢٤) :

تألفت الوزارة بدون برنامج سياسى مما أثار استياء الصحف الوفدية . وأعلنت جريدة (المحروسة) أن تأليف وزارة سياسية على هذا النحو بغير برنامج لما يؤسف له أشد الأسف .
وهاجمت الصحف الوفدية رئيس الوزراء لأنه لم ينزل على ارادة الأمة التى أرادت ! لا يؤلف وزارة قبل إلغاء الأحكام العرفية وفك اعتقال المعتقلين والمسجونين السياسيين .

ومما ضاعف من هجوم الصحف الوفدية على الوزارة إصدارها قانون الاجتماعات فى ٣٠ مايو عام ١٩٢٣ والذي قيدت فيه حق الاجتماعات بقيود شتى استنكرها الراى العام وهاجمتها الصحف الوفدية فوصفت جريدة (الرشيد) القانون بأنه انتقال من حكم عرقى أجنبى الى حكم عرقى مصرى وأعلنت أن هذا القانون لا يصدر الا عن شعور بالخوف أو شعور بأن الشعب طفل قاصر .

وأشادت الجريدة ببيان الوفد والذي تضمن « أن هذا القانون لجدير بأن بسى قانون تحريم الاجتماعات » و « أن الوزارة بإصدارها هذا القانون قد ناقضت دستورها فى أهم مبادئه » .

وعلى الرغم من أن الوزارة قد نجحت نى أن تحمل السلطات الانجليزية على إصدار قرار بإلغاء الأحكام العرفية ، الا أن الصحف الوفدية قد تحفظت على هذا القرار وذلك لارتباطه بقانون

التضمينات(*) الذي كان يمار هجوم شديد من الصحف الوفدية وقد أعلنت جريده (المحروسة) استنكارها لأن يكون من إلغاء الأحكام العرفية صدور قانون التضمينات وصرت بأنه كان على الوزارة أن تطلب إلغاء الأحكام العرفية بلا شرط ولا قيد .

واعبرت الجريدة قانون الاجتماعات وقانون التضمينات وقانون الانتخاب كل قانون منها يكاد يكون حكما عرفيا قائما بذاته لما فيها من تقيد بحرية الأمة .

وهاجمت صحيفة (المحروسة) اتجاه الوزارة الى كثرة إنشاء السفارات والقنصليات في عديد من البلاد التي لا تربطها بمصر علاقات تبيح انشاءها ، لما يكلف هذا العمل خزانة مصر من مئات الآلاف من الجنيهات دون طائل .

ونحت عنوان (مظاهر الاستقلال الكاذب) أشارت الجريدة الى أن مصر لم تنل استقلالها الحقيقي حتى الآن ولذا فان هؤلاء السفراء المرغوب في تعيينهم لا يستطيعون ان يؤدوا لمصر في الظرف الحاضر الخدمة المطلوبة منهم وأن كل ما تريده مصر هو اتفاق الأموال في أوروبا وأمريكا على مظاهر كاذبة وخادعة لا تخطو بمصر خطوة واحدة نحو الاستقلال الصحيح .

وبصل الى علم الصحف أن الوزارة بسند اعداد قانون جديد للصحافة مما يؤثر نائره الصحف الوفدية فتتبرى للهجوم على القانون . توصفته جريدة (البلاغ) بأنه بمثابة حلقة جديدة تضربها

(*) وهو القانون الذي منج من التارصل بين الوزارة ودار المطبوعات
السادس بشأن إلغاء الأحكام العرفية ويبيز هذا القانون جميع ما ملأت به السلطة
السياسية من إجراءات منذ إعلان الأحكام العرفية في نوفمبر عام ١٩١٤ .

الوزارة الى حلقات السلسلة التى طوقت بها البلاد ودعت الوزارة الى الكف عن العبث بالحرية .

وتدعت جريدة (النظام) بالقيود التى تعترض الوزارة أن يتضمنها القانون وهى : أولا — أن يكون المشتغل بالصحافة حائزا لشهادة عالية وثانيا — أن يكون المشتغل بالصحافة ممن خلقه الله بفطرته المثل الأعلى فى أخلاقه وممن يميل بطبعه الى الخير . وعلقت انجريدة على هذين الشرطين فترات أن الشرط الأول قد بحرم اكفاء بفطرتهم وبها أحرزوا من علم وتجارب من اصدار صحف ويحرموا الأمة من الانتفاع بكفائهم وتجاربهم ، أما الشرط الثانى فإنه لا يوجد وسيلة من الوسائل التى يمكن أن يعرف بها من خلقه الله بفطرته ليكون المثل الأعلى فى أخلاقه ، وأنه ليس هناك دليل بقيقه من يطلب اصدار جريدة على أنه المثل الأعلى فى أخلاقه .

وتعترض جريدة (النظام) على النتيجة التى تولدت عن سعى وفد من الصحفيين لاقتناع رئيس الوزارة بارجاء وضع القانون حتى يتعقد البرلمان ، أو عرضه على الصحفيين قبل تقديمه لمجلس الوزراء لابداء آرائهم فيه ، اذا كان لابد من اصداره . وقد أكدت الجريدة : أنه كان على الصحفيين أن يطلبوا الارجاء لا غير فلما أن يجاب الطلب فنكون قد وصلنا الى ما كنا نرجو ، والا فقد أدوا ما وجب عليهم ، وعرفت الأمة مبلغ رغبة الحكومة فى تقييد الصحافة ، أما أن يطلبوا عرض المشروع عليهم قبل عرضه على مجلس الوزراء وهم يعلمون ما عسى أن يكون لآرائهم من القيمة فى نظر ذوى الأمر فقد عرضوا آراءهم للاهمال وحملوا انفسهم شبه مسئولية الرضا بذلك القانون الذى يراد به تقييدهم وقد كانوا بمنجاة عن كل هذا لو تمسكوا بالارجاء دون سواء .

وعلى اثر فوز الوفد فى الانتخابات يقدم يحيى ابراهيم
لستقالة وزارته ويؤلف سعد زغلول الوزارة .

للصحافة الوفدية والوزارة الوفدية الأولى : (٢٨ يناير ١٩٢٤ -
٢٣ نوفمبر ١٩٢٤) :

كرست صفح الوفد جهودها للدفاع عن وزارة سعد وغيرها من
خصومها وتأييد كل أعمالها وقراراتها والرد على الصحف المعارضة
للوزارة سواء المصرية او الأجنبية .

وقد قارنت جريدة (المحروسة) بين وزارة سعد وغيرها من
الوزارات التى سبقتها ووصلت من المقارنة الى « أن المصريين قد
نظروا الى الوزارات السابقة نظرة الطير الى الصائد ، وذلك راجع
الى أن أعضاء هذه الوزارات لم يعينوا بارداتهم بل اختير غالبيتهم
من رجال الاقلية المكروهين منها ، اما اليوم أصبح الشعب ذو
الذى يختار وزارته من حزب الاغلبية الساحقة فانه ينظر الى هيئة
الوزارة نظرة الجيش الى القائد ومن اقدس واجبات الوزارة
الشعبية تحقيق رغبات الأمة وتوفير أسباب الهدوء لها وهذا ما
أخفته الوزارة السعدية على عاتقها » .

وعلى الرغم من أن عددا كبيرا من الباحثين والمؤرخين قد
أجمعوا على أنه من عبوب وزارة مسعد أنها عمدت الى ابعاد
الموظفين المخالفين لها فى الراى والمبدأ واحالتهم الى المعاش فيما
أسمته حركة التطهير . الا أن الصحف الوفدية قد دافعت عن هذه
الحركة وأكدت على أن الأمة مجمعة على تحييد عملية التطهير .

واشارت جريدة (المحروسة) الى أن هدف الوزارة من هذه
الحركة ليس الانتقام لانه لو كانت وزارة الشعب تريد الانتقام لأمرت
بالتحقيق مع بعض الموظفين الذين أحيوا الى المعاش والذين نبت

تورطهم مع الوزارات السابقة وهي لم فعلت ذلك لأسفر الحقبة
عن أنهم جناة مجرمون لكن وزارة الشعب أرادت التطهير رغبة
فى التطهير وحده انتظف دوائر الحكومة من غير الإكفاء الذين
صعدت بهم أيدي بعض الموظفين الانجليز .

فى حين رأت جريدة (البلاغ) أن الإحالة الى المعاش ليست
عقوبة كافية لهؤلاء الموظفين وطالبت بتقديهم الى مجالس تأديبية
لتوقع عليهم مزيدا من العقوبات .

وبصفة عامة كانت هذه الإجراءات سمة ميزت الوزارات
المصرية فى فترة الدراسة اذ تبدأ كل وزارة أعمالها بفصل الموظفين
المخالفين لها فى المبادئ السياسية .

وقد اشار عبد الرحمن الرافعى الى ضيق وزارة سعد
زغلول بالمعارضة وصحفها فتعقبتها بالتحقيق والمحكمة وأخلت
بينها وبين المظاهرات الصاخبة ضدها ولم تحاول منعها لأن سعدا
أعلن أنه يرغب أن يحى خصومه . وقد حققت النيابة مع معظم
الصحف المعارضة وقد حوكت جريدة (السياسة) على مقالات
عندتها الحكومة اهانة لهيئة مجلس النواب وهيئة مجلس الشيوخ
وقدمت النيابة الدكتور حافظ عفيفى صاحب امتياز الجريدة ومحمد
حسين هبكل رئيس تحريرها وتوفيق دياب كاتب المقالات
لمحاكمتهم .

كما قدمت الوزارة جريدة (الصاعقة) وجريدة (الكنكول)
و (اللواء) للمحاكمة وانتهت معظم هذه المحاكمات الى الحكم
بالبراءة .

وقد تابعت الصحف الوغدية أتياء هذه التحقيقات وكانت
تنشر تحت عنوان (قضايا الصحف) دون تعليق عليها كما أوضحت
بعد ذلك الأحكام التى صدرت فيها .

وتحتفل توى القصر والانجليز فى اسقاط وزارة مسعد
زغلول بعد حادثة اغتيال السردار ويؤلف أحمد زبور الوزارة
الجديدة .

الصحافة الوفدية ووزارة أحمد زبور (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ — ٧ يونيه ١٩٢٦) :

حملت الصحافة الوفدية حملة شعواء على الوزارة الزبورية
لمواقفها ضد الوفد الذى عمدت الى هدمه من الداخل بمساعدة
السراى ولمواقفها من الدستور الذى شهد فى عهد هذه الوزارة
أولى الضربات التى وجهت له وللحياة النيابية ولمواقفها المستسلمة
ازاء الانجليز .

وعلى الرغم من أن سعد زغلول قد صرح عقب استقالة
وزارته أنه مسند هو وزملاؤه لتأييد اية وزارة تشنقل لمصلحة
البلاد ، إلا أن تسليم الوزارة بكافة المطالب البريطانية التى تضمنها
الانذار الذى وجهته الحكومة البريطانية الى الحكومة المصرية
عقب مقتل السردار أدى الى تغيير الموقف بأكمله وبدأ الوفد
وصحفه فى توجيه الحملات المعادية للوزارة .

وقد ركزت الصحافة الوفدية هجومها على الوزارة فى عدة
نقاط نحصرها فى الآتى : اغساد الادارة الحكومية ، واطلاق يد
الادارة بالعسف والتنكيل بالخصوص ، وتعديل قانون العقوبات
وتشديده فى التهم الصحفية ، وقانون الجمعيات والهيئات
السياسية ، وتعيين أنصار الوزارة وحزبها فى السفارات
والمفوضيات المصرية .

وستتناول موقف الصحف الوفدية من هذه المسائل التى
كانت مثار حملة هذه الصحف على الوزارة .

أولا : افساد الادارة الحكومية :

تحدث جريدة (البلاغ) بتعمد الوزارة افساد الادارة الحكومية بتسخير الموظفين فى نشر الدعوة للوزارة وحزبها .. وأثبتت تدخلات الادارة فى هذا المجال من خلال باب (أسئلة البلاغ) الذى كان ينشر فى الصفحة الرابعة فى برواز ويتضمن عرض بعض المستندات التى تثبت تورط رجال الادارة فى الترويج للحزب وفى جباية الأموال له ولجريدته وقد نوهت جريدة (البلاغ) الى خطورة أن تتحول الآلة الحكومية الى أداة حزبية محضة بحيث يصير عملها اكراه الناس على الاشتراك فى الحزب ودفع الأموال له مقدما لديها ولدى رؤسائها أكثر من عملها على حفظ الأمن وصيانة القوانين ورعاية مصالح الأمة ، مما يجعلها تسقط الى أدنى درجات الفوضى والانتحاط ويصبح وجودها افسادا للمصالح العامة كما هو افساد للأخلاق .

وطالبت الجريدة بأن يعنى الموظفون بشئون وظائفهم وحدها وأن يتركوا للوزارة امر الترويج لها وأن الدعوة ضد خصومها يقوم بها اعضاؤها بأشخاصهم أو بواسطة من يشتركون معهم فى مذهبهم السياسى من غير أن يتخذوا من وظائفهم وقوة الحكومة ونفوذها قنطرة يعبرون عليها الى هذا الغرض .

وأصدرت الوزارة منشورا للموظفين يأمرهم بعدم الاشتغال بالسياسة وتهاجم جريدة (البلاغ) هذا المنشور لما فيه من تناقض بين ما جاء فيه وبين ما تطلبه الوزارة فى الوقت نفسه من رجال الادارة للعمل فى الترويج لحزب الاتحاد والذى يعد عملا سياسيا وأكدت (البلاغ) أن الوزارة بذلك تضع نفسها أمام الموظفين فى

مركز حرج متى رأوها تبيح لهم أن يكونوا عمالا لحزب الاتحاد في الوقت الذي تأمرهم فيه بالامتناع عن كل عمل سياسي مما يؤدي الى سقوط هيئة الحكومة في نفوسهم واضطراب العمل الحكومي .

ثانيا : اطلاق يد الإدارة بالعسف والتنكيل بالخصوم :

اتخذت الصحافة الوفدية من حادثة اخطاب(*) دنيا معنى الشدة والعنف الذي لجأت اليه الوزارة لتأديب المخالفين لها في الرأي واستغلت الصحف هذه الحادثة لتأليب الرأي العام ضد الوزارة لذا عمدت الى نشر الفظائع التي ارتكبت ضد الاهالي خاصة ضد النساء والاطفال .

واشارت جريدة (البلاغ) الى اخطاء الحكومة التي ترتكبها باطلاق يد الإدارة بالتعذيب فهي لن توصلها الى اغراضها فضلا عما تحدثه هذه الأعمال من الفوضى وازدياد الجرائم وخضاع هيئة الحكومة وتأكيد الشعور في الناس بأن الحكومة عاجزة عن كبح جماح موظفيها او متعمدة ايقاع الاذى بالاهلي مما يؤدي الى تثبث الناس بعقائدهم السياسية وتكون النتيجة أن الحكومة تخسر في الجانبين فلا هي استطاعت أن تحكم البلاد ولا هي أمكنها كسب ثقة الأمة .

(*) عبد أحد ضباط البوليس في قرية اخطاب الى تعذيب أهلها وأهل القرى المجاورة بصورة غير انسانية لآكراههم على التقطع عن العمل مع بعض أنصار الوفد من ينتمون الى هذه القرية ، وقد قدم الضابط وعدد من رجال البوليس الى محكمة حليات المنصورة التي حكمت في يناير عام ١٩٢٠ على الضابط بالاشتغال الشاقة خمس سنوات ثم خفف الى ثلاث سنوات . وحكم على رجال البوليس بالحكم الخفيف .

وطالب عباس العقاد بتقديم أولئك الموظفين الذين اقترنوا هذه الجريمة الى محكمة الجنايات مشيراً الى مسئولية الوزارة عنها اذ قال : « قدموا المسئولين الى محكمة الجنايات ، قدموهم اليها لتبرئهم او تبرئكم ان كنتم تعتقدون انهم لا يستحقون العقاب . قدموهم الى القضاء والا نفلوا في عبارة صريحة أنه ليس في مصر قضاة وان الموظفين المذنبين انما كانوا مأمورين طائعين تنفذون بأيديهم ما تريدونه وتنجزون لهم الآن وعندكم حين ناديتم الموظفين على مسمع من جميع الناس أن افعلوا ما شئتم وانتم في مأمن من العقاب والسؤال » .

ثالثا : تعيير قانون العقوبات وتشديده في الجرائم الصحفية :

اصدرت الوزارة مرسوما بقانون في ٦ يوليو سنة ١٩٢٥ بتعديل قانون العقوبات في المواد الخاصة بجنح الصحافة والنشر بقصد التشديد عليها وانساح المجال لاغلاق الصحف .

واستنكرت الصحف الوفدية هذا التعديل وناقشت أهم ما تضمنه من مواد . فقد وصفت جريدة (كوكب الشرق) تهمة نشر الاخبار الكاذبة التي من شأنها الاخلال بالنظام الامنى العام « بانها جبل من المطاط يستطاع مده الى أبعد حد بل هي من التهم التي يمكن اسنادها كل يوم الى أية صحيفة من الصحف وفى وسع أية وزارة أن تتخذ من نشر خبر من الاخبار ذريعة للقول بأنه من شأنه الاخلال بالأمن العام والنظام وليس في وسع أية صحيفة أن تتقادم الخطأ فيما ترويه من الأنباء التي لا يقصد بها الاخلال بالنظام » .

وقد سخر فكرى أباطلة من هذا القانون فكتب يقول : « بصفة كونى محاميا وبصفة كونى صحفيا مضطرا من الآن أن أعلن الاحباب

والاصدقاء من الكتاب الزملاء .. انتنى لن أدافع عن صحفى يتعمى فى الفخ ويساق الى المحكمة بفضل انقائون الجدد لا متطوعا ولا ماجورا لان الذى يدافع عن اتهم بانفساد رأى الناس فى السلطات العامة ، يمكن أن بعد شريكا للمتهم والعامل من ابتعد عن مواضع الشبهة ومواطن النهم » .

اما جريدة (البلاغ) فقد قررت أن هذا التعديل يعطل مهمة الصحافة ، فالصحفى يتلقى كل يوم مئات من الأخبار ، فاذا اتفق انه خدع فى واحد منها فنفسره ثم ظهر انه غير صحيح فليس جزاؤه على ذلك اعلان خطئه ورد الحق الى نصليه وانما جزاؤه ان يساق الى المحاكمة والاصل فيه انه مذنب سىء النية الى أن يقدم البرهان على حسن نيته وبراعته .

واشار عبد القادر حمزة الى صعوبة بل استحالة التحرى عن كل ما ينشر فى الصحيفة ، فالصحف على سبيل المثال تتلقى كل يوم تلغرافات يشكو الناس فيها من أعمال رجال الادارة وتصديهم لحريتهم ، فهل تطلب الوزارة أن نمتنع عن نشر شىء من هذه الاخبار حتى نرسل الى كل جهة بجيئنا منها تلغراف مندوبيا خاصا ليتحرى ويحقق ؟ مما تعجز عنه أية صحيفة فى العالم .. واذا تم هذا المستحيل فان الوقت الذى يستغرقه يجعل الاخبار لا تنشر فى حينها بل تنشر بعد أن تكون قد فقدت جدتها واهميتها مما يعد بمثابة تعطل لمهمة الصحافة .

وقد اجرت جريدة (البلاغ) حديثا مع مسعد زغلول لينبى برأيه فى هذه التعديلات فأعلن أن هذا التشريع مخالف للدستور لان الوزارة لا تملك حق تعديل القوانين كما هو مخالف للمبادئ العامة التى تعتبر مناط العقوبة القصد الجنائى وتوجب على النيابة

اثباته . . واكد مسعد زغلول فى حديثه أن هذا التعديل ليس بمستغرب من مثل هذه الوزارة لأن الاعتداءات على الدستور كثيرة والاستخفاف بشئون الأمة متوالى والحكومة المستبدة يلزمها أن تحمى نفسها من اطلاق الأمة على احوالها .

رابعاً : قانون الجمعيات والهيئات السياسية :

استصدرت الوزارة مرسومها بقانون (الجمعيات والهيئات السياسية) فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٥ وجعل هذا القانون الجمعيات والأحزاب السياسية تحت رحمة الحكومة وخولها حق حلها متى أرادت . وقد هاجمت الصحف الوفدية هذا القانون الذى عدته من انطاع الجنائيات التى جنتها الوزارة على الحريات والقوانين فى هذه البلاد وقد ايدت جريدة (البلاغ) دعوة الاضراب السلبى ضد تنفيذ هذا القانون والتى سرت بين الأحزاب ، ورأت جريدة (البلاغ) فى شمول الفكرة ورواجها دليلاً على خطأ الذين توهّموا أن الفساد الذى دب فى إدارة البلاد قد فت فى عضد البلاد وأوهن عزيمتها فأنساها نهضتها ومطالبها فهم الآن يرون أن هذه الأمة الكريمة لاتؤخذ بالعنف ولا تدعن للارهاب .

خامساً : التعيينات فى السفارات والمفوضيات المصرية :

هاجمت الصحف الوفدية التعيينات التى تجريها الوزارة فى سفارات مصر فى البلاد الخارجية دون إذن البرلمان ودون أن تكون للأمة كلمة فى تعيين السفراء والوزراء المفوضين .

وأشارت جريدة (البلاغ) الى أن تعيين الموظفين بالرغم من أنه من حق السلطة التنفيذية الا أن تقرير المال اللازم لهؤلاء

الموظفين من الحق المطلق للبرلمان اذا كان هذا المال خارجا عن الميزانية .

واستنكرت جريدة (البلاغ) النفقات والاموال الطائلة التى تنفق على هذه السفارات دون أن يسمع أحد بعمل من اعمالها يساوى النفقات الكبيرة التى تنفق عليها .

وقد علقت جريدة (البلاغ) على الخبر الذى نشرته (الاهرام) حول اعتزام الحكومة شراء ثلاثة دور فخمة للمفوضيات الملكية المصرية فى لندن وباريس وروما تكون لائحة بمقام مصر وتدرت تكاليف هذا الشراء بمبلغ ٢٤٠ ألف جنيه وتتسأل جريدة (البلاغ) عن المبرر فى القاء هذا العبء الجديد على عاتق دافعى الضرائب فى حين انه لا تعود على مصر أية فائدة من هذا التوسع فى التمثيل الخارجى .

الصحافة الوفدية وخروج الأحرار الدستوريين من وزارة زيور :

أقيل عبد العزيز فهمى وزير الحقانية فى وزارة زيور لتضامنه مع الشيخ على عبد الرازق صاحب كتاب الاسلام وأصول الحكم ورفضه تنفيذ الحكم الذى أصدرته هيئة كبار العلماء ضد الشيخ ، فتضامن معه باقى وزراء الأحرار الدستوريين وقدموا استقالتهم من الوزارة . ولم تحاول الصحف الوفدية أن تغنى تشغيها فيما حدث للأحرار الدستوريين فنكرت (حوكب الشسر) أن ابعاد عبد العزيز فهمى عن الوزارة على كره منه ، أمر فذ لم يحدث فى تاريخ الوزارات المصرية السابقة . ووجدتها (البلاغ) فرصة سانحة لمهاجمة حزب الأحرار فوصفت موقفهم بعد طردهم من الوزارة بأنه موقف ذل ومهانة ذلك لأنهم كانوا وسيظلون عبيدا للوظائف والمنافع .

راكنت جريدة (النبلاغ) أن الدستوريين خرجوا يحملون
وصمة النذل والنهوان ولم ينفعهم شيء مما حاربوا به الأمة
ودستورها خدمة للاتحادين وطلبا لاسترضائهم .

وتنادى جريدة (السياسة) بالدعوة للاتحاد بين الوفد
والأحرار الدستوريين للوقوف في وجه الوزارة ، فرغضت الصحف
الوفدية هذه الدعوة بشدة وأخفت تكيل التهم للحزب وجريئته
مذكرة اياهم بماضيتهم وحاضرتهم في معاداة الأمة ومحاربة
دستورها والاشارة الى مسئولية الأحرار الدستوريين عن كل
الأعمال التي اقترفتها الوزارة في حق الأمة .

وكتبت (كوكب الشرق) « كيف يريد الأحرار الدستوريون
أن يتحنوا اليوم مع السعديين وهم كالوا لهم التهم جزافا ، ونسبوا
الى وزارتهم الاولى وزارة الشعب خطل الرأي وخرق السياسة
وتضييع الوطن وانفروا على رئيسهم زعيم الأمة انه أناني يعمل
لنفسه . . الا فليعلموا عنا اننا لا نخدعنا دموع التماسيح التي
ينفرونها الآن ، الا فليعلموا عنا اننا نرد ابدبهم الذليلة خائبة
خاوية اذ لا يستحقون العطف والرحمة . الا ان حذه هذه المساجلات
بين الصحف قد خفت تدريجيا بين صحف الأحرار الدستوريين
والحزب الوطني والوفد ويرجع ذلك الى سعى سعد زغلول الى
الائتلاف مع حزبي الأحرار الدستوريين والوطني . وقد تم بالفعل
التقارب بين هذه الأحزاب الثلاثة . وتكونت في يناير عام ١٩٢٦
لجنة تنفيذية للأحزاب المؤلفة ومن ثم بدلت الصحف الوفدية
موقفها وأخذت تنادى بالائتلاف وبدافع عنه ونرى انه الحل الأمثل
لمشاكل البلاد السياسية والدستورية .

وهكذا واصات الصحف الوفدية سياستها في اتباع سعد
زغلول منها غير من آرائه ومواقفه وتوقفت تقريبا المعارك الحزبية

بين هذه الصحف وفى النهاية تسقط وزارة زيور ويتولى عدلى يكن رئاسة الوزارة الائتلافية على أثر رفض السلطة الانجليزية تولي سعد زغلول رئاسة الوزارة على الرغم من أنه زعيم الأغلبية .

الصحافة الوفدية ووزارة عدلى يكن الائتلافية (٧ يونية ١٩٢٦ — ١٩ أبريل ١٩٢٧) :

حازت وزارة يكن تأييد الصحافة الوفدية نتيجة ثقة الوفد فيها ولأنها تضم عددا من الوفدين ولذا اكدت الصحافة الوفدية على أن الوزاره حائزة لثقة الأمة وبذلك ساد جو من الهدوء فى الصحف الوفدية فابتعدت عن اثاره مشاحذات بينها وبين صحف الأحزاب المؤتلفة .

وركزت الصحف الوفدية اهتمامها فى تلك الفترة على الشؤون الداخلية بحجة معالجة الظروف القاسية التى اجتازها البلاد طوال عهد وزارة زيور . ورات جريده (البلاغ) فى ائتلاف الأحزاب فرصة لا تعوض لسرعة اصلاح الحالة الداخلية فى البلاد وناهت بوضع قواعد لهذا الاصلاح جعل فيها رأى الشعب الثابت ، الذى لا يتغير كتغير الحكومة ، هو المعول عليه فى كل امر ، ويجعل للحكام المسبطين على الشعب قواعد انصاف ثابتة تحملهم على اجراء العدل بين الناس .

وطالب عباس العقاد الوزارة أن تصلح ما انسدت عليه الرجعية فى عطلة الدستور وهى معروفة برجالها من أبناء هذه البلاد اذ خبروهم فى المواقف السياسية وفى المناصب الوزارية وعهدوا فيهم ما هو كميل بتحقيق الآمال وتذليل الصعاب .

وأعلنت جريدة (كوكب الشرق) تأييدها واقتناعها بها جاء

فى خطاب العرش حول الاهتمام بالشئون الداخلية « فهو خير ما تؤديه حكومة لهذا البلد » .

ونشير فى هذا الصدد الى ان دعوة الصحف الى التركيز على الشئون الداخلية مع الابتعاد عن اثاره قضيه الاستقلال قد ارتبط الى حد كبير بسياسة حسن التقاهم التى عمدت اليها الاحزاب من حيث علاقتها بالانجليز كما ارتبطت فى الوقت نفسه بالخشية على الدستور والحياة النيابية .

واشادت الصحف الوفدية بأبواب الإصلاح التى بدأت بها الوزارة سياستها الداخلية ، وكان لوزير المعارف ووزير الزراعة نصيب كبير من تأييد هذه الصحف . فكتبت صحيفة (البلاغ) تحت عنوان (حركة نشطة فى وزارة المعارف) تشيد بقرار الوزير بتأليف عدد من اللجان للنظر فى أمور التعليم ويحثها والعمل على تطويرها .

وابرزت صحيفة (البلاغ) مجهودات وزير الزراعة الوفدى انذى كانت تطلق عليه الوزير الفلاح واشادت بسياسته الزراعية فى كافة المجالات ، خاصة فى مجال التعاون الزراعى الذى اهتم به "وزير ووصفته جريدة (البلاغ) بأنه مشروع حيوى من الوجهة الاجتماعية الوطنية قبل ان يكون نافعا من الوجهة الاقتصادية الزراعية .

وعندما عارض الأزهريون سعى الوزارة العقلية لوضع نظام جديد للمعاهد الدينية وشكوا الى دار المنسوب السامى . . هبت الصحف الوفدية لتشن حملة قوية ضدهم واستكرت لجوءهم الى المنسوب البريطانى ليشتكوا اليه الوزارة ، وعلى اثر الاضراب الذى بدأ فى الأزهر أعلن عبد القادر حمزة ان الطلبة واقفون تحت تأثير قوة تستهويهم لاحداث الشغب وان عملهم هذا لا يمكن ان

يؤدي الى نتيجة لأن البرلمان لا يقبل تهديداً ولا ثورة على قراراته
ولأن الوزارة معه في ذلك ولأن الأمة كلها تؤيده في رفع كلمة
الوزارة وإعلان سلطاتها . وحرص عبد القادر حمزة الوزارة ضد
شيوخ الأزهر الذين قلدوا حركة الاضراب ، فطالبها ان تأخذهم
بالحزم والشدة وان تصل يدها الى المحرضين بلا لين أو هوادة .

وطالب عباس العقاد الوزارة أيضا الا تسمح بأن يكون من
بين موظفيها في الأزهر من يجترئ على محاربتها علانية وهو آمن
على وظيفته هائىء برؤسائه ويغضب الأمة من حوله . ووصل
الأمر بجريدة (البلاغ) في تأييدها الوزارة الى الدفاع عن بعض
الاجراءات التي أزمعت وزارة الداخلية اتخاذها للقضاء على ما
أسمته (فوضى الصحافة) ومن هذه الاجراءات منع نقل الصحف
المحلة بالآداب (من وجهة نظر الوزارة) في البريد عملا بقوانين
المصلحة التي نمنع نقل الصور والنشرات المخالفة للآداب العامة .
بل وطالب عباس العقاد بسن قانون للنشر يباح به رفع الدعوى
لن يشاء على الصحف التي تنشر الفضائح الشائنة والمثالب
المفسدة باعتبار أن ضررها يقع على المجتمع وعلى الأخلاق
والعقول .

وتقدم وزارة عدلى استقلالها نتيجة اعتقادها بأن مجلس
النواب لا يثق بها الثقة الكافية لبقائها .

وتدافع (البلاغ) عن الوزارة المستقلة « اذ انها خدمت
بوجودها غرضين كبيرين هما الحكم النيابى والائتلاف خدمة تشكر
لها الشكر الجزيل » . ويؤلف عبد الخالق ثروت الوزارة الائتلافية
الجديدة .

الصحافة الوفدية ووزارة عبد الخالق ثروت (٢٦ أبريل ١٩٢٧ - ٦ مارس ١٩٢٨) :

رحبت الصحافة الوفدية ترحيبا كبيرا بوزارة ثروت ، واعتبرت (كوكب الشرق) انه كان من توفيق الله أن أسندت رئاسة الوزارة اليه ، كما كان من التوفيق أيضا أن يبقى نى الوزارة الجديدة أعضاء الوزارة العدلية ، فالوزارة الحالية كالسابقة وزارة بناء وتجديد واصلاح .

وبصفة عامة كانت الفترة التى تولى فيها عبد الخالق ثروت رئاسة الوزارة مليئة بالأحداث السياسية ففى اثنائها حدثت أزمة الجيش ثم مسألة سفر الملك فؤاد الى أوروبا وما ارتبط به من مناقشات حول رفض الملك فى بادئ الأمر سفر عبد الخالق ثروت معه والمفاوضات المصرية البريطانية ووفاة سعد زغلول ، بالإضافة الى أن الوزارة قد سارت على سياسة سابقتها فى الشئون الداخلية ولذا كان تركيز الصحف الوفدية على هذه الأحداث السياسية والتى أبدت مواقف الوزارة تجاهها(*) .

بقى أن نضيف أن الصحف الوفدية اكدت بعد وفاة سعد زغلول على أن الائتلاف باق على ما هو بالفعل . واستمرت هذه الصحف فى الدفاع عن أعمال الوزارة الائتلافية والابتعاد عن نشر كل ما يمكن أن يحمل شبهة فحسم عرى الائتلاف . ولذا وجدنا جريدة (البلاغ) وهى تهاجم الترتيبات التى تعد من جانب الوزارة للاحتفال بعيد الجلوس الملكى والذى يقترب موعده من فكري الأربعين لوفاة سعد زغلول تحاول أن تجد بعض العذر للوزارة

(*) نعرضنا لوقف الصحف الوفدية من هذه الأحداث بالتفصيل فى الفصول

وتحمل المسؤولية لرجال الحاشية فتعلن أنه كان عليهم أن يعلنوا الملك بالحالة النفسية السبئة التى عليها الشعب ويشيروا عليه بأن يأمر بالامتناع عن الاحتفال والاغان عدم صدور أمر كهذا يضع الوزارة فى مركز حرج لأنها ان جارت الشعب فى شعوره ولم تحتفل عدت مقصره فى واجبها نحو صاحب الجلالة الملك وان قامت بهذا الواجب واحتفلت فسبعتها الشعب مقصرة فى واجبها نحوه .

وعندما توقفت مفاوضات (ثروت - تشمبرلن) أخذت الصحف تدعي أن الوفد بدس للوزارة وانها على وشك أن تستقيل نتيجة للعقبات التى يضعها الوفد أمامها . . لذا سارعت جريدة (البلاغ) باحراء حديثين مع مصطفى النحاس وعبد الخالق ثروت نفيًا فيهما هذه المزاعم وأكدت أن الوفاق تالم بين الوفد والوزارة .

الا أن الصدام بدأ بين الصحف الوفدية وصحيفة (السياسة) اثر نشر مشروع ثروت تشمبرلن . . فقد أشارت (السياسة) الى أن بعض ما جاء فى المشروع قد قبله الوفد فى مفاوضاته مع لجنة ملنر ، وردت (البلاغ) على هذا بنشر مشروع الوفد مع ملنر وقارنت بينه وبين مشروع (ثروت - تشمبرلن) وأكدت الاختلاف الكبير بين المشروعين الا أن (السياسة) أصرت على موقفها بل وأكدت أن ما تضمنه مشروع تشمبرلن قد عرض على سعد زغلول قبل وفاته فوافق عليه وهكذا بدأت فترة أخرى من المساجلات الحزبية الا انها لم تصل الى فصم عرى الائتلاف ، بليل أن النحاس عندما ألف الوزارة عقب استقالة وزارة ثروت ضم اليها عددا من وزراء حزب الاحرار الدستوريين استمرارا فى التمسك بسياسة الائتلاف .

الصحافة الوفدية ووزارة النحاس الاتلافية (١٦ مارس ١٩٢٨ — ٢٥ يونيه ١٩٢٨) :

استقبلت الصحافة الوفدية الوزارة الجديدة بالترحاب الشديد وأثنت على تشكيكها وأيدت مبدأ تولى زعيم الاغلبية رياستها وأشادت بدخول مكرم عبيد الوزارة لأول مرة .

فكتبت جريدة (البلاغ) « تم تأليف الوزارة الجديدة برئاسة حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا ، فنتقدم بالتهنئة الى دولته والى حضرات أصحاب المعالي اعضاءها ونرجو — واثقن من رجائنا — أن يكون عهد وزارتهم الدستورية عهدا تتوطد فيه اركان الدستور وتستقر جوانب الحكومة النيابية وتنفرج الامرات التى تعترض الامة على وجه يحفظ لها حقوقها ومصالحها ويصون آمالها ومطامحها » .

وأشادت (البلاغ) باسناد رئاسة الوزارة الى مصطفى النحاس زعيم الاغلبية رافضة الراى القائل بالحذر من تعريض الرئيس للمصادمات التى قد تطلقها الوزارة معطلة ذلك بأنه اذا كانت هذه المصادمات مقصودة مدبرة فهى موجهة الى السياسة التى يشترك فيها البرلمان والوزارة ايا كان النواب والوزراء ، وان كانت غير مقصودة ولا مدبرة فلا معنى لاجتنابها بفنحى رئيس الاغلبية عن تقلد الوزارة .

وعرفت (البلاغ) القراء بالوزير الجديد مكرم عبيد بأن «تعلمه يضارع تعليم ارقى الوزراء فى ارقى الامم ، وفكاؤه غنى عن التنويه وماضيه فى التدريس والمحاماه والنيابة ملهى نبوغ ومثابرة واقتدار » .

وأبرزت صحيفة (البلاغ) على صفحاتها رسائل (التهنئة والابتهاج والنقة) لوزارة الشعب الجديدة .

وعندما ألقى مصطفى النحاس بيان الوزارة أمام البرلمان أخذت جريدة (البلاغ) تكيل عبارات المديح للبيان وللوزارة فوصفته بأنه بيان صدق وإخلاص وأكدت على ثقة الأمة التامة من خلال نوابها وشيوخها بالوزارة وتحمسهم لإعلان هذه الثقة وبينت الجريدة ضرورة أن يترك للوزارة الوقت الكافي لتحقيق ما وعدت به في برنامجها وأن يتعاون الجميع على أن يكون الجو حولها صافيا هادئا تعمل فيه بروية .

واستمرت الصحافة الوغدية في تأييد الوزارة بعد وقوع أزمة قانون الاجتماعات(*) اذ أكدت أن القضية المصرية في أيدي أمينة عليها حريصة على حقوق أمتها لأنها في أيدي وزارة تثق بها الأمة وبرلمان يعبر أصق التعبير عن ارادة الأمة . وعلى الرغم من أن الأزمة قد انتهت مع الانجليز بسلام الا أنها فتحت الباب لهدم الائتلاف والعودة مرة ثانية الى المشاحنات الحزبية والصحفية . فقد قدم محمد محمود — وكيل حزب الأحرار الدستوريين — استقالته من الوزارة بسبب انه كان على النحاس أن يترك قانون الاجتماعات يأخذ مجراه في مجلس الشيوخ أو يرفض الإنذار البريطاني ويرفع استقالة الوزارة الى الملك الا أن النحاس أقنع محمد محمود بسحب استقالته حرصا على الائتلاف . ولكن لم تبض سوى عدة أيام حتى نشرت (السياسة) ما زعمت أنه وثيقة أرسلها النحاس

(*) اعرضت برلمانيا على تصديق البرلمان على قانون الاجتماعات بحجة حملة الاحزاب . وارسلت وحدات من أسطولها الى الموانئ المصرية لتعزيز هذا الاحتجاج ، مما اضطر النحاس الى أن يعلن عن تأجيل نظر القانون الى الدورة البرلمانية التالية .

الى السير أوستن تشمبرلن رئيس الحكومة البريطانية يشكره فيها على روح التفاهم التي أبداهما في حل الأزمة . وكان هذا العمل من جانب (السياسة) بمثابة اعلان لبدء معركة جديدة بينها وبين الصحف الوفدية حاول كل طرف فيها أن يدافع عن الحزب الذي يمثله . ووصلت المعركة بينها الى حد المهاترات الشخصية بين الكتاب فأطلق العقاد على محمد حسين هيكل رئيس تحرير (السياسة) القبا متعددة كلها تتم عن الاحتقار والزرابة ومنها (الاحيق) و (الولد الصغير) فكتب بقول في هذا : « هذا كلام اطفال يا ولد فتكلم كلام الرجال والا فأسكت . وتكلم وأعرف عاقبة كلامك ولا تستصرخ بالوفد ولا بالاحرار الدستوريين فقد تركناك تلغو بها تشاء . . وان لم ترز كلامك وزناك انت وكلامك معا وأريناك وأرينا من له عينان أنك كاتب بلا كتابة ومحام بلا محاماه وانك سمح ثقيل لا يحمد منه التجنى على الصديق والقريب فضلا عن الغريب والبعيد » . وعلى الرغم من هذا الهجاء الشديد الا أن العقاد حاول أن يبتعد في مجال خصومته مع هيكل عن الأحزاب المؤتلفة مؤكدا أن الاحرار والوفد لن يتركوا هيكل يسب في الكتاب والوزراء دون معقب .

وفي ١٧ يونيه بدأت خيوط المؤامرة ضد الوزارة النحاسية تتضح فاستقال محمد محمود وتوالت استقالات عند من الوزراء فوجدها الملك فؤاد خريعة لاقالة الوزارة في ٢٠ يونيه بناء على تصدع الائتلاف .

وقد تنبأت جريدة (البلاغ) بهذه المؤامرة ضد الوزارة والحياة النيابية منذ أن قدم محمد محمود استقالته . الا انها اعتقدت أن الوزارة التي تمثل الأمة ستقلب على الصعوبات التي تعترضها والازمات التي تصادفها .

وعندما توالى استقالات الوزراء اوضحت جريدة (البلاغ)
أبعاد المؤامرة . واعتبرت ان خروج الوزراء من الوزارة بهذه
الطريقة لبس استقالة سياسية او حزبية اذ انه لو كانت هذه
الاستقالات ترجع الى عوامل داخلية فى الوزارة وسباستها وبرامج
احزابها لظهرت مرة واحدة ولما رايناها تتوالى مفرقة على هذا النمط
الذى يدل على الضغط الخارجى او يدل على ان هناك غرضا
مرسوما يراد الوصول اليه بهذه الوسيلة .

وقامت صحيفة (البلاغ) بحملة ضد محمد محمود واسماعيل
صدقى وكانت الدوائر السياسية والصحفية تتوقع أنه هو الذى
سبؤلف الوزارة الجديدة فظهرت عناوين عندها الصادر فى ٢٠
يونيه (فضائح سوداء للنفعيين — اسماعيل صدقى بخرب البلد
لأجل منافع الشخصية — محمد محمود باشا والموظفون المصريون
— اكاذيب السياسة تدفعها الحقائق والبيانات) . واخذت الجريدة
تشهر بعلاقة صدقى ببعض الشركات التى يستفيد منها على حساب
البلاد . ووصفته بأنه اذا لم يكن آلة من آلات الغاصبين لظهرت
حقيقته فى أنه مسكين جبان يعتدى المعتدون عليه ولا يستطيع ان
يدفع الاعتداء الذى يدفعه أضعف الناس .

وفى الوقت نفسه حملت جريدة (كوكب الشرق) على
الأحرار الدستوريين فوصفتهم بالعبيد اللاستوريين ووصفت
اعضاء الحزب بأن ماضبهم كرية ولا أدل عليه بأكثر من حديث
الحماية ، واكدت ان الرجال يكفائاتهم ووطنيتهم لا بالمال ولا الجاه
ولا بالعنصرية القبلية . وتتم المؤامرة بالفعل ويصدر الملك مرسوما
بإقالة وزارة النحاس ويؤلف محمد محمود الوزارة الجديدة .

الصحافة الوفدية ووزارة محمد محمود (٢٥ يونيه ١٩٢٨ —

٢ اكتوبر ١٩٢٩) :

استقبلت الصحف الوفدية وزارة محمد محمود بالاستنكار الشديد والتنديد بأعضائها وقامت معركة حامية بين هذه الصحف والوزارة مما عرضها للانذار والتعطيل عدة مرات .

فوصفت جريدة (البلاغ) الوزارة بأنها هزيلة مفككة تحمل جميع جرائم الفناء .

وكسبت (كوكب الشرق) تهاجم الوزارة قائلة : « ليت شعري من ينبئ محمد محمود بأى ثمن اشترى وقوفه من البلاد موقف المناهض لاراقتها العامل على شل حريتها العايب بدسستورها المستهين بكرامتها » .

وقد تناولت الصحف الوفدية أعمال الوزارة بلا استثناء بالنقد والاعتراض والتجريح ، خاصة بعد قيام محمد محمود بتعطيل الحياة النيابية مما كان له أكبر الأثر فى زيادة عدااء الوفد والصحف الوفدية للوزارة .

تركز هجوم الصحف الوفدية على الوزارة حول ثلاثة نقاط هى الهجوم على الأساس الطبقي الذى قامت عليه الوزارة ورفض السياسة الإصلاحية الداخلية للوزارة ومناهضة سياسة الوزارة الخاصة بالحريات .

أولا : الهجوم على الأساس الطبقي الذى قامت عليه الوزارة :

قامت الوزارة على فكرة أنها ممثلة للاستقرارية المصرية وأصحاب البيوت الكبيرة والأعيان ، مما أثّر سلبا على الصحف الوفدية التي رغبته هذه النزعة الطبقيّة المتعاليّة .

لذا اشارت جريدة (وادى النيل) التى اصدرها توفيق حبيب الى كذب الدعوة التى تقوم عليها الوزارة بادعائها الارستقراطية « فان الواقع التاريخى المصرى يؤكد ان مصر الحديثة مميزة بالتيار الديمقراطى من حيث مظاهر الحياة الاجتماعية جميعا وان طبقة الارستقراطية فى مصر مع التسامح فى التعبير لا ترجع على الغالب الى اكثر من مائة وعشرين سنة بالاضافة الى هذا هناك اعتبار نظام الوراثة الذى يجرى الملكية بحيث تنقلب الكبيرة منها الى صغيرة بعد جيلين اثنين » . ووصلت الجريدة الى ان هذه (البيوتات) و (الأسر) التى تدعى الارستقراطية قد اصبحت كذلك عن طريق امتلاك غير شريف ومن مدة وجيزة جعلت الأحياء من الناس يعرفون مصدر ثرائها واصل امتلاكها فلا يقرون لها حظا من الاحترام . ووصلت الجريدة الارستقراطية التى تدعياها الوزارة بانها عودة الى العصور المظلمة التى كان الوطنيون يقسمون فيها فرقا بحظى بعضها بالمميزات ويؤوء البعض الآخر بالحرمان .

ثانيا : رفض السياسة الإصلاحية للوزارة :

أعلنت الصحف الوفدية ان الإصلاحات التى أعلنتها الوزارة والخاصة بانشاء المستشفيات وبيوت العمال ورم البرك والمستنقعات ورفع الوعى الصحى لن تكون أبدا ثمنا للحياة النيابية والحريات التى كفلها الدستور . وقالت جريدة (البلاغ) « لتكن الإصلاحات الداخلية ما تكون فانها مع ذلك لن تصلح ثمنا لتعطيل الحياة البرلمانية ولا بديلا عن الدستور » .

وبينت جريدة (البلاغ) ان الوزارة لم تقم حتى بالإصلاحات التى أعلنتها « فأين المستشفيات والبرك المردومة والوسائل الصحية ؟ فلم تفتح الوزارة مستشفى واحدا بين الطبول والزهور

الا كان مبنيا فى عهد الدستور والحياة النيابية ولم تردم الوزارة الى الساعة بركة واحدة فى انحاء القطر من شماله الى جنوبه ، ولم تغبر شبيئا من الوسائل الصحية التى تغنوا بها فى كل زفة بل تشاء المقادير الا تسوء الحالة الصحية فى عهد وزارة كما ساءت فى عهد هذه الوزارة .

وتهكت صحيفة (روزاليوسف) على هذه الاصلاحات التى نادى بها الوزارة واستخدمت الرسم الكاريكاتيرى والزجل الساخر وعلى سبيل المثال نشرت رسما يعبر عن مجموعة من الضفادع ترتدى الحلل الانيقة وهى فى حضرة مجلس الوزراء المجتمع وكنت أسفل الرسم هذا الزجل :

خطيب الضفادع :

باسم الضفادع فى هيئة مؤتمر عال
وباسم طين البرك ميراثهم الفالى
نحتج احنا قناصل امة الضفادع
على مصير البرك فى شرعكو الحالى

خطيب الوزارة :

امان امان يا قناصل حلمكو شوية
دا كان كلام بس لا تنفيذ ولا نية
عودوا لوطنكم وهيصروا وفرفشوا
واحنا نرش بالدم الللى يرشكو بيه .

وهكذا نجد ان الصحف الوفدية قد سخرت من السياسة الداخلية للوزارة واكبت على انها حتى لو نفذت فلن تكون البديل عن الدستور والحياة النيابية .

ثالثا : مناهضة سياسة الوزارة الخاصة بالحريات :

تولت وزارة محمد محمود الحكم وهي تدرك أنها غير ممتثلة للأمة ولا هي وليدة أرائتها ، ولذا لجأت الى سياسة الاضطهاد واهدار الحريات لتثبيت مركزها بما عرف بسباسبية اليد الحديدية، ومن مظاهرها منع اجتماعات المعارضة والاعتداء على المعارضين بالضرب والحبس والايذاء والاسراف في اضطهاد الصحافة .. وازدادت الوزارة فقرة جديدة تقضى بمنع الموظفين من العمل بالسياسة . واصدرت في ١٠ مارس عام ١٩٢٩ مرسوما بقانون يحفظ النظام في معاهد التعلم يحرم على الطلبة العمل بالسياسة . كما اصدرت الوزارة مرسوما بقانون بتعديل بعض أحكام لائحة المحاماة ومن ذلك أنها جعلت محاكمة المحامين من اختصاص محكمة النقض والابرار بصفة مجلس تأديب بدلا من هيئة التأديب التي كانت مؤلفة بهوجب اللائحة القديسة والتي كان ينوب فيها عن النقابة عضو من مجلس نقابة المحامين . وفي ٢٠ مارس ١٩٢٩ استصدرت الوزارة مرسوما بقانون يفرض عقوبة الحبس والغرامة أو كليهما على كل من حرض على كراهية نظام الحكم المقرر أو على الإضرار به واستصدرت الوزارة في اليوم نفسه مرسوما آخر بتشديد أحكام قانون الاجتماعات .

وقد هاجمت الصحافة الوفدية هذه القوانين والاجراءات الاستثنائية ونوهت جريدة (البلاغ) عن غرض الوزارة في اصدارها فقالت : « ان تحريم الاشتغال بالسياسة لم يرد منه الا أن يكون الموظفون آلات صماء في يد الوزارة . وتعميل تأديب المحامين لم يرد منه الا أن يكون ردا على حكم مجلس التأديب ببراءة خصوم الوزارة . والغاء رخص الجرائد والمجلات ، لم يرد منه الا يكون سدا للسبل أمام الكتاب من خصوم الوزارة ، والقانون

الذى وضع لحماية الموظفين لا يراد منه الا أن يكون موظفو الإدارة مطلقى اليد فى التنكيل بخصوص الوزارة ، وقانون حماية الطلبة لا يراد منه الا أن يمتنع الطلبة عن اظهار شعورهم ضد الوزارة ، واخيرا قانون حماية النظم الحالى لا يراد منه الا أن يمتنع كل مصرى عن أن يسفكر الانقلاب الذى أحدثته الوزارة وأن يطلب نظام حكم يكون من شأنه التأثير فى مراكز الوزارة ، فالوزارة والدفاع عنها هما الغرض الأول والاخير من كل هذه القوانين .

واستمرت الصحف الوفدية تناهض حكم محمد محمود حتى اضطر الى الاستقالة بعد رفض الوفد النظر فى المقترحات التى نجحت عن مفاوضاته مع الحكومة البريطانية الا بعد انعقاد البرلمان . وقبل الملك الاستقالة فى ٢ اكتوبر عام ١٩٢٩ وهلت الصحف الوفدية لاستقالة محمد محمود ووزارته فكتبت جريدة (مصر) — التى أصدرها احمد حافظ عوض بعد تعطيل (كوكب الشرق) — تهنى الأمة باستقالة وزارة محمد محمود الديكتاتور المزيف والتى شيعها الشعب بالسخط والامتهان . وتهاجم محمد محمود قائلا : « الوزير لبس هو الذى يفارق الولاية ولبس له حبيب ولا صديق ولا هو الذى أصبح بعد عزله نفرا من الأنصار بل الوزير هو الذى يبقى وزيرا بفضل وعلمه واخلاصه لأمته وبلاده ولم تكونوا فى شىء ولا على شىء من هذا أو ذاك فقد كنتم تشرا على أنفسكم ولولا هذا لكنتم جدبرين بشىء من الشفقة والرحمة والعفو والصفح فان ملكنا الصفع عما أسأتم به الينا فلن نملكه فيها أسأتم به للوطن » .

واعلنت جريدة (المهذب) التى أصدرها توفيق دياب مصرع الديكتاتورية ونشرت التفاصيل الخاصة بتقديم الاستقالة وقبولها تحت هذا العنوان (الاحتضار — الوفاة — تشريح الجثة — تشييع الجنازة — الدفن — الى الجحيم أو الى سقر) .

كما نشرت (رسائل ابتهاج الشعب بمصرع الديكتاتورية)
ويؤلف عدلى يكن الوزارة الجديدة التى تتولى اجراء الانتخابات
تمهيدا لعودة الحياة النيابية .

٢٠
الصحافة الوفدية ووزارة عدلى يكن (٢ أكتوبر ١٩٢٩ —
٣١ ديسمبر ١٩٢٩) :

استقبلت الصحافة الوفدية وزارة عدلى يكن بالترحيب
والابتهاج فكتبت جريدة (البلاغ) « استقبلت البلاد الوزارة العدلية
الثالثة بما تستقبل به وزارة تتجه اليها الآمال للنضاء على عهد
أسود منيت به مصر على يد جماعة من ابنائها استندوا لشهوة
الحكم » واثابت الجريدة ببرنامج الوزارة خاصة فيما أعلنته من
ان سياستها « هى تصريف أمور البلاد على سنة من العدل
والحزم » وأكدت الجريدة أن العدل والحزم هما الأساس الذى
تقوم عليه السياسة الرشيدة التى ترحب بالحكم والمحكوم على
السواء والتى تمكن البلاد من الوصول الى المكانة اللاتقة بها بين
الشعوب وهى السياسة التى تؤدى بطبيعتها الى استتباب الثقة
والطمأنينة دون حاجة الى سن القوانين الاسسنائية لتخويف الناس
وارهابهم .. وهذه السياسة هى التى تحوط الحاكم بسياج من
المحبة نفيض بها قلوب الشعب دون حاجة الى جيوش الجواسيس
يحيط بها الحكام انفسهم خوفا من غضب الناس .

وطالبت الصحافة الوفدية الوزارة بأن تبادر بإلغاء القوانين
الاستثنائية قبل موعد الانتخابات حتى يستطيع كل انسان ان يبدى
رايه دون خوف أو اكراه .

وفى الوقت نفسه واصلت الصحف الوفدية هجمها على
الاحرار الدستوريين وذلك لموقفهم المعارض لعدلى يكن ووزارته

وترجع (البلاغ) أسباب هذا الهجوم الى انهيار الديكتاتورية التى أوجدوها وظنوا أنها ستمستمر ثلاث سنوات قابلة للتجديد الا انها انهارت بعد عام واحد من وجودها وعلى يد على . وذلك بعد أن استصدر على أمرا ملكيا فى ٣١ أكتوبر عام ١٩٢٩ بتنفيذ احكام دستور ١٩٢٣ والعمل بالمواد المعطلة منه .

وتجرى الانتخابات ويفوز فيها الوفد ويقدم على يكن استقالة وزارته التى تشيد بها جريدة (البلاغ) وتعد ماآثرها قائلة : « فالآن تستطيع وزاره على باشا أن تقول انها أدت مهمتها ونجحت فيها ، والآن يجب أن يعترف لها بأن عملها لم يكن هينا وانها تحملت فيه ما هو تضحية منها لوجه الله والوطن ونشهد أنها نقلت البلاد من النقيض الى نقبضه فى دعة ورفق دون أن تشعر الأمة بتصادم أو ارتجاج فاذا هى استقالت اليوم وودعت مراكزها فانها تستقبل مغتبطة بما فعلت مشكورة على ما قدمت مطمئنة الى انها أرضت ضميرها وأرضت البلاد » .

كما اثنت (كوكب الشرق) على الوزارة المستقيلة التى كان قيامها قضاء على الديكتاتورية واعتزالها احتراما للدستور وكانت خير قدوة للوزارات التى تتولى الحكم لأنه خدمة قومية » .

ويؤلف النحاس الوزارة الجديدة باعتباره زعيما للأغلبية التى نتجت عن الانتخابات .

الصحافة الوفدية ووزارة النحاس (أول يناير ١٩٣٠ - ١٧ يونيه ١٩٣٠) :

كانت الصحافة الوفدية وسيلة هامة للدعاية للوزارة الوفدية فى الفترة القصيرة التى قضتها فى الحكم . فقد نالت الوزارة النحاسية ترحيبا حارا من الصحف الوفدية باعتبارها (وزارة

(الشعب) . وقد أشادت هذه الصحف ببيان الوزارة وبأعضائها وأشارت الصحف الوفعية خاصة جريدة (البلاغ) الى حزبية الوزارة « فأهم ما يلفت النظر فى هذه الوزارة هو انها كلها وفعية كما كانت وزارة سعد باشا فى سنة ١٩٢٤ فهى بذلك ثانى وزارة حزبية غير ائتلافية وبها يتحقق حكم الدستور اذ أن التجارب طلت على أن الوزارات الائتلافية لا تغيد ولا تحقق الغرض المقصود منها لأن كل جماعة حزبية تعمل داخل الوزارة لتأييد حزبها فتصطدم بالجماعة الأخرى ومن هذا الاصطدام تنشأ فى كل وقت خلافات تشل سير الوزارة وتعطل تقدمها وتنتهى بأن تقضى عليها .

وقد بدأت الوزارة عملها فى الداخل بأن أحالت ثمانية مدرسين وبعض كبار الموظفين الى المعاش بحجة أنهم شاركوا وزارة محمد محمود فى اضطهادها للشعب واهدار حقوقه وحرياته . واستصدرت الوزارة طائفة من المراسيم الملكية الخاصة بهؤلاء الموظفين فى ١٠ يناير عام ١٩٣٠ ، وأيدت جريدة (البلاغ) هذا الاجراء بل ولا تكون مغالين اذ قلنا انها حرضت الحكومة عليه . فمنذ تولى النحاس الوزارة والجريدة تلح فى أن نقف الوزارة موقفنا حاسماً ضد بعض الموظفين الذين ظهر عداؤهم الشخصى للحكم البرلمانى ورجاله .

وقد كتبت الجريدة عدة مقالات حول هذا الموضوع وقبل أن نستصدر الوزارة المراسيم الخاصة بها حاولت فى كل مقال منها أن تشير الى أن ما تطالب به من عقاب الموظفين المخالفين انما هو نقل لمطالب الراى العام تجاه هذا الموضوع كما أكتت فى كل مقال على انها لا تعلم راى الوزارة ازاء هذا الأمر .

ولذا نحن نعتقد فى انه اما أن الوزارة ككتت قد قررت اتخاذ هذا الاجراء بالفعل ، وطالبت جريدة (البلاغ) بالدعاية له والدفاع

عنه بحيث يكون الراى العام مستعدا له عند صدوره واما ان
الجريدة كانت لا تعلم بالفعل نية الوزارة حول هذا الموضوع .

وعلى اية حال فقد نشرت الجريدة المراسيم الخاصة باحالة
هؤلاء الموظفين الى المعاش والتعيينات الجديدة تحت عنوان يدل
على تأييدها الكامل لهذه الاجراءات اذ كان العنوان (الحركة
الإدارية لتوطيد نظام الحكم الدستوري) .

وأعلنت الجريدة بعد عدة ايام ان الحكومة الشعبية موفقة
كل التوفيق فى فصل الموظفين الذين احالتهم الى المعاش ولم
تفصلهم لحقد شخصى على واحد منهم ، وانما لانهم كانوا موظفين
حزبيين يصدرن فى تصرفاتهم بما تمليه عليهم نزعاتهم الحزبية
وشهوات زعماء الحزب الذين يعملون لحسابه .

ودافعت الجريدة ايضا عن اقدام الوزارة على فصل عدد
من العمد الذين ثبت تورطهم مع محمد محمود ووزارته ووصفت
هذا الاجراء بانه عملية تطهير وعدل « اذ أعانت العمد المظلومين
الذين فصلتهم وزارة محمد محمود الى نورهم المقتضبة وكراسيهم
المسلوبة ولم تفعل غير انها رأت ظلما صارخا فقضت عليه » .

اما فيما يختص بالعلاقة مع انجلترا فقد دافعت الصحافة
الوفدية عن موقف الوزارة من المفاوضات التى تمت بين النحاس
وهندرسون .

الا انه فى ١٧ يونيه يضطر النحاس الى تقديم استقالته
نتيجة رفض الملك التوقيع على الرسوم الخاص بقانون محاكمة
الوزراء . وقبل الملك الاستقالة فورا وعهد الى اسماعيل صدقى
بتأليف الوزارة وقد اشترط صدقى لقبوله الوزارة (أن يمحوا
الماضى بما له وما عليه وان ينظم الحياة النيابية تنظيما جديدا

يتفق ورأيه في الدستور واستقرار الحكم . بما كان ، منى نية
مبته للقضاء على الدستور وعودة الى حكم البلاد بالحبس والنار .
ولذلك استقبلت الصحافة الوفدية وزارة صدق أسوأ
استقبال .

**الصحافة الوفدية ووزارة اسماعيل صدق (٢٠ يونيه ١٩٣٠ -
٢٧ سبتمبر ١٩٣٢) :**

تركز هجوم الصحف الوفدية على الوزارة - فيما عدا مواقفها
من الاستقلال والدستور - في عدة مسائل انخفتها الحكومة تتل
في الآتي :

- ١ - اضطهاد المعارضة .
- ٢ - فظائع الادارة .
- ٣ - السياسة الاقتصادية للوزارة .
- ٤ - القوانين المكبة للصحافة والصحفيين .
- ٥ - ضريح سعد زغلول .

وستعرض لموقف الصحف الوفدية من هذه الموضوعات
الخمسة ..

اولا : اضطهاد المعارضة :

وقفت الوزارة الصدقية موقفا متشددا من المعارضة خاصة
من الوفد ورئيسه فمنعت انتقالاته ووضعت عراقيل امام زيارته
لمدن المختلفة ، خاصة وأن مصطفى النحاس عهد الى زيارة مدن

الأقاليم لنشر الدعوة الى رفض الخضوع لدستور صدقى ومقاطعة انتخاباته وكان هذا بداية لسلسلة من الاضطرابات والحوادث الدموية التى كانت تقع فى كل مدينة يزورها النحاس نتيجة تدخل قوات البوليس والجيش لمنع النحاس من تحقيق هدفه .

فكثبت جريدة (البلاغ) على سبيل المثال فى مانشيت عددها الصادر فى ٦ يوليو عام ١٩٢٠ (منع اجتماع المنصورة وتصميم الوفد على السفر) وأشارت الجريدة الى وحدات الجيش التى امرت بترك مواقعها فى القاهرة والاسكندرية والتحرك الى المنصورة لتكون على أهبة الاستعداد عند وصول النحاس .

ويسافر النحاس بالفعل الى المنصورة ويتعرض لمحاولة اغتيال وتصف جريدة (البلاغ) بشكل مثير تفاصيل الزيارة والاجراءات العنيفة التى قام بها رجال البوليس والجيش ضد الاهالى الذين تجمعوا حول مكعب النحاس وجاء فى التحقيق الصحفى الذى نشرته « كان هذا المنظر المروع منظر الدماء والقتلى والضرب بلا شفقة ولا رحمة لا يجعل الناس يفرون بل يزيدهم تقدما نحو المكعب وبعضهم ينادى باهل المنصورة انهم يريدون قتل الرئيس فى بلدكم فعار عليكم أن تتركوه ، حافظوا على الرئيس . حافظوا على خليفة سعد والا وقع العار عليكم الى الابد » . وأخذت الجريدة توالى نشر تفاصيل احتفال الشعب بتشييع جنازة شهداء المنصورة .

وندلت الجريدة بمحاولات الوزارة الدائمة لمنع الاحتفال بذكرى عيد ١٣ نوفمبر (عيد الجهاد) وأشارت الى أن غرض الوزارة من ذلك ليس فقط كتم أنفاس خصومها ولا منع حفلات ذات صفة حزبية تخشى عواقبها بل هى تريد أيضا عرقلة الشعور القومى الذى أخذت الأمة المصرية تشعر به لاسترداد مجدها القديم .

واستفكرت جريدة (الجهاد) بشدة اعتداء البوليس على رجال الهيئة الوفدية فوصفت هذا الحادث تحت هذا العنوان (يوم عظيم مشهود — عنوان عنيف من البوليس على رجال الهيئة الوفدية — الرئيس يصد الضربات عن اخوانه — الاصابات والمصابون — الحادث بدوم . { دقيقة) وقد وقع هذا الحادث على اثر حصار البوليس القلدى السعدى وحاوله أعضاء الهيئة الوفدية اقتحامه وفتح أبوابه .

واوضحت الصحف الوفدية العقبات التى كانت نضعها الوزارة لمنع الزوار من الوصول الى بيت الأمة عن طريق محاصرة رجال البوليس للدار والطرق المؤدية له .

وكانت الطامة الكبرى والتى انارت استنكار الصحف الوفدية بشكل واسع عندما ارسل صدقى انذارا الى السيدة صفية زغلول أم المصريين (جاء فيه أن « منزلها يؤمه دوما خليط من الأشخاص الذين لا تربطهم بحياتها المنزلية أية علاقة ويقبضون فيه من المظاهرات ما يتنافى مع ما تتميز به المنازل الخاصة ويدخله فى عداد المنتديات العامة » . وطلبها صدقى بأن يكون منزلها قاصرا على استعماله كسكن والا فانه سينفذ اللوائح المعمول بها فى هذا الشأن ..

ونشرت جريدة (الجهاد) رد (أم المصريين) على هذا الانذار اكدت فيه احتجاجها ورفضها لما تضمنه الانذار . واشادت « الجهاد » بهذا الرد ونددت باجراءات الوزارة ضد الحريات .

ثانيا : فظائع الادارة :

قامت الادارة فى عهد اسماعيل صدقى بالتكيد والاضطهاد للأهالى المعروفين بمعارضة حكومته ووصل الأمر الى وقوع العديد

من الحوادث بين رجال الإدارة والأعلى وصلت إلى حد القتل وسفك الدماء . ولعل أبرز هذه الحوادث التي أثارت اهتمام الصحف الوفدية وكانت مثار هجوم شديد ضد الوزارة هي حادثة البدارى وتتلخص في أن مأمور مركز البدارى قد قتل في مارس عام ١٩٢٢ على أيدي رجلين وحكمت محكمة جنابات لسيوط على أولهما بالإعدام وعلى الثاني بالاشتغال الشاقة المؤبدة إلا أن محكمة النقض والإبرام قد خففت الحكم بإيقاف حكم الإعدام على الأول وخفض حكم الاشتغال الشاقة على الثاني وجاء في حيثيات الحكم أنه ثبت أن رجال البوليس ارتكبوا من المنكرات ما هو أجرام في أجرام وأن وقائعها تشكل جرائم هناك عرض يعاقب عليها القانون وكلها من أشد المخازي إثارة للنفس واهتياجاً لها ودفعاً بها للانتقام . وطلبت المحكمة بالتحقيق في حوادث التعذيب التي أشار إليها الحكم والحوادث الأخرى التي تكتشف في التحقيقات

وقد وصف العقاد في جريدة (الجهاد) بشكل تفصيلي وقائع الاعتداء النفسى والجسمى التي كان يمارسها مأمور مركز البدارى مع هذين الرجلين بما يعود بالأذهان إلى فظائع القرون الوسطى . وأشار العقاد إلى أن تخفيف الحكم في قضية البدارى لا يكفي وطالب بالعفو الشامل في هذه القضية « فهو خير ما يصنع لاستدراك ما فات وانصاف الشعور الإنسانى بل انصاف النظام والقانون » .

وقد تابعت (الجهاد) أنباء التحقيقات التي استؤنفت مرة أخرى حول الحادث ، وما نتج عنها من اكتشاف حوادث أخرى مماثلة وقعت في مدن وقرى أخرى .

وأكدت الجريدة أن المسألة ليست بمسألة المأمور القاتل ولكنها مسألة كل موظف مثله يحارب شعور الأمة ربحاً للقانون

لإغرام الناس على تبديل عقائدهم وإخفاء مبادئهم والنحول عن هئانهم وأحزابهم .

وتتسبب حادثة البدارى فى أزمة وزارة اذ قدم على ماهر وزير الحقانة استقالته من الوزارة نتيجة طلبه فتح باب التحقيق فى كافة حوادث الاعتداءات التى وقعت من رجال الادارة ضد الاهالى ونضامين معه وزير المعارف وقدم استقالته هو أيضا . . . وتقدم صدقى باستقالة وزارته الى الملك فى ٤ يناير عام ١٩٣٣ وأعيد تشكيلها فى اليوم التالى برئاسة صدقى بعد استبعاد الوزيرين المستقيلين .

ونوهت جريده (كوكب الشرق) انه كان اجدر بصدقى أن يبادر بالاستقالة بعد ظهور فضائح الاداره لا أن يثبت بالحكم غير مكرث بسخط الراى العام .

وهكذا استغلت الصحافة الوفدية هذه الحادثة كدليل على فساد الادارة فى عهد الوزارة الصنقة ونجحت الصحافة الوفدية فى أن تستغل هذه الحادثة لتأليب الشعور العام ضد الوزارة .

ثالثا : السياسة الاقتصادية للوزارة :

تولى اسماعيل صدقى رئاسة الوزارة فى مطلع أزمة اقتصادية عالمية . تأثرت بها مصر فاخذت أسعار القطن فى الهبوط بدرجة كبيرة . وتبع ذلك هبوط أسعار المحاصيل الزراعية عامة فاشتد الضيق بالمزارعين وأصحاب الاطيان من ملاك وهستاجرين وعلى الرغم من اشتداد الأزمة أمنت الحكومة فى استعمال القسوة فى نحصيل الضرائب وفشلت فى أن تخفف من آثارها مما أثار معظم الطبقات الشعبية ضدها .

وانتقدت الصحافة الوفدية سياسة صدقى فى حل الأزمة الاقتصادية وأبرزت اسراف رئيس الوزارة فى الوقت الذى تن

فيه البلاد من جراء أزمة خانقة . وعلى سبيل المثال هاجمت جريدة (الجهاد) سغريات صدقى للتزهر دون احساس بالمسئولية تجاه الشعب الذى بعائى فكنتت تقول : « حقا انها لأعصاب عجيبه هذه التى تسمح لرئيس وزارة فى بلد منكوب كمصر بأن يتركها وراءه تشكو ما هى فيه من ضنك آخذ بالخنق ، ومن كوارث أخذ بزداد انصبابها على الفلاح والتاجر لبلهو دولته عن هذا كله بمنظر الصحراء ويدائع الخلاء بعيدا عن أنبن المعنبن وشكاوى الشاكبن وخراب الذبن تذهب اراضهم ضياعا بين البنوك العقارية وأمراد المرابن » .

ورفضت الجريدة سياسة صدقى التى أعلنها لتخفيف العبء عن الفلاحبن « فمزال الفلاح بنوء تحت عبء من الضرائب ثقل ولايزال دولته بفرض على هذا الفلاح ضرائب جديدة » .

وتناولت جريدة (البلاغ) السياسة الاقتصادية للوزارة بالنقد والهجوم وخشت من كثرة الفاقه التى تسبب الجرائم والأمراض وأشارت الى أن الوزارة لا تفكر فى تخفيف هذه الطامة عن الطبقات الفقيرة فى الأمة فهى بينما تتمسك بالرتبات الضخمة لكبار الموظفين تفصل صغارهم أو تخفض أجورهم تخفيضا ينزل بمستوى معيشتهم وطلابت الوزارة أن تأخذها الرحمة بالفقراء .

وقد استكبت الصحف الوفدية عددا من كبار المالبين والاقتصادبن للكتابة حول فشل سياسة صدقى المالية كما أوفدت جريدة (البلاغ) مندوبها الى الرىف للتحقيق فى الحالة الاقتصادية للفلاحبن وأتبنت مدى ما يعانیه الفلاحون من جراء الضرائب وانخفاض أسعار القطن .

رابعاً : القوانين المكبلة للصحافة والصحفيين :

عرف عهد صدقي بأنه عهد تكيم الحريات فقد لجأ فيها يختص بالصحافة الى وضع العديد من القوانين والتشريعات التي نحد من حرية الصحافة والصحفيين فأضاف أحكاماً جديدة الى قانون المطبوعات بشأن الجرائم التي تقع بواسطة الصحافة ، ووضع قيوداً عديدة أمام انشاء صحف جديدة أو استمرار الصحف القائمة . . مما مكن حكومة صدقي من تعطيل والغاء معظم الصحف الوفدية وصحف الأحزاب المعارضة الأخرى . ووصل الأمر بالوزارة الى التدخل في تحرير الصحف ، ففي شهر ديسمبر عام ١٩٣٠ ابلغ قلم المطبوعات الصحف بنص المادة (١٤) من قانون المطبوعات والتي تفرض على جميع الصحف أن تنشر بلاغات الحكومة الرسمية في الصفحة الأولى منها ، وتطبقاً لهذه المادة أخذ قلم المطبوعات يبدج المقالات في مدح الوزارة والطنن في خصوصها مما يعد تعسفاً عجبياً — كما وصفه الدكتور محمد حسين هيكل — لأن معنى هذا القانون أن يجعل لقلم المطبوعات الحق في أن يبولى هو تحرير الصحف بما يسميه بلاغات رسمية وأن يلزم المسؤولين عن سباسبتها بأن ينشروا ما يرونه غير صحيح أو غير مستحق للنشر .

ولم تستسلم الصحافة الوفدية لهذه القوانين والاجراءات فظلت تهاجمها وترفض الاستسلام لها . واثارت جريدة (البلاغ) الى ان هذه القوانين التي يراد فرضها على الصحفيين لاثؤنيهم وحدهم ولا تنقل باباً من ابواب الأعمال الحرة أمام الشباب الأكفاء فقط بل هي ايضاً تؤذي الجمهور القارئ لأنها تحد من قوة الصحافة وهي قوة تعمل لزيادة النور والمعرفة بل لزيادة الإنسانية في الناس .

واككت جريدة (البلاغ) أن قوانين صدقى واجراءاته ضد الصحافة هي تحايل على الدستور الذى تضمن حرية الصحافة ، وسخرت من الوزارة مطالبة اياها « بانه من الخير للوزارة نفسها أن تفعل سافرة ما تريد الوصول اليه عن طريق التحايل فتعدل الدستور الجديد وتسقط من أبوابه فى الحقوق العامة حرية الصحافة وبدلا من أن تنظم هذه الحرية بالدستور وبالقوانين تنظمها بسلطانها الادارية وبهذا تعطل من الصحف ما تشاء » .

وهاجمت صحيفة (روزالبوسف) قوانين صدقى ضد الصحافة فكذب محمد التابعى تحت عنوان (للصحافة كل يوم قانون) يوضح معاناة الصحفيين « فلم يعد فى استطاعة صحفى معارض مهما يكن نكاؤه ان ينقذ بدنه من السجن مادام حدينه عن مصر وما يجرى فيها من أعاجيب ومستغربات .. ولم يبق الا ان تصدر الصحف بيضاء . ولكن من يقدم على شراء أوراق ببضاء ؟ »

وابرزت جريدة (الجهاد) تدخل الوزارة فى أعمال التحرير فى الصحف بتحديد ما ينشر وما لا ينشر فى الصحف ، فكبت فى ذلك تقول : « سنة جديده يجرى عليها اليوم ولاية الأمور فى هذا العهد العجيب حبال الصحف . ذلك ان يجيئنا بالليل أو النهار أحد ضباط المباحث الجنائية فنبلغنا أوامر بعزوها الى رئيس النيابة أو الى مدير الامن العام أو اليهما معا ومؤداها ان لا ننشر شيئا ما عن كذا ولا شيئا ما عن كبت » . واوضحت الجريدة خطورة هذا المسلك واعتراضها عليه لما فيه من زراية مهينة للصحافة وتعطل بغرض لوظائفها الاساسية وهى نقل الانباء الهامة الى الجمهور .

خامسا : ضريح سعد زغلول :

كان ضريح سعد زغلول أحد الموضوعات الهامة التى كانت مثار هجوم شديد من الصحف الوخذية الى الوزارة ، وذلك عندما

قررت الوزارة بعد الانتهاء من بناء الخرس أن تجعله ضرحا عاما
يحتوى رفات كل الذين تريد الوزارة أن تستقر رعايتهم فيه ..
وارسل صدقي خطابا بهذا المعنى الى السيد صفي زغلول .

ورأت الصحف الوفدية أن هذا العمل ما هو الا استمرا
في خطة الوزارة في محاربة ذكرى سعد بما يمله من فكرة وطنية
فكبت جريئة (البلاغ) أن الوزارة تحارب ذكرى سعد بكل سلاح
لأنها لا تحارب فيها رفانا بالية بل نحارب حركة وطنية كان سعد
على رأسها ونكره لانزال الروح الملهم لها ، فلا عجب اذا نحن
رابناها ننظر بعين البغض هذه الذكرى وتجعل من خطئنا ان
تحاربها بكل قدرتها . على أن سعدا سار فكرة وهو في ممانه
اقوى منه في حياته ولبس في خلق الله من هو اتعب من نحارب
فكرة وميتا » .

وقد اهتمت الجريدة بنشر رد أم المصريين على جواب صدقي
والذي رفضت فيه رفضا بلما نقل رفات سعد اذا حولوا ضريحه
الى غير الغرض الذي انشئ من اطه وهاجمت صدقي هجوما
مريرا اذ قالت : « كنت احسب ان الخصومة السياسية بالغة
ما بلغت مراتها لا تتعدى محاربة الرجل للرجل في حياته ولا تصل
الى حد حرمانه من مرقده الذي خصص له في ممانه » .

وكان هذا الرد ابذانا بان تفتح الصحف الوفدية النيران على
الوزارة فكبت (البلاغ) تقول : « الحزبية والحزبية العمياء هي
التي تحرك الآن دأ في نفس صدقي ماثما من الضغن على سعد
فتمنع منه القبر الذي كرهته به الأمة » .

اما جريدة (الجهاد) فقد نوهت بما أحدثه رد السبدة صفي
زغلول من اضطراب واحراج في الدوائر الوزارية .

وبالفعل لم ينقل سعد الى ضريحه الجديد الا فى عهد وزارة
النجاس عام ١٩٣٦ .

انتهاء حكم صدقى :

بدأت بوادر انتهاء حكم صدقى بالمرض الذى ألم به فى اوائل
عام ١٩٣٢ وقد اهتمت الصحف الوفدية بمتابعة حالته الصحية
ووجدتها ذريعة لتطالبه بالاستقالة .

فقد أعلنت (كوكب الشرق) ان المقطوع به بعد وسسف
الاطباء لمرضه — بصرف النظر عن تحسن صحته — يجعل من
الصعب جدا على صدقى باشا ان يعود فيباشر أعماله فى الوزارة
بذلك المجهود البدنى والعقلى اللذين يتطلبهما مركزه الحقيق .

وطالبت (الجهاد) ايضا باستقالة صدقى فالوزارة الآن باتفاق
الآراء وزارة عاطلة لا اعضاؤها يعملون ولا رئيسها يعمل .

وانتهز زكى الابراشى ناظر الخاصة الملكية فرصة مرض
صدقى ليهد نفوذه فى البلاد ويتدخل فى شئون الحكم بتدعيم من
القصر كما نقل السير برسى لورين المندوب السامى والذى كان
يعتمد عليه صدقى اعتمادا كبيرا فى نظامه . وهكذا لم يجد صدقى
بدا من تقديم استقالته الا ان الملك فؤاد اظهر تمسكه بوزيره مما
جعله برضى بالبقاء ولكن الى حين اذ سسرعان ما وقعت أزمة
جديدة بين القصر وصدقى حول التعيينات الجديدة فى الوزارة مما
أدى بصدقى الى تقديم استقالته التى قبلها الملك هذه المرة .

وقد ودعت الصحافة الوفدية الوزارة المستقيلة بالابتهاج
التام واعتبرت أن كابوسا قد أزيح عن البلاد بل وهاجمت هذه
الصحف خطاب الاستقالة نفسه فقد وصفته جريدة (كوكب الشرق)

بأنه احتوى على كلام مجمل فيه المن والتأخر والاطالة لا أكثر ، وغبه فرار من التحدث عن الأمور الشائكة مثل القضية المصرية وما تم فيها رغم أنه طالما وعد البلاد بأنه سيحلها الحل الذى يرضيها .

الصحافة الوفدية ووزارة عبد الفتاح يحيى (٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ - ١٤ نوفمبر ١٩٣٤) :

لم تختلف وزارة عبد الفتاح يحيى عن سابقتها فقد سارت على نهجها فى البطش بالحريات واصدار القوانين والاجراءات غير الدستورية بل كانت أكثر ضعفا منها تجاه القصر والانجليز . ولذا نالت هى الأخرى نصيبها من هجوم الصحافة الوفدية واستنكار قراراتها وأعمالها المختلفة خاصة أن عبد الفتاح يحيى قد أعلن فى خطاب قبوله تأليف الوزارة أنه سيسير على سياسة صدقى .

وقد هاجم طه حسين الوزارة وسببستها المزمعة قتلًا : « وصيحة هذه الوزارة الوليدة نذير بأن يومها سيئشبه أمس صاحبته ، فان الله عز وجل لم يفتح على رئيسها بكلمة تطمين إليها القلوب أو ترناح إليها النفوس ، أو تدخل الى الناس أن الأليم ستبتسم لهم بعد هذا العبوس الطويل ، فقد رفع رئيس الوزارة الوليدة كتابه الى جلالة الملك فلم يجد ما بقوله بعد الشكر الواجب الا أنه قد اشترك فى وضع النظام القائم وسيعمل فى ظل النظام القائم والذى يعتقد أنه قد استقر وثبت ولم يبق عليه خوف ولا اشفاق » .

وستعرض لموقف الصحافة الوفدية من قانونى المحاماة وتنظيم الصحافة اللذين صدرا فى عهد هذه الوزارة باعتبار أن سياستها لم تختلف عن سياسة صدقى .

قانون المحاماة :

أصدرت الوزارة قانونا فى ٢٨ ديسمبر ١٩٢٣ يتضمن عدم انتخاب المحامين بمجلس النقابة ممن قد حكم عليهم بعقوبة تأديبية وسريان هذا الأمر على أعضاء مجلس النقابة الحالى . وقد استنكر المحامون هذا القانون وقرروا تجاهل تنفيذه فما كان من الوزارة الا ان أصدرت فى ٥ يوليه سنة ١٩٢٤ مرسوما بقانون بإبطال العمل مؤقتا بنظام نقابة المحامين وحل نقابى المحامين الأهلية والشرعية . وقد اخج المحامون بشدة على هذه القرارات وقرروا اللجوء الى القضاء الا ان الحكومة قررت !حالتهم الى مجلس تأديب وكان ضمن هؤلاء المحامين مكرم عبيد .

وقد عارضت الصحف الوفدية موقف الحكومة واستنكرت قراراتها آزاء المحامين ودافعت عن موقفهم خاصة وأن هذه الاجراءات كانت موجية الى مكرم عبيد والذى كانت تطلق عليه هذه الصحف لقب (المجاهد الكبير) .

فقد أوضح طه حسين غرض الوزارة من هذه الاجراءات بقوله : « تكره الوزارة جماعة من المحامين وتريد أن تقصيه عن نقابة المحامين فلا بمنعها مانع ، ولا بدفعها دافع عن أن تشرع للمحامين قانونا لا عهد للناس بمثله وتجرى أحكامه على الماضى ثم يجتمع البرلمان فينظر فى هذا القانون فى سرعة لا تعطلها الا سرعة الضوء ويقر هذا القانون فى كثرة تشبه الاجماع ويرجأ من أجل هذا القانون أجل المسائل وأعظمها فى حياة الناس أثرا » .

وقد اتفقت جريدة (الجهاد) مع جريدة (كوكب الشرق) فى أن الهدف من هذه الاجراءات هو إبعاد مكرم عبيد عن نقابة المحامين

وأعلنت (الجهاد) أن مسألة المحامين كسنت عن موطن الضعف في الوزارة الحاضرة وبينت حقيقة موقفها من الأمة وأشارت الجريدة الى انعكاس مسألة المحامين على الحرية العامة : « فأى حرية فى بلد لا يملك فيه المحامون حق انتخاب أنفسهم الذى لا سلطان له الا التعسر عن آرائهم » .

مشروع قانون تنظيم الصحافة :

أعدت وزارة عبد الفتاح يحيى مشروع قانون جديد لتنظيم الصحافة يكمل المرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٣١ والصادر من عهد صدقي ويقوم هذا المشروع على تعديل قانون العقوبات وقانون المطبوعات تعديلا « يضع حدا للتحابل البذىء والهزء » والسخرية لأسباب لا يبررها منطق ولا يسيغها الذوق ولا العرف ومن ناحية أخرى يجعل من الصحافة صناعة رسمية لا يستطيع أن يحترفها الا من توافرت فيه مؤهلات علمية وشخصية ونال من الحكومة رخصة رسمية .

وانبرت صحيفة (الجهاد) من خلال سلسلة من المقالات تفند هذا المشروع وتبين تأثره على حرية الصحافة .

ففى المقالة الاولى اوضحت الجريدة تحفظها على الشروط التى نكرها المشروع والواجب توافرها فيما يعمل بالصحافة فرات الجريدة اسفحالة تطبيق الشروط التى وضعها تشريع صدقي رؤساء التحرير على كل من أراد ان يخط حرفا فى صحيفة ولو لم يكن رئيسا لتحريرها على أساس أن شرط المؤهلات العلمية لن يفيد لو أم تكن الى جانبها سعة فى الأفق والتجارب . وفى المقالة الثانية شجرت الجريدة خطورة اتجاه التبة خلال ذلك التشريع الى معاقبة « مجرد التشكيك فى قانونية الهيئات وتأليفها وانتخابها اذ يعتبر اهانة لها » . فأوضحت أن هذه العقوبة تسلب

الصحافة أهم وظائفها وهى وظيفة السهر على أن يكون كل تشريع داخلا فى حدود الدستور وأن يكون كل تصرف مستكملا للشروط القانونية .

وأشارت الجريدة الى خطورة أخرى تأتى عن طريق مانضه المشروع من معاقبة (العرض بالنقد للحكام والخدميين السابقين والوزراء المتوفين) حيث وصفت هذه العقوبة بأنها تحرم التاريخ مهمته الطبيعية وهى مهمة الكشف عن الحقائق بعيدا عن المؤثرات الوقتية .

وفى المقالة الثالثة أوضحت الجريدة اعتداء هذا المشروع على المبادئ الدستورية اذ تضمن امكانية حجز الجريدة وضبطها مما يتعارض مع المادة (١٥) من الدستور .

وتواصل الجريدة هجومها على الوزارة ازاء تصويبها على اصدار هذا التشريع المقتد لحرية الصحافة وتطالبها « بالتريث وهى تعالج أمر الصحافة الحقيق » .

وتستمر الوزارة فى الوقت نفسه فى تحديها للصحافة والصحفيين فنعتزم تعديل نصوص قانون العقوبات فيها يختص بالجرائم وأنواع العقوبات التى تنزل بالصحفيين وتتجاوز هذا الى تدمير العقوبات التى توقع على الصحف نفسها ، وتقضى عليها بالايقاف المؤقت أو التعطيل الدائم .

وأكدت جريدة (الجهاد) ان الالتجاء الى معاقبة الصحف بالتعطيل أو الوقف التجاء استثنائى بتشريع قاسى حسبه الناس اختصاصا من اختصاصات صدى ووزارته وكانوا يحسبون اية وزارة تجرء بعد صدى تعنى برفع تلك الوصمة من صلب التشريع المصرى الذى عرف بتمشيه مع المبادئ القانونية الحديثة والاعتبارات التشريعية السليمة .

استقالة الوزارة :

طلبت الصحف الوفدية الوزارة بالاستقالة بسبب ما بدا من ضعفها ويسبب سياستها في التضييق على الحريات وعلى الرغم من أن الوزارة تستقيل بالفعل لرفض عبد الفتاح يحيى تدخلات الانجليز في مسألة الوصاية الا أن الصحف الوفدية ونتيجة معاناتها في عهده وعهد سلفه لم تسانده ولم تؤيده في موقفه هذا بل اظهرت ابتهاجها باستقالته ايا كانت اسبابها .

الصحافة الوفدية ووزارة توفيق نسيم (١٤ نوفمبر ١٩٣٤ - ٢٢ يناير ١٩٣٦) :

حازت وزارة توفيق نسيم تأييد الوفد والصحف الوفدية خاصة بعد أن رفض توفيق نسيم أن يقسم بين الولاء للدستور ١٩٣٠ وعلى هذا اعلنت الصحافة الوفدية أن وزارة نسيم ستؤلف على قاعدة (الغاء النظام الحاضر) أي الغاء دستور ١٩٣٠ وما نتج عنه .

وقد هلت صحيفة (الجهاد) للوزارة الجديدة ورحبت بها فكتبت (الجهاد) تعلن هذا الترحيب تحت عنوان (الأمة تحفل بعيدين عيد الجهاد وعيد الحرية) وتعبّر عن فرحة الأمة بالوزارة فقالت : « تجلّى ابتهاج الأمة يوم أمس في أروع مظاهره واحتفل الناس بعيدين عيد الجهاد الوطني وعيد الحرية التي أخذت شمسها في الاشرار على مصر صباح أمس بأن كلف جلالة الملك دولة توفيق نسيم بتشكيل الوزارة ، وكنت لا تمشى في شارع أو تجتاز طريقاً من الطرق أو نغشى نادياً من المنتديات الا وتحس الغبطة الظاهرة والفرح الشامل ، وتشهد معالم السرور والانتشراح في كل خطوة من خطواتك » .

وكانت عناوين مقالاتها توضح كلها تأييدها الكبير للوزارة
التي نالت تأييد الوفد وعلى سبيل المثال هذه العناوين (المظاهرات
الواسعة النطاق في القاهرة أمس - مواكب الطلبة والجماهير
تطوف بدور الوزارات مهتة هائفة - دولة الرئيس الجليل يهنئ
رئيس الوزارة وحضرات الوزراء - ويستقبل في كل وزارة بأروع
مظاهر الاستقبال - الجموع الهائلة في بيت الأمة - دولة نسيم
باشا يصدر أوامره برفع الحصار عن بيت الأمة - مجلس الوزراء
يقرر اعاده الموظفين المفصولين والمتقولين سياسيا الى وظائفهم
يعد درس أحوالهم درسا سريعا - الوزارات ترسل خطابات الى
الموظفين المفصولين تستدعيهم) .

وتدل هذه العناوين المبالغ في طولها على عدة أمور ، أولا :
تأكيد التأييد الوفدي للوزارة الجديدة ، وثانيا : اعلان ابتهاج الأمة
بهذه الوزارة ، وثالثا : اتخاذ الوزارة خطوات في رفع الظلم من
الوفد ومؤيديه .

وقد زاد التأييد للوزارة سواء من جانب الصحف الوفدية أو
من جانب الوفد بعد اقدام الوزارة على إلغاء دستور ١٩٣٠ في
٣٠ نوفمبر عام ١٩٣٤ .

وبصفة عامة أكدت الصحف الوفدية أعمال الوزارة في
اجراءاتها في كافة المجالات خاصة ما كان متعلقا منها بمحو آثار
(العهد البائد) ولذا نجد هذه الصحف تؤيد الوزارة في احالة
الموظفين الذين ثبت تورطهم مع العهود السابقة الى المعاش
واعادة الموظفين المفصولين لأسباب سياسية الى أعمالهم ، كما
رحبت بإلغاء الوزارة لقانون المحاماة والتشريعات المقيدة للصحافة
.. واستمر هذا الوضع في التأييد الكامل للوزارة حتى شهر
نوفمبر عام ١٩٣٥ عندما انضج موقف بريطانيا الرافض لعودة .

دستور ١٩٢٣ وعجز الوزارة ازاءه ، وبدأت حملة فى الصحف الوفدية ضد الوزارة وطالبتها بالاستقالة خاصة بعد أن أعلن النحاس أن الوفد لم يعد يؤيد الوزارة ، إلا أن نسيم ينجح فى إعادة دستور ١٩٢٣ وذلك فى ١٢ ديسمبر عام ١٩٣٥ مما كان يعنى عودة مرة أخرى الى حسن العلاقات بين الوزارة والوفد وصحفه . إلا أن توفيق نسيم يضطر الى الاستقالة بسبب رفض أحزاب المعارضة بقاءه فى الحكم وإجراء الانتخابات بسبب تحيزه الواضح للوفد . وبالفعل قدم نسيم استقالة وزارته فى ٢٢ يناير عام ١٩٣٦ وذلك على الرغم من تأييد الوفد لها .

وقد أشارت جريدة (الجهاد) الى ما ذكره الملك عن استقالة وزارة توفيق نسيم من أنه لم يكن لديه ملاحظات على الوزارة ولكنه لما كان نسيم لا يستند الى حزب أو هبة سياسية وأصبح الظرف يقتضى الدخول فى مفاوضات لحل المسألة المصرية أصبح الصالح العام يتطلب تأليف وزارة قومية تتولى هذا الأمر الخطير .

الأزمة الوزارية بعد استقالة نسيم :

تبع استقالة الوزارة أزمة حادة فقد رفض النحاس تأليف وزارة ائتلافية فى حين رفضت الأحزاب المعارضة تأليف وزارة وفدية على أساس أن إجراء الانتخابات على يد وزارة وفدية لا يبعث الطمأنينة فى نفوس الأحزاب الأخرى ولا يكفل الحيساد المطلوب فى الانتخابات .

وأصر النحاس على أن يؤلف الوزارة بعد الانتخابات لنقته بأنه سيكون للوفد الأغلبيّة البرلمانية . واقترح النحاس تأليف وزارة محايدة تقتصر مهمتها على إجراء الانتخابات فى موعدها المقرر وقد

سعى على ماهر رئيس الديوان الملكي فى ذلك الوقت لدى رؤساء الأحزاب يحاول اقناع كل واحد منهم بوجه نظر الآخر .

وتتصاعد الأزمة عندما تتدخل وزارة الخارجية البريطانية فترسل الى المندوب السامى تعليمات بأنه اما أن تؤلف وزارة من جميع الهيئات السياسية واما أن تؤلف وزارة ذات صفة دائمة مع صرف النظر عن المفاوضات حاليا وتأجيل الانتخابات الى أجل غير مسمى .

وكانت هذه التعليمات تعنى تهديدا صريحا بأن بريطانيا فى حالة عدم تأليف وزارة ائتلافية لن تتفاوض الحكومة المصرية ولن تسمح بعودة الحياة النيابية . مما أثار الفزع فى جميع الجهات وكان له صدها الواسع فى الصحف الوفدية .

وترد جريدة (كوكب الشرق) على هذا التهديد « بأن الأمة تعرف واجبها وتدرك أين طريقها وليس بجديد عليها أن يقف الانجليز منها هذا الموقف فان سبيل الجهاد أبدا امامها وداعى الوطن أبدا يهز مشاعرها وقيام صفوتها المتراصة أمام الخطر فى أخرج الساعات وأدى المواقف هو صخرة النجاة » .

وقد نشسرت (الجهاد) تكذيب الحكومة البريطانية لهذه الأنباء واعلانتها أنها لا تتدخل فى مسألة الوزارة المصرية .

واستمرت الأزمة مستحكمة الى أن اتفقت جميع الأطراف على تولى على ماهر تأليف الوزارة فى ٣٠ يناير عام ١٩٣٦ .

الصحافة الوفدية ووزارة على ماهر (٣٠ يناير ١٩٣٦ ، - ٩ مايو ١٩٣٦) :

تألفت وزارة على ماهر على أساس انها وزارة محايدة تقوم

باجراء الانتخابات وقد استقبلت الصحافة الوفدية وزارة على ماهر
بالترحيب الشديد بعد نجاحه فى حل الازمة الوزارية .

وتعلن (الجهاد) نفاؤها بالوزارة وتطلق عليها اسم الوزارة
العلوية ، تفاؤلا واستبشارا بها وبما ترجوه البلاد على يديها من
ابلاغ الحياة الدستورية غايتها وتفاؤلا واستبشارا بما يرجى من
عهدها من تحقيق الاستقلال بابرام معاهدة شريفة بين مصر
وانجلترا .

ويصفه عامة كانت العلاقة بين الصحافة الوفدية ووزارة
على ماهر قائمة على الثقة والتفاهم والتأييد لاعمالها وذلك على
الرغم من أن جريدة (الجهاد) قد اعترضت على قيام الوزارة
بتعيين عدد كبير من الموظفين فى بعض الوظائف الرئيسية الرسمية
باعتبار انها وزارة انتقال « ومن الخير ترك امر الوظائف الى
الوزارة الدستورية تختار لها من تقضى المصلحة العامة
اختيارهم » .

الا أن جريدة (كوكب الشرق) رأت أن الاعتراض على الوزارة
من هذه الناحية ليس امرا وجبها لأن قصر الفترة التى تتولى فيها
الوزارة شئون البلاد لا يستوجب الجهد وترك كل عمل فى باب
التحسين والتنظيم لمن سيجيئون بعدها . بل قصر الفترة هو أولى
بنشاط تبديه وحركة اصلاحية تتولاها مما يجعلها محل تقدير وحث
وتشجيع .

ومن العوامل التى ساعدت على التقارب بين الصحف
الوفدية والوزارة عناية على ماهر الخاصة بالصحافة والصحفيين .
فقد عمل على اعداد مشروع جمعية الصحافة بهدف المحافظة على
كرامة الصحفيين ومنها دعوة بعض الصحفيين الى حفلات ولقاءات

تتم بينه وبينهم . ومنها افتتاحه موسم المحاضرات الصحفية والقاؤه احدى المحاضرات مما كان مثار تقدير للصحف عموما والصحف الوفدية خصوصا والتي عانت من قبل من رؤساء الوزارة السابقين ما عانت .

وكتبت جريدة (كوكب الشرق) تشيد في احدى مقالاتها بعلاقة على ماهر بالصحفيين . وما جاء في المقال هذه الفقرة : « فان دولته اتخذ الاجراءات اللازمة لرفع اجور الاعلانات الحكومية التي توزع على الصحف عن الاجور الحالية تنمية لموارد الصحف والعناية بها » .

واشارت الجريدة الى الشكر والثناء الذي يقابل به الصحفيون بل الامة عناية دولة رئيس مجلس الوزراء بأمر الصحافة ورجالها والعمل على تمتعها بالمزايا التي يتمتع بها الصحفيون في البلاد الراقية » .

وتنتهى الوزارة من عملية الانتخاب التي يفوز فيها الوفد ويقدم على ماهر استقالة وزارته في ٩ مايو عام ١٩٣٦ ويؤلف مصطفى النحاس الوزارة الجديدة .

الصحافة الوفدية ووزارة مصطفى النحاس (١٠ مايو ١٩٣٦ - ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧) :

كلف مجلس الوصاية مصطفى النحاس بتأليف الوزارة الجديدة باعتباره زعيما للأغلبية بعد فوز الوفد في الانتخابات . وقد رحبت الصحف الوفدية ترحيبا شديدا بالوزارة الوفدية فكتبت (كوكب الشرق) تحت عنوان (حكومة الدستور تنبؤا مكانها من قبادة البلاد) توضح مشاعر افراد الامة وسعادتها العظيمة بتولى الوزارة حكم البلاد « الآن يشعر كل فرد من افراد الامة انه مشترك

فى ادارة شئون بلاده يساهم فى الاشراف على حكم وطنه وان كان اشتراكا ضمنيا وكانت المساهمة غير مباشرة ، ولكنه مع ذلك يحس نفسه راضية وكبرياءه الوطنى موفورا وكرامته القومية مصونة عالية ، لأن هذه الحكومة الدستورية النى تكونت هيئتها انما قامت باختياره ونابت عنه ومثلت ارادته ووطنيته وعقيدته السياسية اتم تمثيل . »

وكتبت جريدة (الجهاد) تشيد بالوزارة تحت عنوان (مرجبا بطلان العهد الجديد وأهلا بوزارة الامة) قائلة : « وفى وزارة مصطفى النائلة التى بتوافر لاعضائها النابجين من مزايا الحنكة السياسية والقوة الخلقية الشخصية والمتانة العلمية والتضحيات الوطنية والمائى الجبد والمواقف المذكورة فى تاريخ مصر القريب والبعيد ما قل أن يجتمع مثله فى وزارة مصرية . »

وقد نوهت جريدة (الجهاد) بما تضمنه خطاب العرش من اصلاحات اقتصادية لصالح صغار الفلاحين والعمال ولزيادة موارد الدولة .

واستمرت الصحافة الوفدية تدافع عن اجراءات الوزارة وأعمالها ومنها مشروع قانون العفو العام عن المحكوم عليهم فى الجرائم السياسية — وسياسة الوزارة لتحسين احوال الفلاح — قانون الامراض العقلية — الغاء قانون حماية الموظفين — ميزانية الدولة — انضمام مصر الى مكتب العمل الدولى .

كانت هذه نماذج لبعض الموضوعات التى حازت تأييد الصحافة الوفدية وقامت هذه الصحافة بدورها المعتاد منها فى تبرير سياسة الوزارة الوفدية وتأييد أعمالها وذلك الى نهاية فترة البحث .

ومما سبق يتبين الآتى :

- * ارتبطت مواقف الصحافة الوفدية من الوزارات المصرية بموقف الوفد منها فسارت فى نفس الاتجاه سواء بالتأييد أو المعارضة بل كان موقف هذه الصحف من الوزارة الواحدة يتغير حسب تغير موقف الوفد منها .
- * لم تتعرض الصحف الوفدية بشكل واسع للوزارات المصرية التى تولت الحكم فى فترة الحماية بسبب ظروف الاحكام العرفية المعلنة وان كانت بشكل غير مباشر اظهرت رفضها لمعظم هذه الوزارات التى تألفت دون رغبة الامة .
- * ارتبط الى حد كبير موقف الصحافة الوفدية من الوزارات بموقف هذه الوزارات من الدستور . . فكانت حملات هذه الصحف ضد وزارات الانقلابات الدستورية تفوق حملاتها ضد الوزارات الاخرى المعادية للوفد .
- * ساهمت الصحافة الوفدية فى تالىب الشعور العام ضد وزارات الاقلية بما كانت تضخمه من أوجه العيوب وتبرزه من مثالب .
- * كانت الصحافة الوفدية بوقا للدعاية للوزارات الوفدية تدافع عن أعمالها وتهاجم خصومها مع تأكيدها المستمر على أن الوزارات الوفدية هى التى تمثل الامة .

* اختلف موقف الصحافة الوفدية من الحدث الواحد حسب موقفها من الوزارة التى تقوم به . فهى تؤيد الوزارة الوفدية فى احوالة الموظفين المعارضين لها الى المعاش فى حين تهاجم هذا التصرف من وزارات الاقلية .

* تاومت الصحافة الوفدية محاولات وزارات الاقلية القضاء على صحافة الوفد بتعريضها للتعطيل والالغاء فلم تستسلم وظلت تقاوم عن طريق اصدار صحف بديلة ، بدلا من الصحف المعطلة او الملغاة .

المصادر والمراجع

أولا : مصادر أساسية :

(١) الدوريات :

- ١ — النظام — من ١٩١٩ الى ١٩٢٣
- ٢ — وادى النيل — ١٩١٩ الى ١٩٢٢ — ١٩٢٨
- ٣ — مصر — ١٩١٩ الى ١٩٢٠ — ١٩٢٩ الى ١٩٣٠
- ٤ — الاخبار — ١٩٢٠ الى ١٩٢١
- ٥ — الاهلى — ١٩٢١
- ٦ — المنبر — ١٩٢١
- ٧ — الافكار — ١٩٢٢
- ٨ — المحروسة — ١٩٢٢ الى ١٩٢٤
- ٩ — الرشيد — ١٩٢٣

- ١٠ — البلاغ — ١٩٢٤ الى ١٩٣٢
- ١١ — كوكب الشرق — ١٩٢٥ الى ١٩٣٦
- ١٢ — الساعة — ١٩٢٨
- ١٣ — روزالبوسف — ١٩٢٧ الى ١٩٣٦
- ١٤ — الوجدان — ١٩٢٨
- ١٥ — النجمة الزهراء — ١٩٢٨
- ١٦ — الابتسام — ١٩٢٨
- ١٧ — الشرق الجديد — ١٩٢٩
- ١٨ — الربيع — ١٩٢٩ — ١٩٣٠
- ١٩ — المهذب — ١٩٢٩
- ٢٠ — مصر الحرة — ١٩٢٩
- ٢١ — الشرق الاذن — ١٩٢٩
- ٢٢ — اليوم — ١٩٣٠
- ٢٣ — الوادى — ١٩٣٠
- ٢٤ — الضياء — ١٩٣٠
- ٢٥ — الصرخة — ١٩٣٠
- ٢٦ — صدى الشرق — ١٩٣٠
- ٢٧ — البرق — ١٩٣٠
- ٢٨ — المؤيد الجديد — ١٩٣١
- ٢٩ — الجهاد — ١٩٣١ الى ١٩٣٦

(ب) مذكرات شخصية :

- ٣٠ — فاطمة اليوسف — ذكريات فاطمة اليوسف — كتاب
روز اليوسف — ديسمبر ١٩٥٢ .
- ٣١ — محمد حسين هبكل — مذكرات في السياسة المصرية —
ج ١ — دار النهضة المصرية — ١٩٥١ — ج ٢ — مطبعة
مصر — ١٩٥٢ .
- ٣٢ — محمد زكى عبد القادر — أقدام على الطريق — دار الكاتب
العربى — ١٩٦٧ .
- ٣٣ — محمد على علوبه — ذكريات اجتماعية وسياسية —
القاهرة — المركز العربى للبحث والنشر — ١٩٨٢ .
- ٣٤ — محمد كامل سليم — ازدة الوفد الكبرى — مؤسسة أخبار
اليوم — ١٩٧٦

(ج) دراسات غير منشورة :

- ٣٥ — راسم الجبال — سياس العقاد في تاريخ الصحافة المصرية
— رسالة ماجستير — كلية الآداب — جامعة القاهرة .
- ٣٦ — السيد محمد سلامة الامام — آخر ساعة في تاريخ الصحافة
المصرية — رسالة ماجستير — كلية الاعلام — جامعة
القاهرة — ١٩٧٨ .
- ٣٧ — سهير اسكندر راغب — جريدة المصرى وموقفها من
القضايا الوطنية — كلية الاعلام — جامعة القاهرة —
١٩٨٢ .

- ٣٨ — ناهد أحمد غؤاد أبو العيون — صحيفة الجهاد — رسالة
ماجستير — كلية الاعلام — جامعة القاهرة — ١٩٧٨ .
- ٣٩ — نجوى كامل — محمود عزى الصحفى — رسالة ماجستير
— كلية الاعلام — جامعة القاهرة — ١٩٨٢ .

(د) مقابلات شخصية :

- ٤٠ — مقابلة مع الأستاذ مصطفى أمين بتاريخ ١٧/٢/١٩٨٣ .
- ٤١ — مقابلة مع الأستاذ صبرى أبو المجد بتاريخ ٢٣/١١/١٩٨٣ .
- ٤٢ — مقابلة مع الأستاذ احسان عبد القدوس بتاريخ
١٩٨٤/٩/١٤ .
- ٤٣ — مقابلة مع الأستاذ فؤاد سراج الدين بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٥ .
- ٤٤ — مقابلة مع الأستاذ ابراهيم فرج بتاريخ ٢٦/٥/١٩٨٥ .
- ٤٥ — مقابلة مع الأستاذ عبد القادر عبد القادر حمزة بتاريخ
١٩٨٧/١١/٢٠ .

(هـ) ٤٦ — تراخيص اصدار الصحف بالهيئة العامة للاستعلامات

ثانيا : مراجع عامة :

(ا) دوريات :

- ٤٧ — الاستقلال — ١٩٢١
- ٤٨ — الامرام — ١٩٣٥
- ٤٩ — السياسة — ١٩٢٥ — ١٩٢٨

٥. — مجلة كل شيء والنبأ — ١٩٣٣

٥١ — الانحداد — ١٩٢٥

٥٢ — الهلال — ١٩٢٠

٥٣ — الشباب — ١٩٣٦

٥٤ — الاخبار — ١٩٦٩

(ب) مراجع صحفية :

٥٥ — ابراهيم عبده — روزالبوسف سيرة وصحيفة — القاهرة — ١٩٦١ .

٥٦ — ابراهيم عبده — تطور الصحافة المصرية وأثرها في النهضة الفكرية والاجتماعية — ط ٢ — القاهرة — مطبعة التوكل — ١٩٤٥ .

٥٧ — ابراهيم عبده — تطور الصحافة المصرية ١٧٩٨ — ١٩٨١ — ط ٤ — القاهرة — مؤسسة سجل العرب — ١٩٨٢ .

٥٨ — أحمد حسين العساوى — طباعة الصحف واخراجها — القاهرة — الدار القومية للطباعة والنشر — ١٩٦٥ — ص ١١٢ .

٥٩ — اشرف صالح — الطباعة — القاهرة — العربى للنشر — ١٩٨٤ .

٦٠ — جمال العطيفى — حرية الصحافة — القاهرة — مطبع الاهرام — ١٩٧٤ .

٦١ — خليل صابات — الصحافة — رسالة استعداد علم فن — ط ٢ — القاهرة — دار المعارف — ١٩٦٧ .

- ٦٢ — خليل صابات — سامى عزيز — بونان لبيب رزق — حرية الصحافة ١٧٩٨ — ١٩٢٤ — القاهرة — الوعى العربى — ١٩٧٣ .
- ٦٣ — راسم الجمال — عباس العقاد — القاهرة — دار المعارف — ١٩٧٩ .
- ٦٤ — رياض شمس — حرية الراى وجرائم الصحافة — القاهرة — دار الكتب المصرية — ١٩٤٧ .
- ٦٥ — سامى عزيز — ثورة فى الصحافة — القاهرة — مطبعة مصر — ١٩٥٦ .
- ٦٦ — سلامة موسى — الصحافة حرفة ورسالة — القاهرة — مطبعة مصر — ١٩٥٨ .
- ٦٧ — عبد اللطيف حمزة — أدب المقالة الصحفية فى مصر — ج ٧ — ط ١ — القاهرة — دار الفكر العربى — ١٩٥٩ .
- ٦٨ — عبد اللطيف حمزة — أدب المقالة الصحفية فى مصر — ج ٨ — ط ١ — القاهرة — دار الفكر العربى — ١٩٦٣ .
- ٦٩ — عبد اللطيف حمزة — الصحافة العربية فى مصر — ط ٢ — دار الفكر العربى — ١٩٨٥ .
- ٧٠ — عبد اللطيف حمزة — الصحافة المصرية فى مائة عام — القاهرة — دار القلم — ١٩٦٠ .
- ٧١ — عبد العزيز غنام — مختل فى علم الصحافة — بيروت — دار النجاج — ١٩٧٢ .
- ٧٢ — عواطف عبد الرحمن — دراسات فى الصحافة المصرية والعربية — القاهرة — العربى للنشر والتوزيع — ١٩٨١

٧٣ — فاروق أبو زيد — أزمة الديمقراطية فى الصحافة المصرية
— القاهرة — مكتبة مبدولى — د . ت .

٧٤ — فاروق أبو زيد — فن الكتابة الصحفية — ط ٣ — القاهرة
— عالم الكتب — ١٩٨٥ .

٧٥ — فاروق أبوزيد — فن الخبر الصحفى — ط ٢ — القاهرة
— عالم الكتب — د . ت .

(ج) مراجع تاريخية :

٧٦ — أحمد عبد الرحيم مصطفى — تطور الفكر السياسى فى
مصر الحديثة والمعاصرة — القاهرة — معهد البحوث
والدراسات العربية — ١٩٧٣ .

٧٧ — حسن يوسف — القصر ودوره فى السياسة المصرية —
القاهرة — مؤسسة الاهرام — ١٩٨٢ .

٧٨ — طارق البشرى — المسلمون والاقباط فى اطار الجماعة
الوطنية — القاهرة — ١٩٨٠ .

٧٩ — عفاف لطفى السيد — تجربة مصر الليبرالية — القاهرة
— المركز العربى للبحث والنشر — ١٩٨١ .

٨٠ — عاصم السموقى — ثورة ١٩١٩ فى الاقاليم — القاهرة —
دار الكتاب الجامعى — ١٩٨١ .

٨١ — عباس العقاد — سعد زغلول سيرة وتحية — القاهرة —
دار الشروق د . ت .

٨٢ — عبد الخالق لاشين — سعد زغلول ودوره فى السياسة
المصرية — القاهرة — مبدولى — ١٩٧٥ .

- ٨٣ — عبد الرحمن الرافعى — ثورة ١٩١٩ — ط ٣ — القاهرة —
مؤسسة دار الشعب — ١٩٦٨ .
- ٨٤ — عبد الرحمن الرافعى — فى أعقاب الثورة المصرية —
ج ١ — ط ٣ — القاهرة — مؤسسة الشعب — ١٩٦٩ .
- ٨٥ — عبد العزيز رفاعى — الديمقراطية والأحزاب السياسية —
القاهرة — دار الشروق — ١٩٧٧ .
- ٨٦ — عبد العزيز رفاعى — ثورة ١٩١٩ — القاهرة — دار
الكاتب العربى — ١٩٦٦ .
- ٨٧ — على الدين هلال — السياسة والحكم فى مصر — القاهرة —
نهضة الشرق — ١٩٧٧ .
- ٨٨ — محسن محمد — أصول الحكم — القاهرة — دار المعارف
— ١٩٨٠ .
- ٨٩ — مصطفى أمين — الكتاب الممنوع — القاهرة — دار المعارف
— ١٩٧٤ .
- ٩٠ — محمد أنيس — دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ — ج ١ —
ط ١ — القاهرة — الانجلو المصرية — ١٩٦٣ .
- ٩١ — محمد أنيس — السيد رجب حراز — التطور السياسى فى
المجتمع المصرى — القاهرة — دار النهضة العربية —
١٩٧٢ .
- ٩٢ — محمد أنيس — السيد رجب حراز — ثورة ٢٣ يوليو
وأصولها التاريخية — القاهرة — دار النهضة العربية —
١٩٦٩ .

- ٩٣ — محمد زكى عبد القادر — مخنة الدستور — ط ٢ —
القاهرة — مكتبة مديولى — ١٩٧٣ .
- ٩٤ — محمد شفيق غربال — تاريخ المفاوضات المصرية
البريطانية — القاهرة — دار النهضة المصرية — ١٩٥٢ .
- ٩٥ — عبد العظيم رمضان — تطور الحركة الوطنية فى مصر —
ط ٢ — القاهرة — مكتبة مديولى — ١٩٨٢ .
- ٩٦ — عبد العظيم رمضان — الفكر الثورى فى مصر — القاهرة
— مكتبة مديولى — د . ت . .
- ٩٧ — يونان لبيب رزق — الحياة الحزبية — القاهرة — ١٩٧٠ .
- ٩٨ — يونان لبيب رزق — تاريخ الوزارات المصرية — القاهرة
— ١٩٧٥ .

(د) مراجع اجنبية :

- 99 — Chirol, Sir Valentine : The Egyptian Problem
(London, Mac-Millan 1920).
- 100 — Marlowe J. : Anglo-Egyptian Relations, (London,
the cresst press 1954).
- 101 — Wavell, Field Marshal Allenby in Egypt (London
George G. Harrap and Co. 1943).
- 102 — Wavell, Field Marshal : Allenby Soldier and
Statesman (London, George G. Harrap 1946).

المحتوى

تقديم رئيس التحرير ٥

الفصل الأول :

الصحافة الوفدية والدستور ٧

الفصل الثانى :

الصحافة الوفدية والتصر ٧٧

الفصل الثالث :

الصحافة الوفدية والوزارات المصرية ١١٩

المصادر والمراجع ١٨٥

مذكر في هذه السلسلة:

- ١ - مصطفى كامل في محكمة التاريخ،
د. عبد العظيم رمضان، ط١، ١٩٨٧، ط٢، ١٩٩٤
- ٢ - علي ماهر،
رشوان محمود جاب الله، ١٩٨٧
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة،
عبد السلام عبد الحليم عامر، ١٩٨٧ .
- ٤ - التيارات الفكرية في مصر المعاصرة،
د. محمد نعمان جلال، ١٩٨٧ .
- ٥ - غارات أوروبا على الشواطئ المصرية في العصور الوسطى،
عليه عبد السميع الجنزوري، ١٩٨٧
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر، ج ١،
لمعي الطيعي، ١٩٨٧
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي،
د. عبد المنعم ماجد، ١٩٨٧
- ٨ - رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية،
د. علي بركات، ١٩٨٧
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل،
د. محمد أنيس، ١٩٨٧
- ١٠ - توفيق دياب ملحة الصحافة الحزبية،
محمود فوزي، ١٩٨٧
- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية،
شكري القاضي، ١٩٨٧

- ١٢ - هدى شعراوي وعصر التنوير،
د. نبيل راغب، ١٩٨٨ .
- ١٣ - اكنوية الاستعمار المصري للسودان: رؤية تاريخية،
د. عبد العظيم رمضان، ط١، ١٩٨٨، ط٢، ١٩٩٤ .
- ١٤ - مصر في عصر الولاة، من الفتح العربي إلى قيام الدولة الطولونية،
د. سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٨٨ .
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الإسلامي،
د. على حسنى الخريوطي، ١٩٨٨ .
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعي في مصر : دراسة عن دور
الجمعية الخيرية (١٨٩٢ - ١٩٥٢) ،
د. حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٨ .
- ١٧ - القضاء الشرعى في مصر في العصر العثماني،
د. محمد نور فرحات ، ١٩٨٨ .
- ١٨ - الجوارى في مجتمع القاهرة المملوكية ،
د. على السيد محمود ، ١٩٨٨ .
- ١٩ - مصر القبيمة وقصة توحيد القطرين ،
د. أحمد محمد صابرين ، ١٩٨٨ .
- ٢٠ - دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ : المراسلات السرية بين سعد
زغلول وعبد الرحمن فهمى ،
د. محمد أنيس ، ط١ ، ١٩٨٨ .
- ٢١ - التصوف في مصر إبان العصر العثماني ، ج١،
د. توفيق الطويل ، ١٩٨٨ .
- ٢٢ - نظرات في تاريخ مصر ،
جمال بدوى ، ١٩٨٨ .

٢٣ - التصوف في مصر إبان العصر العثماني ، ج٢، إمام التصوف في مصر : الشعراوى ،

د . توفيق الطويل ، ١٩٨٨ .

٢٤ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦) ،

د . نجوى كامل ، ١٩٨٩ .

٢٥ - المجتمع الإسلامى والغرب ،

تأليف : هاملتون جب ومارولد بيورين ، ترجمة : د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٨٩

٢٦ - تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة ،

د . سعيد إسماعيل على ، ١٩٨٩ .

٢٧ - فتح العرب لمصر ، ج ١ ،

تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد ، ١٩٨٩ .

٢٨ - فتح العرب لمصر ، ج ٢ ،

تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد ، ١٩٨٩ .

٢٩ - مصر فى عصر الإخشيديين ،

د . سيدة إسماعيل كاشف ، ١٩٨٩ .

٣٠ - الموظفون فى مصر فى عصر محمد على ،

د . حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٠ .

٣١ - خمسون شخصية مصرية وشخصية ،

شكرى القاضى ، ١٩٨٩ .

٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٢ ،

لمعى المطيعى ، ١٩٨٩ .

٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الأفريقى : نظرة على الأوضاع الراهنة ورؤية مستقبلية ،

د . خالد محمود الكرمى ، ١٩٨٩

- ٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية ، منذ مطلع العصور الحديثة
حتى عام ١٩١٢ ،
د . يونان لبيب رزق ، محمد مزين ، ١٩٩٠ .
- ٣٥ - اعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٠ .
- ٣٦ - المجتمع الإسلامى والغرب ، ج ٢ ،
تأليف : هاملتون بووين ، ترجمة: د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٩٠ .
- ٣٧ - الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية فى ربيع قرن ،
د . سليمان صالح ، ١٩٩٠ .
- ٣٨ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادية والاجتماعى فى العصر العثمانى ،
د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ١٩٩٠ .
- ٣٩ - قصة احتلال محمد على لليونان (١٨٢٤ - ١٨٢٧) ،
د . جميل عبيد ، ١٩٩٠ .
- ٤٠ - الاسلحة الفاسدة وبورها فى حرب فلسطين ١٩٤٨ ،
د . عبد المنعم السوقي الجيعى ، ١٩٩٠ .
- ٤١ - محمد فريد : الموقف والماساة ، رؤية عصرية ،
د. رفعت السعيد ، ١٩٩١ .
- ٤٢ - تكوين مصر عبد العصور ،
محمد شفيق غريال ، ط٢ ، ١٩٩٠ .
- ٤٣ - رحلة فى عقول مصرية ،
إبراهيم عبد العزيز ، ١٩٩٠ .
- ٤٤ - الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر ، فى العصر العثمانى ،
د . محمد عفيفى ، ١٩٩١ .

- ٤٥ . الحروب الصليبية ، ج ١ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتقديم : د . حسن حبشي ، ١٩٩١
- ٤٦ . تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ - ١٩٥٧) ،
ترجمة : د . عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩١ .
- ٤٧ . تاريخ القضاء المصري الحديث ،
د . لطيفة محمد سالم ، ١٩٩١ .
- ٤٨ . الفلاح المصري بين العصر القبطي والعصر الإسلامي ،
د . زبيدة عطا ، ١٩٩١ .
- ٤٩ . العلاقات المصرية الإسرائيلية (١٩٤٨ - ١٩٧٩) ،
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٠ . الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤) ،
د . سهير اسكندر ، ١٩٩٣
- ٥١ . تاريخ المدارس في مصر الإسلامية ،
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة ، في
أبريل ١٩٩١) أعدها للنشر : د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٢ . مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين ، في القرن الثامن عشر ،
د . إلهام محمد علي نعننى ، ١٩٩٢ .
- ٥٣ . أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة
د . محمد كمال الدين عز الدين على ، ١٩٩٢
- ٥٤ . الاقباط في مصر في العصر العثماني ،
د . محمد عفيفي ، ١٩٩٢
- ٥٥ . الحروب الصليبية ، ج ٢ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتنسيق : د . حسن حبشي ، ١٩٩٢ .

- ٥٦ . المجتمع الريفي في عصر محمد علي : دراسة عن إقليم المنوفية ،
د . حلمي أحمد شلبي ، ١٩٩٢ .
- ٥٧ . مصر الإسلامية وأهل النعمة
د . سيدة إسماعيل كاشف ، ١٩٩٢ .
- ٥٨ . أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة ،
د . إبراهيم عبد الله المسلمي ، ١٩٩٣ .
- ٥٩ . الرأسمالية الصناعية في مصر ، من التمهيد إلى التاميم (١٩٥٧ - ١٩٦١) ،
د . عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٩٣ .
- ٦٠ . المعاصرون من رواد الموسيقى العربية ،
عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٣ .
- ٦١ . تاريخ الإسكندرية في العصر الحديث ،
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣ .
- ٦٢ . هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٣ ،
لمعي المطيعي ، ١٩٩٣ .
- ٦٣ . موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر الإسلامية ،
تأليف : د . سيدة إسماعيل كاشف ، جمال الدين سرور ، وسعيد عبد الفتاح
عاشور ، أعدها للنشر : د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣ .
- ٦٤ . مصر وحقوق الإنسان ، بين الحقيقة والإفتراء : دراسة وثائقية ،
د . محمد نعمان جلال ، ١٩٩٣ .
- ٦٥ . موقف الصحافة المصرية من الصهيونية (١٨٩٧ - ١٩١٧) ،
د . سهام نصار ، ١٩٩٣ .
- ٦٦ . المرأة في مصر في العصر الناطمي ،
د . نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٣ .

- ٦٧ - مساعي السلام العربية الإسرائيلية : الأصول التاريخية ،
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة ،
بالإشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس ، في أبريل
١٩٩٣) ، أعدا للنشر : د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣ .
- ٦٨ - الحروب الصليبية ، ج٣ ،
تأليف : وإيم الصوري ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشي ، ١٩٩٣ .
- ٦٩ - نبوية موسى ودورها في الحياة المصرية (١٨٨٦ - ١٩٥١) ،
د . محمد أبو الإسعاد ، ١٩٩٤ .
- ٧٠ - اهل الذمة في الإسلام ،
تأليف : ٢ . س . ترتون ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشي ، ط ٢ ، ١٩٩٤ .
- ٧١ - مذكرات اللورد كليرن (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،
إعداد : تريفور إيفانز ، ترجمة : د . عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩٤ .
- ٧٢ - رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والإقتصادية لمصر في
العصر الفاطمي (٣٥٨ - ٥٦٧ هـ) ،
امينة أحمد إمام ، ١٩٩٤ .
- ٧٣ - تاريخ جامعة القاهرة ،
د . رؤوف عباس حامد ، ١٩٩٤ .
- ٧٤ - تاريخ الطب والصييلة المصرية ، ج ١ ، في العصر الفرعوني
د . سمير يحيى الجمال ، ١٩٩٤ .
- ٧٥ - اهل الذمة في مصر ، في العصر الفاطمي الأول ،
د . سلام شافعي محمود ، ١٩٩٥ .
- ٧٦ - دور التعليم المصري في النضال الوطني (زمن الاحتلال
البريطاني) ،
د . سعيد إسماعيل على ، ١٩٩٥ .

٧٧ - الحروب الصليبية ، ج ٤ ،

تأليف : وإيم المصوري ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشي ، ١٩٩٤

٧٨ - تاريخ الصحافة للسكندرية (١٨٧٣ - ١٨٩٩) ،

نعمات أحمد عثمان ، ١٩٩٥ .

٧٩ - تاريخ الطرق الصوفية في مصر ، في القرن التاسع عشر ،

تأليف : فريد دي يونج ، ترجمة : عبد الحميد فهمي الجمال ، ١٩٩٥

٨٠ - قناة السويس والتنافس الاستعماري الأوربي (١٨٨٢ - ١٩٠٤) ،

د . السيد حسين جلال ، ١٩٩٥ .

٨١ - تاريخ السياسة والصحافة المصرية ، من هزيمة يونيو إلى نصر أكتوبر ،

د . رمزي ميخائيل ، ١٩٩٥

٨٢ - مصر في فجر الإسلام ، من الفتح العربي إلى قيام الدولة الطولونية ،

د . سيدة إسماعيل كاشف ط ٢ ، ١٩٩٤ .

٨٣ - مذكراتي في نصف قرن ، ج١ ،

أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٤ .

٨٤ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ، القسم الأول ،

أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٥ .

٨٥ - تاريخ الإذاعة المصرية : دراسة تاريخية (١٩٣٤ - ١٩٥٢) ،

د . حلمي أحمد شلبي ، ١٩٩٥ .

٨٦ - تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠ - ١٩١٤) ،

د . أحمد الشربيني ، ١٩٩٥ .

٨٧ - مذكرات اللورد كليرن ، ج ٢ ، (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،

إعداد : تريفور إيفانز ، ترجمة وتحقيق : د . عبد الرؤوف أحمد عمرو ،

١٩٩٥

- ٨٨ - التنوع الموسيقى وتاريخ الموسيقى المصرية ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٥
- ٨٩ - تاريخ الموانئ المصرية فى العصر العثمانى ،
د . عبد الحميد حامد سليمان ، ١٩٩٥ .
- ٩٠ - معاملة غير المسلمين فى الدولة الإسلامية ،
د . نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٦ .
- ٩١ - تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ،
تأليف : بيتر مانسفيلد ، ترجمة : عبد الحميد فهمى الجمال ، ١٩٩٦

رقم الايداع ١٩٩٦/٥٦٠٨

الترقيم الدولي 8 — 4831 — 01 — 977 I.S.B.N.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

يسرني أن أقدم للقارئ الكريم الجزء الثاني من كتاب
«الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية من ١٩١٩ إلى ١٩٣٦»
للأستاذة الدكتورة نجوى كامل. وقد صدر الجزء الأول منه في
العدد ٢٤ من هذه السلسلة.

ويتناول هذا الجزء الثاني نضال الصحافة الوفدية من أجل
الدستور، وموقفها من دستور ١٩٢٣، وقانون الانتخاب ودخول
الوفد الانتخابات، ثم موقف الصحافة الوفدية من البرلمان
الوفدى عام ١٩٢٤، وموقفها من الأزمات الدستورية ونضالها
من أجل عودة الحياة الدستورية، وموقفها من الوزارات
الانتلافية.